

سلسلة الوثائق والمعلومات (١)

مقدمة للوثائق العربية

دكتور / محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧

تطلب من
دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة - ٢ شارع سيف الدين المهراني

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الوثائق والمعلومات (١)

مقدمة للوثائق العربية

دكتور / محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

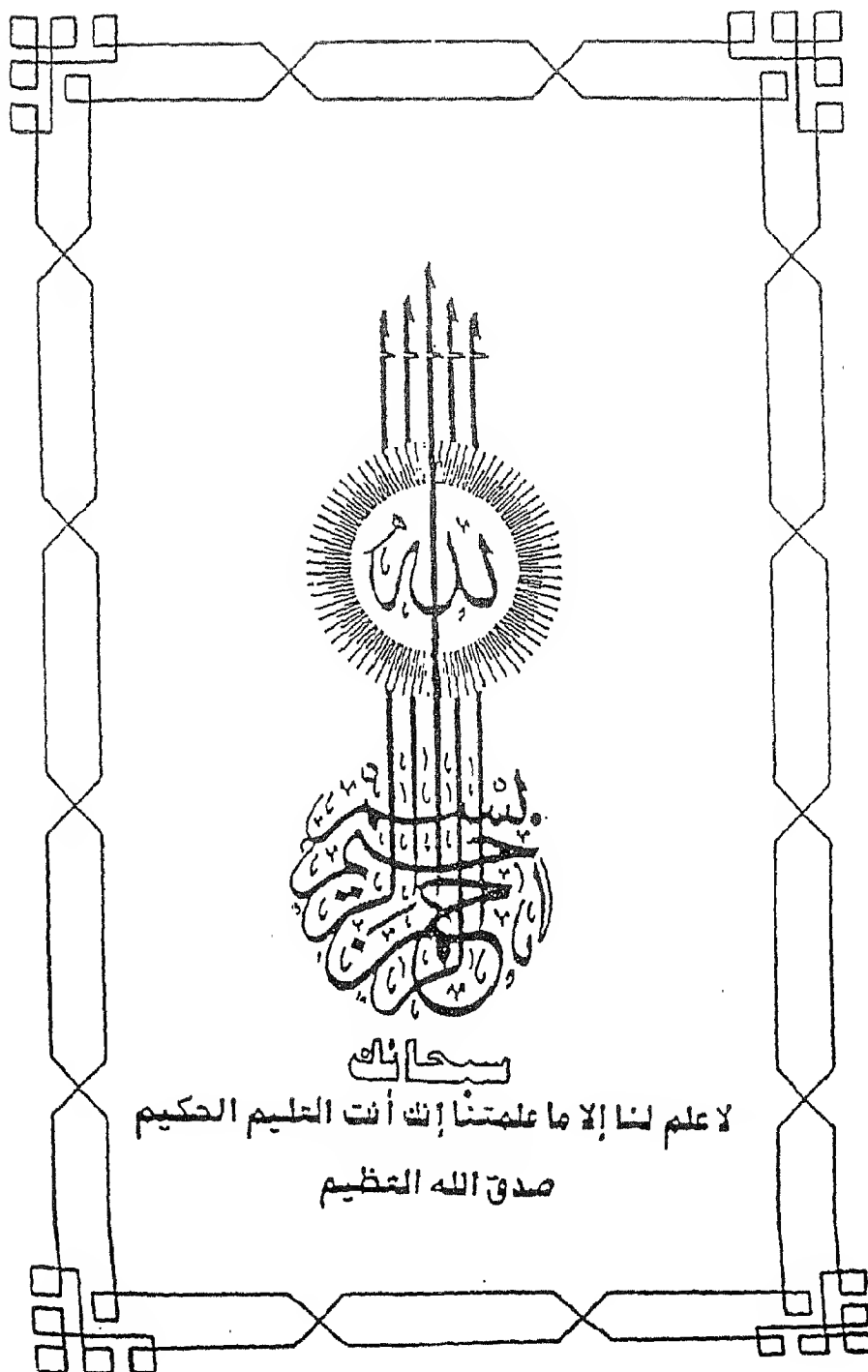
١٩٨٧

تطلب من
دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة - ٢ شارع سيف الدين المهراني

حقوق التأليف

محفوظة للمؤلف

لا يجوز تصوير أو اقتباس أى جزء من هذا الكتاب
أو السلسلة إلا بتصريح كتابى من المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا جدال في أهمية دراسة الوثائق العربية كمصادر لا يتطرق الشك إلى محتها . وموضوعيتها ، ويعتد الشكل بخصائصه الخارجية والداخلية والتي كانت عليه الوثائق العربية أمرا جوهريا ، ويمكن من طريقة التحقق من صحة ما تكشف عنه الأيام من وثائق قد تظهر للوجود فيما بعد للتأكد من صحتها وتحديد قيمتها كشواهد تاريخية .

وتتوزع الوثائق العربية في القلعة ودير سانت كاترين ووزارة الأوقاف والمحكمة الشرعية ودار الكتب ومتحف الفن الاسلامي والمتحف القبطي ، والبطريكية .

وهذه الوثائق يجب حصرها وفهرستها وترميمها والقيام بدراساتها ونشرها ، بعد أن أصبحت تحت رحمة الزمن .

ولقد وردت الوثائق النبوية ووثائق الخلافة الراشدة في بطون المصادر الشانوية (الروائية) وأما وثائق الولاة المسلمين على مصر والطولونيون والاشيديون فهي وثائق بردية .

وتعتبر الوثائق الفاطمية والأيوبية همزة الوصل بين البرديات التي وملتنا في القرون الأربعة الأولى في مصر وبين الوثائق الألفية القيمة التي ترجع إلى المصريين المملوكي البحري والجركسي والواقع أن أقدم الوثائق الموجودة هي :

١- وثيقة فاطمية بتاريخ ٤١٥ هـ نشرها أدولف جروهمان في مجلة الإيطالية ١٩٥٧ وموجودة في المتحف القبطي بالقاهرة .

- ب -

٢- وثيقة فاطمية من عصر الخليفة الفاضل بتاريخ ٥٥١ هـ / ١١٥٦م وموجودة
بدير سانت كاترين بسينا .

٣- وثيقة أيوبيه للوزير الصالح طلائع بن روزيك بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى
٥٥٤ هـ / ١١٥٩م وهى صورة فقد جزء كبير من أولها وانمى لون الحبر
من بعض أجزائها وهى وثيقة بيع ووقف وموجودة بمحكمة الأحوال
بالقاهرة .

٤- وثيقة أيوبية خاصة بفخر الدين يعقوب بن أيوب بتاريخ ١٢ شوال
سنة ٦٥١ هـ وهى صورة من الوثيقة الأصلية وموجودة بمحكمة الأحوال
الشخصية بالقاهرة .

٥- وثيقة أيوبية خاصة ببدر الدين بن روزيك بتاريخ ١٧ محرم ٦٦٥هـ/١٢٦٦م
خاصة بتصادق على استحقاق فى وقف وهى صورة فقد كثير من هوامشها
وضاعت بعض أجزائها وموجودة بمحكمة الأحوال الشخصية (وهذه الوثائق
مكتوبة على ورق) .

هذا بالإضافة الى مجموعات الوثائق القيمة الموجودة بدير سانت
كاترين بسينا ، التى حضرت فى فهرس مجموعة الوثائق والمخطوطات الذى قام
بإعداده عزيز سوريال عطية .

ومن الجدير بالذكر أن صناعة الورق قد دخلت ايطاليا ١٢٧٦م فسـى
فبريانو وأنها دخلت ألمانيا ١٣٢٠م فى منيز ، ولقد دخلت الى انجلترا
أوائل ق ١٦ م ثم فى ١٥٨٩ م وبذلك نذهب الى وجود مجموعة نادرة من الوثائق
العربية يجب المحافظة عليها لعدم وجود مثيل لها فى العالم .

وفى هذا المقام يجب أن أشير الى أنه فى عجلة من أمرى وللضرورة
التعمى أقدم لطلابى هذا الكتاب " مقدمة للوثائق العربية " .

— ٥ —

ويجب أن أشير إلى مجهودات سبقت وهي مجهودات أساتذتي الدكتور
عبد اللطيف إبراهيم والدكتور حسن الحلوة والدكتور محمود عباس حمسودة ،
والى مجهودات زملاء الدكتور زينب محفوظ والدكتورة سلوى ميلاد والدكتور
جمال الخولنى والأستاذ محمد خضر ، ولايفوتنى فى هذا المقام أن أذكر
تشجيع الأستاذ الدكتور فوزى مكاوى والأستاذ الدكتور محمد فتحى عبدالهادى .

وبالسلامة التوفيق .

العمرائية الشرقية فى ١٤/١١/١٩٨٦ (يوم المولد النبوى الشريف)

قائمة المحتويات

=====

المفحة

=====

١	١- المقدمة
٥	٢- قائمة المحتويات
١	٣- أهمية الوثائق العربية
٣	٤- الوثائق العربية
٤	٥- الدبلوماسية
٥	الوثيقة
٦	التمرف القانونى
٧	الواقعة القانونية
	<u>ملء الوثائق بالعلوم الأخرى :</u>
١٠	٦- الوثائق والقانون
١١	٧- الوثائق والحضارة والآثار
	٨- التاريخ والوثائق :
١٤	الوثيقة كمصدر من مصادر التاريخ
١٩	المنهج التاريخى
	<u>الشكل فى الوثائق :</u>
٢٠	أ- دراسة ونقد الخصائص الخارجية للوثيقة
٢٣	البردى
٢٤	الجلد
٢٥	السكر
٢٧	الورق

الصفحة

٣١	الحبر
٣٢	الخط والكتابة اليدوية
٣٤	علامات الصحة
٣٦	طريقة اخراج الوثائق
٤١	ب - النقد الداخلى أو الخصائص الداخلية
	اللفة والصياغة اللفظية
٤٢	الوثائق التاريخية والقانونية
٤٤	التاريخ الزمانى للوثيقة
	الصحة التاريخية
٤٧	الاستحقيق واقامة النص
٥٠	تقسيمات الوثائق
٥١	الوثائق الرسمية والوثائق غير الرسمية
٥٣	الوثائق الديوانية والوثائق غير الديوانية
٥٤	الوثائق المشبته والوثائق المنشئة
٥٥	الوثائق العامة والوثائق الخاصة
٦٢	ديوان الانشاء والوثائق العامة
٦٣	الولايات
٦٣	العهود
٦٣	البيعات
٦٤	المراسيم
٦٥	التقاليد
٦٦	التفاوض
٦٦	التوقيع

- و -

المفصلة

=====

٦٧	الفرامانات
٦٨	مقود الملح
٦٨	الهدن
٦٨	الايمان
٦٨	المساحات
٦٨	المنشور
٦٩	الأمانات
٦٩	المشالات
٧٠	المطلقات
٧١	التحويلات
٧٢	التذاكر
٧٣	مراحل تدوين الوثائق العامة
٧٤	القصة
٧٤	ديوان القاضي والوثائق الخاصة
٧٥	الوثائق الخاصة
٧٥	وثائق السبع
٧٦	وثائق الوقف
٧٩	وثائق الاستبدال
٨١	أجزاء الوثائق العربية
٨١	البروتوكول الاقتناعي
٨٤	النهي
٩٠	البروتوكول الغشامي
٩٧	علامات الصفة
٩٧	الختم
١٠١	التوقيع

- ز -

المفحسة

=====

١٠٤	كتب المصطلح الوثائق وأهميتها
١١٠	دراسات الوثائق العربية
	علم الوثائق العربية في ضوء الصلات الحضارية العربية
١١٥	والأوروبية
١٢٢	وثيقة بيع
١٢٨	وثيقة استبدال
١٤٠	وثيقة وقف
١٥٠	المصادر والمراجع

اهمية الوثائق العربية

تحتاج دراسة الوثائق العربية من العصور الوسطى والعثمانى على مستوى العالم العربى كله - الى كثير من الرعاية والاهتمام من اجل تحقيقها ونشرها نشرًا علميًا لأنه " اذا لم تكن هناك وثائق فليس هناك تاريخ " كما ذهب الى ذلك لانجستروا وسينوبوس صاحب المدخل الى الدراسات التاريخية كما يذهب المرحوم الاستاذ الدكتور محمد جمال الدين الشيال الى ان الباحث فى تاريخ دول الشرق الاوسط الاسلامية يجد نفسه مضطرا الى الاعتماد دائما على المراجع الادبية والتاريخية لندرة الوثائق ولعدم وجود دور وثائق منظمة لهذا تخرج اراءه حرة لاقتصاد كتاب المصادر الروائية على النقل الحرفى من بعضهم ولوجود الميل والهوى والتحيز بين صفحاتها للصلوات التى تربط كتابها بمن يدرخون لهم .

ولم يعد التاريخ مقتصرًا على المصادر الادبية الروائية والحوليات للسرد والمنفعة ونقل الروايات للتسلية ، بل تعدى ذلك الى الطرق العلمية التى تعتمد على النقد والتحليل والتفسير والاجتهاد وكل ذلك يستمد وجود الاصول التاريخية وبخاصة الوثائق باعتبار التاريخ علما كسائر العلوم ، يبحث وراء الحقيقة التاريخية ويعمل على الوصول اليها .

ان الوثائق هى الاصول النزيهة التى يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها من الحقائق مابعد الشفرات الناقصة ويستكمل الحلقات المفقودة .

ومما لاشك فيه ان الدراسات التاريخية المبتكرة تعتمد اليوم اعتمادا كبيرا على الوثائق باعتبارها من المصادر التاريخية الاصيلية والاساسية لكل باحث يرغب فى اضافة مادة علمية جديدة او الخروج بنتائج او حقائق علمية لم تكن معروفة للمؤرخين كلهم او بعضهم الذين يعتمدون على المراجع الادبية التاريخية المطبوعة وحدها ، وهى فى الواقع مصادر ثانوية اذا قيست بالوثائق التاريخية القومية .

والمؤرخ الواعى لابد له من الرجوع الى الوثائق باعتبارها منبعا بكارا اصيلا لدراسة شئون العصر الذى يبحث فيه النواحي الاقتصادية والاجتماعية وهى لسبب الدراسات التاريخية فى العصر الحاضر فضلا عن الدراسة السياسية والحربية وتاريخ النظم المالية والادارية والقضائية وغيرها .

من ثم فانه يجب على الباحث في حضارة الامة العربية ان يقوم بالتفتيش والبحث عن الوثائق وتجميعها باعتبار ان ذلك هو نقطة البدء في العمل والخطوة الاولى في اية دراسة تاريخية نافجه ونحن نستطيع ان نقرر في كثير من الاطمئنان ان حركة تجميع الوثائق اليوم في العالم العربي متمله بالشعور القومي من اجل اعسادة كتابة تاريخ الامة العربية ورفع مستوى البحوث التاريخية بمفئة عامه وهكذا تعتبر الوثائق من المصادر الاصيلة والاساسية لدراسة التاريخ والحضاره العربيه ، فهى تفتح لنا ابوابا جديده متعددة للدراسة باعتبارها منبعاً مادياً بكاما يرد فيه الكثير مما اهمله بعض المؤرخين للتاريخ وتاريخ القانون وقد لا يشيرون اليه تصريحاً او تلميحاً والمعلومات والحقائق الواردة في هذه الوثائق تعتبر بمفئة عامة مائه دسمة يجب ان يعتمد عليها في كتابة البحوث العلمية المبتكرة .

الوثائق العربية

المقصود بها الوثائق الخاصة بالعالم العربي والاسلامى العربى فى الفترة المحصورة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث وهى فترة العصور الوسطى Middle Ages وهذه الفترة تنحصر بين ق ٤ ، ٥ او فترة الفترات البربرية فى اوربا ، وبين عصر النهضة وتقابل عند العرب عصر الحكم العربى او مصر الحكم الاسلامى وهى ايضا وسيطه اى منذ الفتح العربى لمصر ٢١ هـ ، ٦٤١ م وتبدأ من ق ٧ م الى الريح الاول من ق ١٦ م ، وهذه هى فترة دراستنا للوثائق العربية فى العصور الوسطى . وقد تستمر حياة العصور الوسطى قرن او قرن ونصف لانه لايمكننا بالنسبة للحضارة ان نحدد فترة معينة اى ان العصر الوسيط لاينتهى عند الفتح العثمانى .

وتعتبر دراسات الوثائق فى البلاد العربية فى مرحلة النشأة والتطور على الرغم من التراث الوثائقى الضخم الموجود فى البلاد العربية فنجد الطريق امام السباحين فى الوثائق مايزال طويلا وشاقا . ولابد من توافر السباحين الوثائقيين الذين يتسمون بالصبر والامانة والاناة حتى يصل " علم الوثائق العربية " الى ما وصل اليه " علم الوثائق " فى البلاد الاوربية ، ومما لاشك فيه فان المجال واسع والتحديات كثيرة ولكن ابواب الطموح العلمى مفتوحة ذلك لان الابحاث العلمية فى محالات الدراسات الوثائقية على الرغم من اصاله مصادرها وحدة نتائجها فهى قليلة فى عددها ومحدودة فى موضوعاتها . ولابد ان نتناول دراستنا للوثائق العربية البردى الذى ظل مسيطرا كمادة للكتابة دون منافسة . فى مصر وغرب العالم الاسلامى كما يقول الكندى حتى منتصف ق ٣ هـ ذلك ان لغات البردى كانت فوق كل منافسة كما ذهب ابن الفقيه الجفرافى فقصده استمر البردى مستعملا طوال العصر الاموى والعباسى وايام آل طولون والاشيمنديين وحتى ايام الفواطم فى القرن ٤ هـ .

والمقصود من دراستنا للوثائق العربية فى العصور الوسطى اى الاسلامية سواء اكانت هذه الوثائق عامة او خاصة هو الدراسة الوثائقية فعلا ذلك لان هذه الوثائق التاريخية تهتم المورخين وغير المورخين المشغولين بالدراسات القانونية والاشرية لما حوته هذه الوثائق من معلومات فى غاية الاهمية والخطورة لدارسى تاريخ القانون وحضارة ذلك العصر وتاريخ الاجتماع والاشارة والعناصر والادارة والاقتصاد واللغة والمكتبات فى تلك الحقبة من العصر الوسيط .

الدبلوماسية

اشتقاق كلمة الدبلوماسية :-

الدبلوماسية من حيث الاشتقاق هي علم الدبلوماسية وبيان ذلك انه يوجد في اللغة اليونانية القديمة الفعل (ديلون) ومعناه يثنى او يضعف ومنه الاسم اليوناني (ديلوما) ومعناه الحرفي الشيء المزدوج وقد انتقل هذا الاسم الى روماليتعمل في الدلالة على تذاكر الطريق التي يمنحها الـ " سيناتوس " ، والامبراطور للبريد بين لتخول لهم حق السفر بالبريد العام وكذلك في الدلالة على الاجازات التي تمنح للجنود الذين يتمون الخدمة العسكرية لانها تتألف من لوحين متجاورين من البرونز اى من لوح مزدوج تحفر عليه نصوص المراسيم الامبراطورية التي تمنح هؤلاء الجنود حقوق المواطنين الرومانيين ويغلق كما يغلق الكتاب . وجاء العمر الوسيط فلم يبطل استعمال الاسم تماما وان كنا لانجد له اثرا على الاطلاق في لغة الدواوين ، ثم اقبل عصر النهضة فاستلحقه العلماء على وثائق الملوك والشخصيات الكبيرة القديمة واستقوا منه الكلمة اللاتينية (*dere Diplomatica*) (في الدبلوماسية) التي اعطت لى اللغات الاوربية الحديثة *Diplomatique* (، بالفرنسية *Diplomatica*) (بالاطالية *Diplomatics* . بالانجليزية *Diplomatik*) (بالالمانية وان كان يفضل عليها اليوم) *(Urkundenlehre)* وقد راينا ان ننقلها الى العربية فنقول " الدبلوماسية " كما نقله " الميتافيزيقا " .

لكن ليس هناك من يعرف الدبلوماسية من حيث الاشتقاق فيقول انها علم الدبلوماسية ، لان لفظ الدبلوم لم يكن محدد المفهوم تماما لدى المؤرخين والباحثين في التاريخ من عصر النهضة ولان مفهومه المأخوذ به اليوم لا يصدق على جميع الوثائق التي تدرسها الدبلوماسية وانما يصدق على وثائق معينة بمعنى بالشكلية عناية خاصة صدرت عن الحكام وبعض كبار الشخصيات من العصر الوسيط

الوثيقة : Document

في الاستعمال العام تقريبا على أي شيء يحتوي على بيانات تاريخية ، وهي شبيهة بكلمة Urkunde في الألمانية .

ولكن في علم Diplomatics يجب ألا يحوى المصطلح الحوليات Chronicles أو الخطابات Letters أو شواهد القبور Epitaphs ولكنه يجب أن ينحصر نطاقه في البراهين المكتوبة ذات الصلة بالاجراءات القانونية Deeds صكوك الملكية ، والعقود ، والمواثيق Charters ، والامتيازات وقرارات المحاكم والافعال المماثلة التي هي موضوع هذه الدراسة .

الوثيقة الدبلوماسية :

ويذهب د . عبد اللطيف أن كلمة وثيقة في العربية كلمة عامة غير محددة المعنى ، وتطلق على المستند قانونيا كان أو غير قانوني .
ولا بد لنا أن نستعمل هنا لفظا أو تعبيراً دقيقاً . هو " الوثيقة الدبلوماسية " نسبة الى علم الدبلوماسية Diplomatique وهو العلم الذي يدرس - دراسة تحليلية نقدية - المكتوب الذي صيغ في قالب أو شكل خاص مناسب للظروف ويتضمن تصرفاً قانونياً أو واقعة قانونية ، فيكون ذلك مرادفاً لكلمة Deed الانجليزية ، Acte الفرنسية ، Urkunde الألمانية .

والوثيقة الدبلوماسية بهذا المعنى ، مصدرا أصيل من مصادر التاريخ لان كاتب الوثيقة لا يخضع للعوامل الشخصية والميول السياسية التي قد يخضع لها كاتب الحوليات التاريخية هذا فضلا عن انه يخضع لرقابة الديوان او الهيئة التي تصدر عنها الوثيقة .

والوثيقة الدبلوماسية بهذا الوصف يدرسها علم من العلوم المساعدة للتاريخ هو علم الدبلوماسية او علم الوثائق ، وهو يدرسها من حيث الشكل أي الخصائص الخارجية والداخلية .

وإذا كنا في التعريف قد قلنا ان الوثيقة الدبلوماسية هي كل مكتوب يحتوى على تصرف قانونى او واقعة قانونية فما هو التصرف القانونى ؟ وماهى الواقعة القانونية .

التصرف القانونى :

هو تعبير عن ارادة او اكثر يحقق اثار قانونية لان صاحب الارادة قد اراد ذلك . او هو تعبير ارادى عن النية يرتب عليه القانون الاثار الى يرى انها لازمة لتحقيق هذه النية على خير وجه فى صوره قانونيه . اما التعبير فيمثل الحدوث الخارجى (الواقعة) واما الارادية فهى التى جعلت من هذه الواقعة (عملا) واما النية فهى التى جعلت هذا العمل تصرفا . كل هذه العناصر الثلاثة (الواقعة - الاراديه - النية) يعتد بها القانون . فاذا لم يكن هناك تعبيراً لما كان هناك واقعه ، واذا لم توجد " الارادية " او وجدت ولم يكن لها اهمية فى نظر القانون لما اصبحت الواقعة " عملا " واذا لم توجد " النية " او لم تكن ذات اهمية لما اصبحت العمل تصرفا .

والان فما هى " النية " ؟ هى اعداد واقعه ارادية للوصول الى غاية معينة ولكننا نعلم ان صفة القانونية لاتلحق الواقعة الا فيما بعد اى عندما يرتب القانون عليها نتائج معينة ، وعلى ذلك فالغاية التى يهدف اليها الشخص تتحقق لىمقتضى التعبير عن النية وانما لان القانون قد رتب على هذا التعبير تلك الاثار القانونية التى يزاها اصلح ما يكون لتحقيق هذه النية فى صورة .

وبذلك يكون التصرف القانونى عبارة عن فعل ارادى تترتب عليه اثار قانونية من انشاء حق او التزام او تعديله او تغييره او انهاءه .

اقسام التصرف القانونى .

ينقسم التصرف القانونى الى (أ) تصرف من جانبين (ب) تصرف من جانب واحد .

أ- التصرف من جانبين (العقد) :

وهو عبارة عن اتفاق الايجاب والقبول او هو مايفيد التزام يتوقف وجوده على اجتماع ارادتين او هو توافق ارادتين على احداث اثر قانونى سواء كان هذا الاثر هو انشاء التزام او نقله او تعديله او انهاءه فانشاء الالتزام قد يقع بين الافراد كالببيع والاجاره والزواج او بين الدول كالاتفاقيات السياسية والاقتصادية والشكافية

وايضا المعاهدات الدفاعية وغيرها ، او نقل هذا الالتزام كالحواله او تمديد الالتزام كتأجيل الدين للمدين او اسهاء الالتزام كالابراء من الدين وفسخ عقد الاجاره قبل الموعد الذى كان محدد لها .

ب - التصرف من جانب واحد (الارادة المنفردة) :

قد تنشأ الارادة الواحدة الالتزام ، وهو التصرف المتضمن ارادة انشاء حق من الحقوق او انهاء حق او اسقاطه دون ان يتوقف تمامه على الالتزام او تصرف من جانب اخر ، وبذلك يصبح صاحب الارادة المنفردة حينئذ مدينا او ملتزما لآخر غير موجود حين انشاء الالتزام والمثل لذلك كثير مثل الجعالة (من يلتزم بجعل او اجر معين لمن يودى عملا كالنظام مكافاة لاولئ الخريجين) ومن تصرفات الارادة المنفردة الوقف والابراء من الدين والهبة والوصية واليمين والكفالة (وهى التزام من الكفيل بالدين بادائه للدائن بدلا من المدين) والعق والاقطاعات والمساحات والاجاره بالافتاء والطلاق المجرد والعزل من التوكيل .

الواقعة القانونية :

هى الواقعة التى يترتب عليها القانون اثرا قانونيا لمجرد وقوعها دون ان يبابه فيها بالاراديه او بالنية او وجدتها وهذا الاثر القانونى هو انشاء حق او التزام او تعديله او ابطاله .

ويجب ان نعلم ان عدم اهمية الارادية او النية فى تلك الواقعة ليس معناه انها لا توجدان فقد توجدان ومع ذلك تظل الواقعة مجرد واقعة اذا كانت الارادية والنية الموجودتان فعلا لا اهمية لهما من الناحية القانونية بمعنى ان القانون لا يحفل بهما ويرتب الاثار القانونية على الواقعة لمجرد انها وقعت وذلك فمثلا موت الشخص قد يحدث معذا بالقتل ، وهذه الارادية قد يكون لها اهمية من بعض النواحي من ناحية العقوبة مثلا وعندئذ تكون الواقعة عملا قانونيا ، ولكن هذه الارادية من نواحي اخرى - كافتتاح التركة او انقضاء الزوجية - لا يكون لها اهمية البتة بمعنى ان هذه الاثار تترتب بنفس الطريقة التى كانت تترتب بها الوفاة الطبيعية ، وبهذا فان الواقعة بالنسبة لهذه الاثار تكون واقعة قانونية مجرده " قانونيه " لان القانون يترتب هذه الاثار دون ان يعتد فى ترتيبها بالارادة ، ولا بالنية .

— ٨ —

اقسام الواقعة القانونية :

تنقسم الواقعة القانونية الى قسمين احدهما هو الواقعة القانونية المجردة والثانى هو العمل القانونى .

أ- الواقعة القانونية المجردة :

وهى الواقعة الطبيعية التى لادخل لارادة الانسان فيها كهبوب العواصف والصواعق وانفجار البراكين ودوران الارض والحرائق والفرق والسيول ومرور الزمن وسقوط وعاء وبلوغ سن الرشد والوفاة والولادة التى يترتب عليها القربا .

وبلاحظ ان قانونية الواقعة هى صفة بعدية بمعنى ان الاثار القانونية لا تترتب على الواقعة الا بعد وقوعها . فليس ثمة واقعة تكون قانونية بحسب اصلها . فكل واقعة هى نتيجة قوى طبيعية تبدأ معزولة عن كل شئ خارج عن هذه القوى الطبيعية ثم تصبح قانونية عندما يجيء القانون ويرتب عليها اثارا قانونية ولولا ذلك لظلت فى الحيز الطبيعى البحت لاعلاقة لها بالنظام القانونى .

ب - العمل القانونى :

ويتوفر فيه مجرد الوقوع والارادية ، وليس تعبيرا عن بيان الارادة وانما هو بالاحرى مسلك ارادى لشخص يترتب عليه القانون اثارا قانونية لمجرد كونه اراديا وينقسم العمل القانونى الى اعمال مشروعة واعمال غير مشروعة .

فاما الاعمال المشروعة :

منها الاخبارات وفيها لا يعبر الشخص عن ارادته كما يعبر عن ارادته فى التصرف القانونى وانما هو يعبر عن واقعة يعلمها ومنها اعمال الخبرة او التبليغ عن شئ او فى تقرير مقدم الى جهة ما او فى اعتراف او فى شهادة او قد يكون هذا العمل المشروع مسلك مادى

اما الاعمال غير المشروعة :

ارادية الاعمال القانونية يمكن ان تكون سلبية ويمكن ان تكون ايجابية وفى الحالة السلبية يكون العمل اراديا بسبب ترك مسلك كان من الواجب ومن الممكن اتباعه (كالاهمال - الرعونة - عدم التبصر) وفى الحالة الايجابية يكون العمل

-٩-

راديا بصفة ايجابية كما في التدليس او الاكراه وكل خطأ عمدى كما في الافعال
لضاره والتي يترتب عليها الزام المخطئ بتعويض الضرر الذي تسبب فيه وايضا
الافعال النافعة وهي الافعال التي يشرى بها شخص على حساب اخر فيترتب عليه الزام
المشرى في حدود ما اشرى به بتعويض المفتقر عما لحقه من خسارة .

المراد

الوثائق والقانون :

ومن المبادئ المسلم بها الصلة القوية بين علم الوثائق والقانون مامة وبين الفقه والشريعة الإسلامية في العصور الوسطى ، وإلّا وثائق العربية وذلك لان معرفة الفقه طريق لمعرفة ما عقد في الوثائق فقد بنيت عليه الوثائق وبه رسمت العقود ومعرفة الفقه طريق لمعرفة ما يصح من الوثائق وما يبطل منها فليس للتوثيق اركان وشروط خارجه عن فقه الشريعة الإسلامية ، لان مدار الوثائق كلها على الفقه .

والشريعة الإسلامية هي الشريعة السائدة في العالم العربي بدليل ان جميع المواطنين بما فيهم النصارى كانت تصرفاتهم القانونية الخاصة كالبيع والوقف تنظر امام مجالس الشرع الشريف او القضاء الاسلامي .

ان دراسة الوثائق الدبلوماسية ونشرها تخدم رجال القانون لانها تقدم لهم مادة جديدة تفيد في دراسة النظم المالية والادارية فضلا عن دراسة النظم القضائية وتاريخ القانون والشريعة الإسلامية وهي توضح لنا مدى تقدم الثقافة القانونية في العالم العربي ابان الحكم الاسلامي ، هذا الى جانب دراسة نظم التوثيق والتسجيل فضلا عن دراسة طرق الصياغة القانونية الفنية الواجب توافرها في المحررات المختلفة سواء في الوثائق العامة او الخاصة ، اذ الى ذلك دراسة تاريخ القضاء والقضاء ، والوظيفة القضائية والولاية للمحاكم من هذه المصادر الاصلية . ويتضح لنا من دراسة الوثائق القومية ان العالم العربي الاسلامي قد شهد نموا في النظم القضائية وتقدما في الفكر القانوني ابان العصور الوسطى بدليل معرفة العرب نظام تسجيل المحررات المكتوبة بعد توثيقها على يد القضاة واعوانهم ، وصاحبة تلك المحررات التي تحوى تصرفات قانونية فيها نقل او اسقاط للملكية العقارية .

الوشائق والحفاره والاشعار:

لانبالغ اذا قلنا ان الوشائق العربية من انفس الوشائق فى العالم كله رغم ما حوته من حشو كثير ذلك انها توضع لنا امورا كثيرة مما خفى علينا من حفاره امتنا العربية واثارها المعمارية والطنية الخالدة .

ان بعض هذه الوشائق توضع لنا حياة الناس كبيرهم وصغيرهم وتدلنا على كثير من القابهم الفخرية والرسمية والوظائف التى شغلها بعضهم سواء اكانت مدنية ام دينية ام عسكرية وتمدنا بمعلومات وافية من معاملاتهم والسكة الجارية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية وقيمة كل منها وكذلك يرد فيها ذكر المتاييس والاوزان المختلفة واسعار الاراضى والعقارات والعلاقات الشخصية بين الافراد ومن الوشائق تعرف الحياة اليومية لآرباب الوظائف المختلفة المدنية والتعليمية والحربية وانواعا من الاطعمة والاشربة وغيرها .

وتذكر لنا بعض الوشائق عددا من الصناعات التى قامت فى بعض المدن العربية واماكن وجودها فتتحدث من معاصر القصب والزيت بانواعه والمصابين والحدابسخ ومماذج الزجاج ، ومطابخ السكر والخلوى وقاعات نسج الاقمشة والقزازه وممسك البسط والمجايد وغيرها .

كما تحدثنا بعض هذه الوشائق من الحياة الفكرية ونظم التعليم فى المكاتب والمدارس او الكليات الجامعية والنظم والاجراءات المكتتية فى المكتبات الاعلامية وتربية الصمالم فى الطباى ومن الاميان والمواضع والاجازات ومظاهر الحياة لى شهر رمضان وعيدى الفطر والنحر وكذلك من التعوف وحياة الصوفية فى الخوانسقى والربط والتكايا والحياة الحربية للمجاهدين والمرابطين فى القلاع والشفسور والمواضع على سواحل مصر والشام والحجاز .

وتحف لنا كثير من الوشائق ومما ممللا بل ودقيقا عددا من الاشار للمعارسة الاعلامية ماذر منها وزال تماما ومابقى جله او كله - ومنها اشار مدنية مشمل القصور والرباع والخانات والقاسر واثار دينية مثل المساجد والخوانق والزوايا والربط والتكايا ومماز تعليمية واجتماعية من مكاتب للايتام ومسندارس وببمارستانات ومماز اسبلية ومماز حربية من قلاع وابراج واموار وغيرها .

وتحتوى بعض هذه الوثائق مجموعة من الالفاظ الاصطلاحية الفنية الخاصة بصناعة البناء ومواده المختلفة من حجر ورخام وخشب وجص ومعادن وغيرها .

ومن بعض الوثائق ندرس تخطيط عدد من المدن وجغرافية البلدان والقسرى فى الاقاليم واسماء الانهار والاماكن والخطط فى العواصم والمدن الكبرى وغير ذلك .

والحقيقة اننا لن نصل عن طريق المطبوعات قديمها وحديثها الى ما تكشف عنه الوثائق من وصف دقيق لدقائق الحياة فى تلك القصور العربية الزاهرة ولذلك فان الوثائق العربية القومية تعتبر كما سبق القول - منبعاً اصيلاً ومصدراً صادقاً لدراسة تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ومن ثم فان الباحث الساذى يكتب التاريخ العربى دون الاعتماد على الوثائق لا يكون لبحثه قيمة علمية كبيرة مهما كانت كفايته وقدرته .

التاريخ والوثائق (الدبلوماسية) :

التاريخ بمعناه الواسع هو كل شيء حدث في الماضي . والماضي هو موضوع الدراسة التاريخية ، التي تعنى به اساسا ، ولكن الغرض من دراسة التاريخ هولقاء الضوء على الحاضر والمساعدة في الاعداد للمستقبل .

ولقد تطورت الدراسات التاريخية واصبح اهتمام المؤرخ هو جمع كل مايمس الحياة ويمورها ، واضحة جلية في جميع مظاهرها ونواحيها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، لكي يمل الى الحقيقة التامة . ولم يعد التاريخ لتخليد مآثر الملوك والعظماء فحسب بل اصبح سجلا حافلا للشعوب والحكام والافراد والجماعات فالتاريخ الان يتناول بالدراسة المجتمع الانساني بجميع مظاهره واتجاهاته ومايوثر فيه ويعرض له .

ولقد اصبح التاريخ يجمع العناصر المختلفة التي تؤثر في الحياه من سياسه ودين واقتصاد واجتماع وثقافة . وذلك بعد ان كان المؤرخون متأثرين بروح العصر الذي يعيشون فيه ويورخون له وبذلك مدر التاريخ في العصور الوسطى تسوده الروح الدينية التي سادت انذاك كما حرص مؤرخوا ق ١٩م على البعد عن الشؤون الاقتصادية واتجهوا كلية الى الشؤون السياسية التي اتجه اليها ايضا المؤرخون المسلمون في العصر الاسلامي الاولى اما في النصف الاول للقرن العشرين فقد اخذ الماركسيون بنظرية التفسير الاقتصادي للاحداث التاريخية .

ومما لاشك فيه ان الوثائق يعملها بالتاريخ روابط جوهرية وأولى هذه الروابط

ان الوثائق مصدر من مصادر التاريخ .

وثانيهما: ان هذه الروابط ان الغاية الاساسية من دراسة الوثائق هو التمهيد للمؤرخ وثالثهما: ان الوثائق يتبع في دراستها الطريقة التاريخية ، او تنتهج المنهج

التاريخي في الدراسة الوثائقية .

أولاً: الوثيقة القانونية ממدرًا من مصادر التاريخ :

لا يمكننا ان ندرس او نلاحظ التاريخ وكل ما يمكن ان نعرفه عن الماضي اذا اردنا ان نبني ادراكا للتاريخ ياتي عن طريق دراسة البقايا والمخلفات والوثائق التي هي مصادر التاريخ ، ولأنك ان مصادر التاريخ كثيرة وعديدة في جملتها وهي في أشكال شتى وهذا يجعل الأمر معباً بالنسبة لتقسيمها وتبويبها تقسيماً وتبويباً مطلقاً .

وتنقسم مصادر التاريخ الى صنفين رئيسيين :

- ١- مصادر أولية أصلية لا إرادية غير مقصودة .
- ٢- مصادر ثانوية مشتقة إرادية مقصودة .

١- المصادر الأولية الأصلية اللاإرادية الغير مقصودة :

وهي كل البقايا او المخلفات Remains والوثائق القانونية التي استطاعت ان تقاوم الزمن وابقت عليها المصادفات او بعد نظر الانسان . ولم يقدم منشئ هذه البقايا او المخلفات ان تكون شواهد تاريخية ، ويجب دراسة هذه المصادر الأولية الأصلية قبل استخدامها دراسة تحليلية نقدية يقصد الفهم الصحيح لها وسلامة تأويلها وتقويمها على حقيقتها . ومن هنا نشأت العلوم المساعدة للتاريخ مثل الآثار وعلم اللغات المقارن والدبلوماسيات .

ويقسم Edward Maslin Hulme المصادر الأولية الأصلية

اللاإرادية الغير مقصودة الى : أ - مخلفات او بقايا Remains
ب - وثائق قانونية

أ - اما المخلفات او البقايا فهي :

- ١- مخلفات جسيدي او هيكلية ادمية Bodily or skeletal Remains
- ٢- المخلفات التي يدرسها على الآثار Archaeological Remains
- ٣- مخلفات النظم والاعراف والسنن Remains of Institutions
- ٤- المخلفات الشفاهية او البقايا اللفظية Verbal Remains

المخلفات او البقايا الجسدية او الهيكلية

وهذه المخلفات مصادر مادية وتشتمل على هياكل عظيمة او اجزاء من هياكل وتدلنا هذه الهياكل البشرية على ان الانسان عاش على هذا الكوكب الاف كشمسره

من السنوات قبل أي حضارة من تلك التي حصلنا على وثائقها المكتوبة .

٢-١- المخلوقات أو البقايا موضوع علم الآثار

وهي مصادر مادية أيضا وتتضمن كل الأشياء التي صنعها الإنسان وتستخدمها في الحرب والأدوات التي كان يستعملها في السلام والآلات التي استعملها في استخداماته وفي الخزفة ، وعلم الآثار هو الدراسات المعنية والمقصود للدراسة هذه الأشياء ، وبمعناها هذه الأشياء يمكن أن نعلم من الحياة والثقافة في تلك الأزمان البعيدة وهذه المصادر لها درجة عالية من الصحة والاصالة ولاتقبل الجدل لأنها الشهادات والأدلة الصامتة .

٣-١- مخلفات أو بقايا النظم والأعراف والسنن Institutions

التي وصلتنا من الماضي كالعادات Customs والطباع

والألعاب Games والاحتفالات Ceremoni والأديان Religions

تلك التي مازالت في حياتنا دالة على استمرار الحياة .

٤-١- المخلوقات الشفاهية أو البقايا اللفظية

وهي المعلومات التي وصلتنا عن طريق الكلمات الشفهية والتميمية من الكلمة المكتوبة أو المطبوعة وهي تتضمن الخرافات Myths والأساطير Legends والقصص الشعرية أو الأغاني الروائية Ballads والحواديت (الأساطير الشعبية وهي مصادر روائية أتت من العصور الماضية عن طريق الرواية واعتبرها العامة كتاريخ وتعرض بعضها للتغير نتيجة انتقالها من ذاكرة لأخرى أو بقصد والمؤرخ العاقل لا يتجاهل تلك البقايا أو المخلوقات الروائية .

ب- الوثائق القانونية :

أما الوثائق القانونية فهي مصادر أولية أصلية لأرادية وهي معاصرة لل أحداث وقريبة مما تمف وتقص . وتقدر قيمة وقوة هذا المصدر الأولى لمقدرته على تحري المدق والأخباريه .

ويذهب Gaetano Salvemini في كتابه " المؤرخ والعالم " إلى

أن الوثائق تمتاز بأنها سجلات ضمنت محتها وكفلت دقتها عن طريق رسميات خاصة :

وهي تدخل الموظف العام ، وحفوز الشهود ، وتوقيعات الأطراف المتعاقدة ذوي المصلحة

والصيف الافتتاحية والختامية ، وتذيل الوثيقة بالاختتام ، كما ان هذه الوثائق تخضع لرقابة الجيدة التى تنشئها او تشارك فى انشائها كالموثق او القاضى او الديوان او الاطراف المتعاقده ، وليس لهم مصلحة فى الغش والخداع الا نادرا كما ان عنصر الحفظ والترتيب الزمنى هام بالنسبة لتمييز الوثائق الارشيفية .

وهذه المصادر الاصلية الاولى غير المقصودة او فر فى الحياة لارتباطها بمظاهر الحياة اليومية وهى اضمن واوثق لخلوها من عامل الهوى ويستعاض بالمصادر الاولى عن المصادر الثانويه عند عدم وجودها ، ويمكن التحقق من صحة المصادر الثانويه المشتقة ان وجدت ب واسطة هذه المصادر الاولى الاصلية ويذهب Hulme الى ان المصدر الاصلى الافضل بمئة عامة هو الاسبق زمنا .

٢- مصادر ثانوية مشتقة ارادية مقصودة (روائية) :

وتتل هذه المصادر الثانوية المشتقة على الرغبة المقصودة من جانب الانسان على نقل المعلومات لكى تكون شواهد تاريخية والمصدر الثانوى هو الذى يستعير معرفته او المعلومات التى يحتويها من المصادر الاصلية الاخرى ، وقيمة هذا المصدر الثانوى تعتمد على المجهود الذى يدل فى اعداده والذكاء والموضوعية فى تعدد مصادر معلوماته ، ويذهب هنرى جونسون فى كتابه تدريس التاريخ " الى ان المصادر الثانوية المشتقة تكون تمثيلا مبنيا على المصادر الاولى وقد تكون من الدرجة الثالثة اى عرضا مبنيا على المصادر الثانوية الروائية .

كما يذهب Gaetano Salvemini فى كتابه المؤرخ والعالم الى ان هذه المصادر الثانوية المشتقة المقصودة عبارة عن التقارير وهى روايات عملت ب واسطة شهود العيان او عن طريق الاشخاص الذين حملوا على معلوماتهم عن شهود العيان مورخة بتاريخ قريب او بعيد من الاحداث ، ومن ضمن هذه المصادر الثانوية المشتقة التراجم الذاتية والسير والحوليات والمذكرات والنقوش والصور الشخصية ويعيب المصادر الثانوية فى بعض الاحيان احتمال :

- ١- تعرضها للاهواء الشخصية للمؤلف سواء اكانت حبا ام كرها موجها للسرد او جماعة او طبقة او امسة .

-١٧-

- ٢- تأثرها بالتحيز أو الانتماء سواء كان لمعتقد سياسي أو ديني أو عرقي أو اجتماعي وهذا التحيز يبعدنا عن الحقيقة التاريخية .
- ٣- انعدام هذه المصادر الثانوية في بعض فترات التاريخ .
- ٤- عدم دقة مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها هذه المصادر الثانوية المشتقة وهناك تسمية لهذه المصادر الثانوية المشتقة وهي المصادر الروائية ويذهب Edward Maslin Hulme الى انه من الافضل قراءة المصادر الثانوية المطبوعة الاحدث اولاً .
- مصادر الموضوع : د. عبد اللطيف ابراهيم الوثائق القومية .

ثانياً : الغاية الاساسية والمقصد من دراسة الوثائق هي التمهيد للمؤرخ .

وتتمثل ثمار العمليات التحليلية النقدية التي يقوم بها الوثائقي - وينتهي بها عمله - في المعلومات التي نسميها شواهد او حقائق التاريخ التي امددها الوثائقي للمؤرخ الذي يربط بينها وبين الشواهد التاريخية الاخرى التي تعددها له العلوم المساعدة الاخرى مثل المسكوكات والاشارة وغيرها . وبهذا يصبح الطريق مهيئاً امام التركيب او البناء التاريخي ، وهو عملية تكوين قطعة من المعرفة المنظمة من الحقائق الجزئية ، ويتضمن التركيب او البناء التاريخي اختصار الحقائق وتبويبها وخلق سياق عام منها ثم تنظيمها وهذا هو الشق الثاني من المنهج التاريخي .

ومما لا شك فيه ان وظيفة الوثائقي التي هي العمليات النقدية التحليلية تختلف عن وظيفة المؤرخ والتي تتمثل في العمليات التركيبية البنائية وقد يجمع الوثائقي بين الوظيفتين بصفتين مختلفتين ، هذا مع العلم بان الجمع بين وظيفتي الوثائقي والمؤرخ ليس بالامر اليسير لان ذلك يتطلب الوقت والجهد الذي لم يتوفر الا لقليل من العلماء في العالم كله .

ثالثاً : ان هذه الوثائق يتبع في دراستها الطريقة التاريخية او تنتهي المنهج التاريخي في الدراسة الوثائقية وهذا ما سنتناوله .

" المنهج التاريخي "

يعتبر المنهج التاريخي اقدم شكل من اشكال البحث الحقيقي المتمثل بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات ، ولقد سمي هذا المنهج بالبحث الوثائقي ولكنــه نتيجة لاستخدام هذه الطريقة بشكل ثابت لدى علماء التاريخ فلقد اطلق على البحث الوثائقي في كثير من الاحيان الطريقة التاريخية .

ويستخدم البحث الوثائقي او المنهج التاريخي في دراسة المصادر التاريخية ويطبقه الوثائقي على الوثائق القانونية التي تتميز بان لها جهة معينة مصدرت عنها وتاريخا صدرت فيه وصحة يمكن التحقق منها .

ويحتوى هذا المنهج على نوعين من العمليات وهما العمليات النقدية (التحليلية) والعمليات التركيبية .

ويعنى الوثائقي بالنوع الاول من العمليات وهى النقدية (التحليلية) التسمى تعنى بنقد الخصائص الخارجية (الشكل المادى) ونقد الخصائص الداخلية (التفسيرى والتأويلى) وهما عمليتان مترابطتان تتمان فى نفس الوقت وتعتمدان على نفس العناصر ، وهذا مايسمى بدراسة الشكل .

ويعتبر الشكل جوهر الوثيقة القانونية وركيزها فاذا روى وصدرت الوثيقة فى الشكل المعتاد والمألوف او المتفق عليه فى الديوان او لدى الشخص الذى انشأها تحقق للوثيقة كمالها وتمامها ونفوذها ولزومها . وترتبت عليها الاشار القانونية المرجوة منها واذا اغفل الشكل فقدت الوثيقة قيمتها القانونية كمستند ودليل للاثبات .

وتدرس الدبلوماسية الوثائق القانونية من حيث الشكل كي تتحقق من صحتها لتحديد قيمة هذه الوثائق كشواهد تاريخية وصحة الوثيقة الدبلوماسية تتحقق عندما تصدر الوثيقة الجهة او الديوان الذى تقول الوثيقة انها صدرت منها طبقا للقواعد المرمية للانشاء فى هذا الديوان . والتي تضمن للوثيقة قيمتها الشرعية .

دراسة وثقـد

البخصائص الخارجية للوثيقة

يحاول الوثائقي عند نقده للخصائص الخارجية للوثيقة اكتشاف هل الوثيقة مزورة ام صحيحة ، ذلك ان الوثائق فى النقد الخارجى ينظر اليها من الخارج ويحكم عليها كاشياء مادية .

والتزوير اطلاقا تغيير الحقيقة سواء بالقول ام بالفعل ام بالكتابة ولا يتسم التزوير الا بفعل محسوس ظاهر كتقليد الخط او الامضاء او الختم او الشطب او اضافة الكلمات وينتج من ذلك مغايرة الوثيقة للحقيقة بان تكون كلها مختلفة بواسطة تقليد لكتابة الغير او امضائه او ختمه او تكون الوثيقة صحيحة فى اصله شـم احدث فيها محو او اضافة او يكون المدون بها خلاف الواقع .

على ان وجود بعض الوثائق المزورة يجعل من الضرورى الاحتياط والحسـدر لان الوثائق التاريخية تزور لاسباب عديدة منها :-

١- الادعاء الكاذب او الوظيفة :

مثل هبه كونستانتين Donation of constantine وهى اشهر مثل على ذلك وكانت تساند الادعاء بان للبابا السيطره فى الغرب ولقد اثبت لورنزو فسالا مفارقات تاريخية فى الاسلوب والتلميح بهذه الوثيقة وعسـن طريقها عرف تزويرها .

٢- الربح والكسب والتجاره :

تزور الوثائق لبيعها للحصول على ارباح طائلة ومن الامثلة على ذلك خطابات الملكه ماري انطوانيت وكذلك الرسائل الشخصية لابراهيم لنكولن .

٣- الدعاية السياسية :

ومن الامثلة على ذلك بروتوكولات حكماء صهيون وهى وثيقة تدعى الكشف عـن من مؤامرة يهودية لاترحم لحكم العالم .

٤- الخدیعة والتفليل :

ففى بعض الاحيان يقدم بالوثائق المصححه الخديعة والتفليل لبعض المعاصرين ومن هنا يجىء تفليلها للمؤرخين اللاحقين (مزيغات الدواوين) .

٧- افقاد الوثيقة صفتى اللزوم والنفوذ:

يحاول البعض اقحام او الحاق بعض الكلمات او محو او شطب البعض الاخر
لافقاد الوثيقة قوتها من حيث لزومها ونفوذها .

ولنقد الوثيقة الخارجى لابد من اجراء اختبارات على الوثيقة الاصلية وليس
على نسخة من الاصل وتتم الاختبارات فيما يتعلق بالمادة المكتوبة عليها والمادة
المكتوبة بها ، والخط وعلامات المحة (الختم والتوقيعات) وطريقة اخراج الصفحات
(٢) المادة المكتوبة عليها الوثيقة :

يعمل الوثائقي جاهدا فى فحص المواد المكتوبة عليها الوثيقة ليرى ما اذا
كانت منطقية على مفارقة تاريخية anachronistic فعلى سبيل المثال كان
الورق نادرا فى اوربا قبل ق ١٥ م ، ولم ياتى الورق الهندى الى اوربا الا
فى نهاية ق ١٥ م .

ولقد نبه الفقهاء الى تأمل الورق خاصة الدمشقي منه ، لانه يبشر بشرا
خفيفا ، ونبهوا ايضا الى الاحتياط عند الشهادة فى الكاغد والشهادة فى الرق
وذلك لان البشر فى الكاغد اخفى من بشر الرق ، والاحتياط كذلك عند الشهادة فى
ظهر الرق فربما لا يدرك البشر بسرعة .

ولم يفت الفقهاء التنبيه الى الاحتياط من تعتيق الكتب بجمل الكتاب السطرى
كانه متيق ، وهناك عدة طرق لتعتيق الكاغد ذكرها المعز بن باديس (ت ٤٥٤ هـ) .

ان اقدم طرق الكتابة المعروفة عبارة عن رسوم ومور غير متقنه تركتها بعض
القبائل القديمة على جدران الكهوف وعلى الصخور ومع تطور وتقدم الحضارة والتاريخ
ابتدعت الكتابات التصويرية وتبع ذلك اختراع الحروف الهجائية الابدجية واخذ
الناس يتفننون فى نقش الكتابة على الحجر فحفروا كتاباتهم بادوات الحفر البدائية
على جدران الهياكل والتماشيل والنصب وابواب القبور وشواهدا وعلى المساكن
والمعابد وتحتوى هذه الكتابات على سجل للتاريخ الماضى وقد بلغت هذه الصناعة
فى مصر على ايام الفراعنة شوا كبيرا وكذلك الحال بالنسبة لاصحاب الخط المسندفى
اليمن فى جنوب بلاد العرب (الحميرين) ولكن كتاباتهم لم تكن بالموثوق مثل قدماء
المصريين بل كانت بحروف ابدجية ومهما يكن من امر فقد وصلت اليها اعداد كبيرة

من النقوش المحفورة على الواح من الحجر وقد اشار القرآن الكريم الى الواح موسى في سورة الاعراف ثلاث مرات في الآية ١٤٥ ، "وكتبنا له في الالواح من كل شيء موعظة" وفي الآية ١٥٠ ، ١٥٤ ، ومع الزمن ارتقت صناعة النقوش واستخدمت طرق حديثة في اخراج النقوش .

وفي بابل في بلاد العراق صنعوا من الململ الواح باعداد كبيرة كانوا ينقشون عليها ما يريدونه من كتابات باقلام خشبية او حديدية وهي على اشكال مخروطية او مثلثة على شكل اسافين ، ثم بعد ذلك كانوا يقومون بحرقها ، وكانت كتاباتهم بهذا القلم دقيقة جدا في بعض الاحيان ، وكان تجار بابل يستخدمون هذه الالواح في كتاباتهم وقد وجدت اعداد كبيرة من هذه الرسائل في خرائب تل بابل وعيب هذه الالواح كمادة للكتابة انها كانت ثقيلة الى حد ما كما انها كانت معرضة للكسر عند نقلها من مكان لآخر ولكنها على كل حال احدى المواد التي استخدمت على نطاق واسع في العالم القديم وبخاصة في العراق .

" البردى "

فى الوقت الذى كان فيه اهل بابل يستخدمون الواح الطين لتسجيل الكتابه عليها كان المصريون قد اكتشفوا ورق البردى كمادة للكتابة وصنعوه من نباتات البردى ، واستخدموه فى تسجيل كتاباتهم وذاع استعماله بكثرة فى جميع بلاد حوض البحر الابيض المتوسط الشرقى بسبب خفة وزنه بل وصل البردى الى بلاد شبه الجزيرة والى العراق واستخدم البردى كمادة من مواد الكتابة حوالى سنة ٣٠٠٠ ق م ، وكانت صناعته قاصرة على مصر لان النبات لم يكن ينمو الا فيها وقد دام استخدام هذا النبات فى عالم الدنيا القديمه والوسيطه حوالى ٤٠ قرنا من ق ٣٠ ق م الى ق ١٠م تقريبا واستخدم البردى فى اوربا وخاصة فى صقلية بل ولقد وجدت برديات فى مصر الاسلاميه حتى القرن ١١ م كمادة على نطاق واسع وان وصلت ايضا برديات قليلة من العصر الايوبى والمملوكى .

وقد استخدم العرب ورق البردى فى الكتابة واطلقوا عليه عدة اسماء منها ابردى وبردى وخومى ، وصفا وقد جاء ذكره فى كتاب الجامع للمفردات لابن البيطار وكتاب النباتات للاصمعي وكذلك عرفه العرب باسم ورق القصب كما عرفوه باسم القرطاس والقرطاس الممصرى وقد اثير اليه مرتين فى القرآن الكريم .

ويذكر لنا ابن النديم ان اهل مصر قد كتبوا فى القرطاس ويعمل من قصب البردى وكذلك اشار الى ذلك البيرونى وذكر لنا ابو العباس النباتى شيئا مسن طريقة صناعة المصريين لورق البردى من شرائح توضع فوق بعضها متعارفه وتعرض للضغط فتخرج الورقة البردى التى كان يصنع منها كميات كبيرة تصدر الى جميع انحاء العالم المعروف وكان يكتب عليها بالقلم والمداد وكانت خفيفة يسهل حملها ولذلك انتشر استعمالها فى بلاد اليونان والرومان ولكن ميبه انه كان يبلى مع مرور الزمان فالرطوبة تجعله يبلى والحرارة يجعله هشاً متققاً ولذلك ضاعت كثير من البرديات القديمه وقد زرع نبات البردى فى صقلية .

وكان البردى يصنع منه الحبال والخفاف والسلال من القشرة الخارجية اما الالياف الداخليه فيصنع منها الورق ، ويظهر أن البردى فى صقلية قد استخدمه اهل المنطقة واهل المغرب فى المكاتبات الحكومية وطوامير الدولة

وقد ظل العرب يستخدمون البردى منذ الفتح في عهد الخلفاء وبنى امية وحتى
اوائل العصر العباسي بسبب وجوده في ديار الاسلام في مصر احدى البلاد الاسلاميه
ولكن استخدامه وصناعته بدأ يقل بسبب ظهور الورق وصناعته في ديار الاسلام وكاد
البرد ي يختفى في ق ٤ هـ ١٠ م وقد هملتنا برديات كثيرة بعضها موجود في مصر وبعضها
على نشرها الاستاذ الدكتور ادولف جروهمان وبعضها هرب الى الخارج اكبر مجموعه
من البرديات موجوده في فيينا مجموعه الارشيدوق رينر .

الجلد

من المعروف ان الانسان عرف جلد الجيوان واستعمله كمادة للكتابة منذ القدم فقد كان يثقات بلحم ما يصيده من الحيوانات ويتخذ من جلودها بيوتا ولباسا ثم استخدم الجلود كمادة للكتابة بعد دباغتها ، استخدم العرب في فجر الاسلام الجلود في الكتابة والراجح ان الرسائل التى بعث بها الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - كانت على الجلد ، ونحن لانعرف ماهى الطريقة التى اتبعت فى دباغة الجلد وتهيئته للكتابة فى اول الامر الا ان ابن النديم يذكر فى كتابه الفهرست " ان الدباغة كانت فى اول الامر بالنوره وهى شديدة الخفاف .." كان الشعر ينزع من على الجلد وكذلك بقايا الشحم واللحم ثم يشد فى اطار ويترك ليجف ويعالج بالعشاير والحجر الخفاف حتى يصبح امس ناعما وهذا النوع من الجلد الخشن والسميك نوعا والسدى عرف بعد ذلك وكان العرب يطلقون عليه الاديم وكان الجلد احيانا يصبغ بلون احمر وردى فاتح جدا Pale Rose وتوجد فى دور الكتب وفى المتاحف كثير من الوثائق المكتوبة على الجلد وكانت تلف وتربط برباط من الجلد وتذكر لنا المصادر التاريخية ان مهندس جامع احمد بن طولون قد قام بتمميم ورسم مسجده على الجلد ومع تقدم الحضارة ابتكر مادة جديدة من الجلد ارقى وارقى هو الرق .

الرق

صنع أولا في مدينة برجامه في اسيا الصغرى في النصف الاول من القرن الثاني قبل الميلاد وكانت الضرورة والحاجة هي الباعث على قيام هذه الصناعة بسبب التنافس بين مكتبة برجامه ومكتبة الاسكندرية فقد كانت برجامه تحتاج الى كميات كبيرة من البردى ورفض البطلمه السماح بتصديره فلجأت برجامه الى صناعة الرق على نطاق واسع وابتكروا الرق بدلا من قراطيين البردى وكانت الرقوق تملح للكتابة على وجهيها فضلا عن متانتها وقد ورد ذكر الرق في القرآن الكريم في سورة الطور " في رق منشور " وهناك رق يتخذ من جلد الجمير الوحشية ويسميه ابن السديم الفلجان وكان الرق افضل من الجلد رغم ارتفاع سعره واقتصر استعماله اول الامر على كتابه المصاحف وتدوين الوثائق وقد ذكر ان زيد بن ثابت قد كتب القرآن الكريم لسيدنا ابي بكر على اللخاف والجلد والاكتاف ومظام اكتاف الابل ثم اعيد نسخة لسيدنا عمر على رق وكان افضل انواع الجلود في صناعة الرق جلد الغزال والماعز والخراف وافضلها جلد الغزال وتوجد في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات الكبرى مصاحف من الرق واستعمل الرق كذلك في الكتابة في الدواوين وقد استمر الرق مستخدما الى جانب الورق بعد اكتشاف الورق فكتبت كثيرا من المصاحف ولغثره طويلا على الرق بعضها مصاحف ترجع الى ٣ ، ٤ ، ٥ هـ وقد نشر موريتز نماذج منها وتوجد بعض الوثائق المكتوبة على الرق في دور الكتب والمتاحف العالمية سواء في القاهرة او فيينا او برلين او هيدلبرج وكانت احسن الرق سوق صنعها تكتب عليها المصاحف وهي مادة رقيقة جدا وشفافة وكانت الرقوق التي تكتب عليها المصاحف كبيرة الحجم وقد استخدم الرق في المشرق العربي وكذلك في المغرب العربي لان البردى لم يكن ينبت في افريقيه ولم يكن يوجد الا في مصر وقليل من البردى كان يجلب للمغرب من مصر او من مقلية ولذلك استعملوا الرق وكتبوا عليه المصاحف والدفاتر والوثائق وبرع اهل افريقيا في تجهيز الرق ومقله وصفحة بالالوان مابين اخضر واحمر ولازوردى وكان الرق من السلع التي يتجر فيها وتصدر من بلاد المغرب الى الاندلس والراجح ان اهل الاندلس قد اخذوا صناعة تجهيز الرق ثم الكامن من اهل القيروان وماجاورها وتوجد مجموعات ضخمة من الرقوق محفوظة في مكتبة جامع عقبة في القيروان الى جانب المصاحف المكتوبة على الرق والمعقود والمصاحف والمكوك التي استمر كتابتها على الرق وحتى او اخر القرن الثامن

الهجرى فى حين ان استعماله قد قل اواخر القرن الرابع الهجرى ولكن هذا لم يمنع اهل المغرب من اتخاذ الرق مادة للكتابة الى جانب الورق .

ومع الزمن قلت الرقوق وارتفعت اثمانها بسبب كثرة الطلب عليها ونسبة وجودها ولهذا كان الرق يفسل احيانا لازالة ماعليه من الكتابة اما بالفسيل او الدلك او الكشط لازالة ماعليه من الكتابة وهذا هو الطرس وهو الصفحة من الجلد التى محيت الكتابة من عليها ثم اعيد كتابتها وقد يحدث هذا اكثر من مرة وكان هذا يحدث فى بعض النصوص القديمة او غير ذات القيمة وبالطرق الكيماوية والغنية يمكن قراءة النصوص القديمة بواسطة الاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء .

وهكذا نرى ان العرب قد كتبوا على المواد التى اتاحت لهم سواء اكانت اجارا او رخام او الواح كما استخدموا البردى على نطاق ضيق قبل الاسلام كمسما استخدموه على نطاق اوسع بعد الاسلام كما كتبوا على الاديم على الجلد وكذلك كتبوا على الرق وعند تدوين القرآن الكريم استخدموا مواد اخرى مثل المسيب او سعف النخل كما كتبوا على عظام الحيوان خاصة الاكتفان كذلك استعملوا الشقف كمسما كتبوا على اللخاف وهى الاجار المسطحة البيضاء المتخذة من الحجر الجيرى كما كتبوا على الالواح الخشبية كما كتب على النسيج .

" الورق "

يُعتبر اكتشاف الورق خطوه هائله فى تاريخ الحضارة البشريه وكان اكتشافه فى بلاد الصين قبل الهجرة بوقت طويل واحتكرت الصين وكوريا صناعته ومهر اهل تلك المناطق فى صناعته وقد اتضح مع الزمن ان الورق ماده مفضلة للكتابة لانه اكثر تحملا وليونة من سائر مواد الكتابه السابق الاشارة اليها بالاضافه الى ذلك نعومة سطحه وقد حدثنا كرياتشك وغيره من دخول صناعة الورق لبلاد العرب وقد اتخذت هذه الصناعه عسريقها الى بلاد الغرب ^{وفى} ~~بهرقند~~ وتركمستان/مرفه العرب وكان يتخذ كمادة تجارية مثل البردى ويقال ان عمر بن عبد العزيز استخدمه فى سنة ٨٨هـ كما يقال ان هارون الرشيد انشا مصنعا للورق فى بغداد سنة ١٧٧هـ وكانوا يطلقون عليه اسم الكاغد او القرطاس والكاغد هو الاسم الذى كان يطلق عليه فى التركستان والمناطق الشرقيه من ديار الاسلام وقد حدث صراع بين مواد الكتابه الكاغد والرق والبردى وانتهى الامر بسيطرة الورق ونرى المصاحف التى كانت تكتب على السرق تكتب على الورق وكذلك المخطوطات ثم انتشر بعد ذلك الورق فى ديار الاسلام استيرادا من الشرق او صناعه فى المدن الكبرى مثل بغداد ودمشق وحماه والقاهرة وغيرها انتشرت صناعته فى سوريا منذ ق ٣ هـ ، ٤ هـ ، وكان فى اول الامر سميكا داكم خشن قاتم اللون ولما تقدمت صناعة الورق فى ق ٥ هـ ، ٦ هـ وانتشرت اصبحت له السيادة على الرق الذى صرع وانتهى كما ان البردى كان قد انزوى ويظهر ان الصرب والمسلمين قد مروا بمرحلة من العصر العباسى من المفاضلة بين الكتابة على الرق او الورق وهكذا نجد الورق تنتشر صناعته بين العرب فى المشرق ثم فى الشمال الافريقى ووصل الى بلاد اليونان من طريق السوريين وذلك فى ق ٦ هـ ، ١٢ م ولم يظهر الورق فى مصر حتى نهاية النصف الثانى من ق ٣ هـ بسبب تمسكها باستخدام البردى وصناعته ولكن فى مطلع القرن الرابع الهجرى انتشر الورق فى مصر وبدأ البردى ينزوى الى ان اختفى مع زيادة كميات الورق سواء المستوردة او المصنعة محليا فى اواخر القرن الرابع واول القرن الخامس الهجرى ويذكر لنا ابن خلدون فى مقدمته ان الفضل بن يحيى هو اول من اشار بصناعه الورق عندما راد التاليف والتدوين وكثرت المراسلات والصكوك وفاق الرق بذلك وقد انتقل الورق من مصر الى شمال افريقيا الى تونس وبلغت صناعته فى القيروان وتونس والمهديه شسوا

مظيما وكان يصنع من الكتان والخرق البائيه وانتقلت صناعة الورق الى اوروبا عن طريق تونس وصقلية وجنوب ايطاليا لشماليها وسط اوربا هذا طريق والشامى انتقال الصناعة من تونس الى فاس فى المغرب وسبته فى اوائل القرن ٦ هـ ثم مفيق جبل طارق الى الاندلس (اسبانيا) وجنوب فرنسا .

ويذكر لنا ابن النديم فى كتابه الفهرست انواعا من الورق فى النصف الشامى من ق ٤ هـ منها الخرساني والسليماني والطالحي والنوحى والظاهرى والجعفرى والفرعونى الخ . ومع الزمن انتشرت صناعة الورق فى ديار الاسلام وكان يطسّق عليه اسماء مميزه تبعاً لنوعه وحجمه ومكان الصناعة فمنه البغدادي والحمصوى والشامى ومع الزمن اصبح العالم العربى والاسلامى يستورد الورق من اوربا السورق الافرنجى او الرومى منذ القرن التاسع والعاشر الهجرى فى حين ان مصانع الورق فى مصر ولشام كانت دائبة التصنيع ولكن يظهر ان الورق المحلوب من بلاد الفرنسج قد صار له الغلبة والكثرة حوالى نهاية ق ٦ هـ ، ١٥ م وكثيرا من الورق الذى كتبت عليه المخطوطات فى اواخر ق ٩ ، ١٠ هـ ، توجد عليه علامات مائية وكان من صناعة ايطاليا او وسط اوروبا والورق الشرقى الشامى والحموى والبغدادي بمتان بمتانته ونعومه سطحه ولونه الابيض الضارب للصفرة وخلوه من العلامات المائية التى ظهرت فى الورق المصنوع فى ايطاليا وكان الورق يمنع من بعض الالياف واللسسب الداخلى لبعض النباتات ومن القنب والخرق الكتانية والقطنية ويظهر ان عجينة الورق كان يضاف اليها قدرا من النشا فنجعل سطحه ناعما براقا احيانا وكانت المخطوطات تكتب على ورق على هيئة ملازم يختلف مدد مفتحتها او مدد اوراقها (هى الملزمة او الكراسة) احيانا كان الورق يلصق كدروج ملتصقه بعضها ببعض وتكتب عليه الوشائسق

استعمل العرب ثلاثة انواع من الورق .

النوع الاول : الورق البغدادي سمي بذلك لانه يجلب من بغداد وكان اجود انواع الورق واكثرها اتساعا وخصى لكتابة المصاحف ومهود الخلفاء وبيعهم ومكاتبة الملوك .

النوع الثاني : الورق الشامي وقد عرف بذلك لانه كان يجلب من بلاد الشام ومنه الحموي الذي يصنع في حماه ثم ينقل الى دمشق وهو افضل من الورق الشامي المشهور الذي كان يستعمل في دواوين الانشاء في اليمن والحجاز وبلاد الروم وكان اكثر انواعه شيوعا في كتابة القسوس ، ولا يقدم كاتب السر على استعمال الورق الشامي الا باذن خاص ومن الورق الشامي يوجد ايضا صنف ثالث هو ورق الطير او ورق البطائق وكان رقيقا جدا بحيث يمكن وضعه تحت اجنحة حمام الزاجل .

النوع الثالث : الورق المصري على قطعين .

القطع الاول : ومنه الورق المنموري ويعتبر اوفى الورق قطعاً واعظمه حجماً القطع العادي : قلما يصقل واذا صقل وجهه فانه يسمى في مصطلح الوراقين في ذلك العصر بالورق المصلح .

ولقد استعمل الورق الشامي بكثرة في كتابة وثائق التصرفات الخاصة بينما كان الحموي يستخدم في العقود الخاصة بالسلطين حيث ان قطعة اكبر كما انه اكثر ليونة وانعم لونا واكثر نعومة .

وتتكون الوثائق من عدد من الدروج المستطيلة الموصولة بعضها الى بعض بالنشا او بالبر ويتراوح عدد دروج كل وثيقة تبعا لطول الوثيقة او قصرها وكان الكاتب يترك جزءا من الوثيقة يعمل في بعض الاحيان الى اكثر من درج في بداية الوثيقة وفي نهايتها لكي يحمي الوثيقة ويحفظها على مر السنين حيث ان التآكل والرطوبة تؤثر عادة على الدروج الخارجية المعرّفة للموثرات الضارة السابق الإشارة لهما

تحفظ الدروج الملصقة بلصقها حول بعض بشكل اسطواني او ملف (

ويبدأ لف هذه الدروج من اسفل الى اعلى حتى تكون بداية الوثيقة اول ما يصادف القارئ عندما يفتح الوثيقة (الملف) ويكون اتجاه النص للداخل منذ اللف وهذا لحفظ الوثيقة ومنهنا وهذا يفسر ترك جزء من الفراغ في بداية الوثيقة وفي نهايتها

وشنى الورق يودى الى تقصفه كما ان حفظ دروج الورق بدون لمق يودى الى فيساع
بعض منها او الى تزييفها وابعاد دروج الورق العرض يتراوح بين ٣٢ - ٣٩ سم
والطول بين ٤٢ ، ٥٨ سم ولقد كتب اغلب الوثائق على الورق لرخس ثمنه وقد كان
نباتيا سمبكا لكى يكون متماسكا على مرور الزمان ، ولقد ظهر به بعض الاصابات
والتلفيات التى من اهم اسبابها تقلبات الجو والرطوبة وسوء الحفظ والاهمال
طوال هذه الحقبة وتنتشر فيه بقع بنيه بسبب الرطوبة على الوثائق الورقيه وقد
يحدث تاكل فى الهامشين مما يودى الى فيساع بعض الكلمات من نهايات السطور وقد
اثر ايضا دودة الورق فى اتلاف البعض .

واذا كانت مصر والشام تمثل بلدا واحدا فى العصر المملوكى فقد كان السورق
الشامى صناعه دمشق والحموى كان يبرد الى مصر والوثائق تختلف فى لونها
فبعضها ابيض ومنها مايفرب الى الاصفرار ومنها الخشن الداكن اللون وهذا يرجع
الى عاملين المادة المستعمله فى الصناعة تجعله يفرب الى الاصفرار اما المقلل
والخشونه فترجع الى الصناعة .

الحبر :

يطلق عليه كذلك المداد لانه يمد القلم ويعينه بالاستمرار كما سمي الزيت
مدادا لانه يمد السراج وقد ذكر هذا الاسم فى القرآن الكريم فى قوله تعالى
" قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي " .

وقد اهتم كتاب الوثائق بالمداد اذ انه كان يعتبر من العوامل المؤثرة
فى تجويد الخط وقد تفنن العرب فى صنع المداد على مختلف الوانه وانواعه فاحيانا
كانوا يصنعونه من مواد لاتحتاج الى علاج كبير كالعفص والزاج والصمغ .

ويعمل الوثائق على فحص المواد التى كتبت الوثائق بها مثل الاحبار
وموافقتها لعلامات العصر المستعملة فيه او لاجل التركيبات الكيماوية المتطوية
على مفارقة تاريخية Anachronistic ويستخدم التحليل الكيماوى
فيه ايضا لانه تعرف الطباعة فى ق ١٥ ، ولم توجد الاقلام الرصاص قبل ق ١٦ م ولم
يخترع الكتابة على الالة الكاتبة حتى ق ١٩ م .

ولقد نبت الفقهاء الى الاحتياط من الحبر الذى ينفذ لذكروا ان بعض
القراطين يمحى ماكتب فيها بسرعه ويجعل فيه غير مامحى .

ولقد اختلف الحبر باختلاف المادة المكتوبة عليها فالورق يكتب عليه بحبر الدخان وهو داكن شديد السواد لذلك احتفظ بلونه حتى اليوم وقد كان يعالج بعض المواد الاخرى كالصمغ وبزر الفجل وماء الاس والعسل والكافور وفي بعض الاحيان كان يبهت لون الحبر وربما ذلك لنقص مادة الدخان او مادة تشبيته في الحبر وفي هذه الحالة يصبح لون الحبر بنسى .

اما ، الرق، فيكتب عليه بمداد الرأس وهو مداد اسود مائل الى الحمرة الداكنة او البنى الفاتح وهو يفسد الورق لو كتب به عليه لان به قدرا من اكسيد الحديد وقد ادى استخدام هذا المداد الى تاكل مكان بعض الحروف او الكلمات التي كتبت به في الوثائق وخاصة الكلمات المكتوبة بقلم الجليل كعلامات القضاة .

وهذا الحبر لادخان فيه لذلك نجده على الورق براقا ناعما يفر بالبرص عند اظالة النظر اليه من شدة بريقه .

الخط والكتابة اليدوية :

ويستطيع الوثائقى التحقق من صحة الخط او الكتابة اليدوية من طريق معرفة الاساليب والانواع في بعض الاقاليم في فترات معينة وحتى عندما تصبح الكتابة اليدوية غير مالوفة فيمكن مقارنتها مع العينات الصحيحة .

وقد وضع فقهاء الشريعة الاسلامية في عصور اجتهادهم الوسيلة والطريقة لتحري صحة الخط وسلامته من كل ما يفسده واكتشاف المزور منه ، وذلك فيمما تحدثوا فيه عند تناولهم لموضوع تحقيق الخطوط بشرطيه وهما : الشهادة على الخط ومفاهاة الخطوط ، ووضعوا له من الشروط ما يفرض الاطمئنان عند الاعتماد عليه كحجة ومستند .

ولقد منى المسلمون منذ بداية تاريخهم بلن الخط الجميل في الكتابة وللخط العربى اسلوبان رئيسيان الاسلوب الجاف وحروفه مقوسة والاسلوب الاول يعرف بالخط الكوفى نسبة الى مدرسة الكوفة بالعراق كما يقال والاسلوب الثانى هو خط النسخ الذى كان يستخدم فى التدوين بدواوين الدولة والمراسلات وكتبت به الكتب وقد عرف المسلمون هذين النوعين من الخط فى القرن السابع الميلادى وهو

مبدأ التاريخ الاسلامى وقد استخدم الخط الكوفى فى مصر ثم حل محله تدريجيا الخط النسخى ، الذى ظل متداولاً فى صدر الاسلام ثم اخذ يرتقى سلم الكمال واستخدم كذلك خط الطومار نوع غليظ من خط النسخ والخط الرقعة والخط الثلث .

وكان هناك اجماع من الكتاب على ان الخط النسخى يساعد الكاتب على الكتابة بسرعة اكثر من الخط الثلث وذلك لصغر حروفه وتلاصق مداتها مع المحافظة على تناسق الحروف وجمال الروتق .

والخط من العلامات البارزة التى تحدد شخصية الوثيقة والعصر الذى كتبت فيه وقد كتبت الوثائق العربية فى العصور الوسطى بالخطوط الديوانية او الوثائقية وهى نوع من الخط يمتاز بالاستدارة لانه تالى للخط النسخى فى التطور والنسخى يتبع خط الثلث واستنبط منه وهو يمتاز باللين والاستدارة وان كان الخط النسخى وبصفة خاصة الخطوط الديوانية اكثر ميلا الى التدوير وهو خط مقروء لان كتابته محسنه ومكتوبة بتانى والكتابة فى باطن الوثيقة وفى ظاهرها بخط واحد .

والخطوط الديوانية او الوثائقية مناسبة لقطع الورق الشامى بنوعيه بالإضافة الى انه الخط المناسب للوثائق الشرعية .

وقد كان المقعد يكتب فى وجه الوثيقة اما الاشهاد فكان يكتب فى ظهر الوثيقة وقد كانت الكتابة فى وجه الوثيقة اكثر وضوحا وتحسينا .

وتكتب عبارة المرفى بأعلى هامش الوثيقة الايمن وعبارة التعمين بخط قافى القضاة وعبارة التعمين فى وثائق الاستبدال اما التسجيل بأعلى هامش الوثيقة الايمن وكذلك علامة الاداء اسفل شهادة الشهود فى وجه الوثيقة والحمد له والتاريخ والحسبة فى ظهر الوثيقة فكانت كل هذه العبارات تكتب بقلم جليل بخط نسخى كبير هو خط الثلث بقلم القافى الموثق . وفى الصلابة كان احد شهودي المقعد هو كاتب الوثيقة كما اتفق من الدراسة الباليوجرافية لخطوط الوثائق وبالنسبة لدراسة الخط من الناحية الباليوجرافية فهناك ظاهرة لغوية اصلائية فى كل الوثائق كانت سائدة فى ذلك المصروهى تسهيل الهمزة وعدم اثباتها فى الكتابة بان يتسددل

بهما حرف العلة الملائم باءاً او واوا او الفا ومن المعروف ان هذا التسهيل هو لهجة قريش وما يزال موجودا حتى الان في الكتابه مثل البائع مايه مورخ شانه .
واحيانا تحذف الهمزة المفردة نهائيا من الكلمات مثل شرا الما والبنسا
ولقد اهتم كتاب الوثائق بالبسملة وبالفوا في تحسينها تعظيما لاسم الله سبحانه وتعالى فاطالوا حرف الباء لتدل على الالف المحذوفة منها لكثرة الاستعمال واشبات اسنان السنين وافراد البسملة في سطر مستقل متبوعة بالحمد لله والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

الاعجام والشكل

لم يعتنى به كتاب الوثائق في اغلب الاحيان فقد يمر السطر دون نقط فسى كثير من الاحيان ولقد وردت لنا وثيقة غير منقوطة نهائيا (وثيقة رقم ٣٢ دار الوثائق) . ولم يهتم كتاب الوثائق ايضا بالشكل الا في القليل النادر وهذا هو السبب ولقد اهتم الكتاب بتشكيل العبارات الدينية كالبسملة والحمد لله ، والملاة على النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - وايضا البروتوكول الافتتاحي الخاص بوثائق السلاطين .

وكان الكاتب في بعض الاحيان اذا صادف موضوع مهم في العقد فانه يكتب اول كلمة فيه بالخط الكبير عن بقية خط الوثيقة فهي (اشترى) قبل اسم الشارى (وجميع) قبل المتصرف فيه المبيع (والحد) قبل الحدود الاربعة (وشترا صحبها شرعا) قبل الشمن .

علامات الصحة الاختام والتوقيعات :

واما علامات الصحة من اختتام وتوقيعات للشهود والمتعاقدين والموشقيين فاهميتها ليست بخافية ، لمالها من اثر في اضاء الصحة على الوثيقة ، كسمات او امارات لمحتتها ، وينبغي ان يبذل الوثائقي جهده للتعرف على الاختتام الموجودة على الوثيقة موضع الدراسة ، وهل هي التي كانت سائدة في الفترة التي تؤرخ بها الوثيقة لاكتشاف مدى صحة هذه الاختتام كما يعمل الوثائقي لمعرفة ما اذا كانت الوثيقة قد زودت بالتوقيعات الخاصة بالشهود والمتعاقدين والموشقين المألوفة فسى نفس فترة الدراسة .

ولم يفت الفقهاء التنبيه على تحرى الدقة فى مقارنتها ولاكتشاف الصحيح من
المزور ، فكان القضاة المسلمون فى عصر الاجتهاد الفقهى يحتفظون بنماذج لشهادات
الشهود فى دواوينهم ، وذلك ضمانا لعدم تزوير التوقيعات والشهادات ، ولمقاربتها
بما يظهر من توقيعات شهادات نفس الشهود اذا لزم الامر مستقبلا .

طريقة اخراج الوثائق

المقصود بإخراج الوثيقة هو الشكل الذي خرجت عليه من حيث الكتابة والهوامش والمسافة بين السطور واتجاهات السطور .

ولقد وضع مولفو وفقهاء علم الشروط (مصطلح وثائق التصرفات الخاصة) فليس مولفاتهم قواعد لأخراج الوثائق بطريقة مستوية لجميع شروط الصحة الشرعية من حيث الصياغة القانونية للعبارات الفقهية الدالة على صحة التصرف القانوني ولكن يتحرى محررو الوثائق في صياغتها إزالة اللوهم أو الغموض استخدموا كلمة العبارات الفقهية الدقيقة ، المتناسبة للتصرف واللائمة لكي يكون العقد صحيحا سليما جديرا بالثقة ولكن لا يترتب عليه نزاع في المستقبل ، أو فساد التصرف وعدم شرعيته حتى تكون الوثائق كاملة الأركان من الناحية القانونية بالمعنى العلمى الدقيق كما ضمنوا هذه الملاحظات أيضا الشروط المطلوبة والواجب توافرها في وثائق التصرفات المختلفة من حيث الشكل وطريقة الإخراج والموضوع (المحنوى) وهذا ما يطلق عليه الوثائقيين الشكل الدبلوماسي للوثيقة .

ويبين لنا " سينوبوس " الهدف من دراسة عناصر الشكل في الوثائق في كتابه " المدخل للدراسات التاريخية " فيذهب إلى أن المقارنة المنهجية بين مختلف العناصر التي تقوم بتحليلها وبين العناصر المقابلة لها في الوثائق المشابهة غير المشكوك في صحتها تتيح لنا كشف عدد كبير من الوثائق المزورة وتبين لنا الظروف التي كتبت فيها معظم الوثائق الصحيحة ومواقع التزييف والتحريف فيها .

ومن حيث خصائص الوثيقة الخارجية نجد قواعد مستقرة اتبعها محرروا وكتساب الوثائق من تضمين الوثيقة عناصرها الأساسية لكي تخرج الوثيقة " على القوانين المحررة " كما أن تضمين اشهاد الوثيقة عبارة " على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرعى " تدل على استيفاء الشكل الدبلوماسي للوثيقة بخصائصه الخارجية وخصائصه الداخلية .

ومن حيث الخصائص الخارجية للوثائق العربية :

فقد وضعت القواعد ضمانا واحتياطا من تزوير في الخط يمكن ان يعتذر من تغيير فيه وذلك بعدم ترك بياض أو فراغ في ختام أو نهاية الوثيقة أو في أواخر

السطور ، خشيه ان يغباف اليها مالميس منها وذلك لكي تخرج الوثيقة على "الأوضاع الشرعية" .

وقد روعى فى طريقه اخراج الوثائق العربية فى العصور الوسطى من حيث الشكل العام .

١- عدم ترك بياض فى اخر السطور :

درج كتاب الوثائق العربية فى العصور الوسطى على استكمال سطور الوثيقة كلها لئلا يلحق فى اخر السطر ما يفسد بعض او كل احكام الوثيقة فاذا كان اخر السطر بياضا امكن ان يزداد فيه شيئا ولذلك كان كتاب الوثائق يكتبون فى اخر السطر كلمات أكثر من احتمال وسعة اخره فكان اخر السطر يستدير الى اعلا او تكمل بعض الكلمات اعلى اخر السطر وكان ذلك على سبيل الاحتياط حتى لاتزداد او تضاف بعض الكلمات او الحروف فى اخر السطور لان ذلك يفسد ويبطل الوثيقة كلها .

او اضافة حرف هـ فى نهاية السطر كعلامة وقف فى حالة عدم استدارته الى اعلا

٢- اتباع التسطير والتأليف احتياطا من زياده حرف او كلمة :

اتبع كتاب الوثائق العربية طريقة التأليف (وهو جمع كل حرف غير متصل الى غيره على افضل ماينبغى) واتبعوا ايضا طريقة التسطير (وهو اضافة الكلمة الى الكلمة حتى تمير سطر منتظم الوقع كالمسطرة) وذلك لتجنب احتياطا من زيادة حرف او كلمة فى احد سطور الوثيقة مما يبطلها ويفسدها . ولعل ماكتبه عمر بن عبد العزيز الى عماله " اذا كتبتم فارقوا الاقلام واقلوا الكلام واقتمروا على المعانى وقاربوا بين الحروف فان اجود الخط ابينه " يريد بذلك تنبيه عماله الى التحرز والاحتياط من زيادة حرف او اتمام كلمه او الحاق عباره فتفسد المكتوب وذلك واضح من قوله " وقاربوا بين الحروف والبراجم ان وصل الحروف المفردة بالسابقة عليها والتالية لها ووصل وتشابك الكلمات مع بعضها كما رأينا فى بعض الوثائق اثناء التدريب احتياطا وتحريزا من اضافة او زيادة حرف هذا بالاضافة الى سرعة الكتابة التى نتج منها اختصار وتحوير او اغفال بعض الحروف .

٣- ترك الكاتربيعا او اكثر من عرض الدرج الايمن بياضا .

اعتاد كتاب وثائق التصرفات الخاصة العربييه (بيع وقف استبدال) العربييه على ترك ربع عرض الدرج الايمن بياضا دون كتابة كهامش وقد لاحظنا ذلك في اغلب الوثائق ، في حين ان القليل منها ترك فيها اقل من الربع عرض الدرج بياضا .

على ان اغلب الوثائق التي قمنا بدراستها وجد هامشها الايمن يزيد عن ربع عرض الوثيقة سواء كان الدرج من القطع الكبير (٢٢x٢٢ سم) او من القطع المتوسط (٢٨x٢٢ سم) وذلك من اجل كتابة بعض الموضوعات ذات علاقته بالتصرف الام .

وغالبا ما كان يكتب في هذا الهامش تأثيرات القضاة بالاحالة او عبارة التسجيل او كتابة الشهادات الخاصة بتقدير قيمة العقار او شهادة بملكية البائع للمبيع وجريانه في ملكه وحيازته وفصل الخصم وفصول الاستقالات والشهادات الخاصة بمعرفة المتصرفين .

٤- مراعاة بداية او اخل السطور .

حرص كتاب الوثائق على الابتزوا في اول سطور الشهادة بياضا يخرجها عن نسبة سطور المتن فنجد بدايات اسطر الشاهد الايمن تبدأ بمحاذاة اسطر الوثيقة - مراعاة المسافة بين السطور واحدا .

لا يلمح كاتب الوثيقة بين السطر والسطر الذي يليه افصاحا زائدا مراعى ذلك عند اول شروعه في كتابة سطور الوثيقة وغالبا ما يكون متوسط المسافة بين السطور واحدا .

٦- عدم ترك فراغ او بياض بين صيغ شهادات الشهود واخر سطر من الوثيقة بحد السطر الاول من صيغ شهادات شهود الوثيقة ملاصقا لآخر سطر فيها ولا يفسد ان كان الشاهد اول من يضع صيغة شهادته فيجب ان يكتبها فيما يلي اخر حروف من الكتاب من غير ترك بياض يمكن ان يغير فيه شيء مما ورد في الوثيقة ويعتذر عنه في تلك الفرجه .

٧- الاحتياط من الحاق زيادة في الشهادات :

عادة ما ترد الشهادة الواردة في الجانب الايسر من الوثيقة ملتصقة بهامش الوثيقة الايسر احتياطا من الحاق او اتمام زيادة في اسطر الشهادة ولا يقتصر الامر على ذلك بل نجد الشاهد الايمن يضع شرطتان في بعض الاحيان عند نهاية كل سطر من اسطر صيغة شهادته .

وفد اشترط الشروطيون ان تكتب شهود الوثيقة صيغة شهادتهم بنفس الصيغة التى ادى بها الشاهد الاول شهادته ، وهذا يجعل الامر متعذرا للاحاق او اتمام زيادة فى صيغ الشهادات .

٨- ترك بعض الدروج بياضا فى نهاية الوثيقة :

يترك كاتب الوثيقة احيانا عقب البروتوكول الختامى وبعد تمامه درج او درجين بياضا لاحتمال كتابة تصرفات لاحقه تتناول بالتغيير او التبديل او التعديل التصرف الوارد بالوثيقة .

٩- ذكر فصلى الاعذار والجريان عقب البروتوكول الختامى :

درج بعض كتاب الوثائق على ابراز فصلى الامذار والجريان احيانا عقب البروتوكول الختامى للوثيقة بعد الشهادات وتصديق الموثق عليها والبعض الاخر يكتبون هذين الفصلين على الهامش الايمن للوثيقة .

وبصفة عامه فقد جرى الحال فى اخراج الوثائق فى العصور الوسطى على كتابة متن الوثيقة تباعا مع اهمال النقط احيانا وافعال الفواصل تماما بين كل عبارته والتى تليها او بين كل موضوع واخر فالوثيقة تبدأ وتنتهى دون ان نعرف لها وقفا او تبويبا وقد يؤدى هذا الى الخلط فى فهم المعنى عند البعض .

وتتميز وثائق الاستبدال بمفظة خاصه بمرور قمه ملمقه بطريقة افقيـــــــــــــــــه او راسيه فى اغلب وثائق الاستبدال فى بداية الوثيقة فى الوجه ملمقة على الدرج ، الاول من وثيقة الاستبدال فيها طلب المتصرف (المستبدل) بالاستبدال ، وهى معروض يقدم للقاضى للحكم بالصحة والموجب .

الصحة الدبلوماسية :

وعندما يتناول الوثائق الخصائص الخاريجية تميز التاريخ الزمانى والتاريخ المكانى ومنشأ الوثيقة فانه يكون قد تناول قضية الصحة الدبلوماسية التى تعتبر اهم وادق القضايا التى يعنى بها الوثائق فيجب عليه ان يصف الشكل ومايعتريه من تغيرات فالوثائق القانونية تتغير فى الزمان والمكان بتغيير الحضاره وذلك لان الوثائق مرآه تنعكس عليها حضارة البيئه والمجتمع ويجب ان يفسر لنا الوثائق الاسباب الحضارية لتغيرات الشكل والتى ترجع الى عادات

-٤٠-

وتقاليد العصر او البلد والدواوين المنشئة وصفات الاشخاص الذين يقومون بالكتابة
او الانشاء .

ويقتضى الوصف والتفسير (التحليل) من الوثائق ان يكون على المام واسع
بمعارف متنوعة منها حساب الازمنة والنظم والاشار والكتابة palaeography
واللغة philology والقانون العام والخاص في ازمئة واماكن متنوعة واسماء
الاشخاص والالقاب والصفات والخطط (اسماء الاماكن) وطريقة الانشاء وتطورها حتى
استقرارها باوضاع وفوايط يختص بها ديوان دون غيره .

"النقد الداخلى او الخصائص الداخليه"

الوظيفة الاولى لنقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة هي تقرير ما اذا كانت الوثيقة نحتوى على اكاذيب Lies او اخطاء Errors ويمكن تطبيق نقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة فقط عندما نتعامل مع الكتابة Writing سواء اكانت فى الوثائق Documents او فى النقوش Inscriptions الموجودة على الاثار والنقود Coins والميداليات Medals او على الاختام Stamps ويطلق على نقد الشكل الداخلى للوثيقة النقد التفسيري التاويلى وفيه الوثائقى من مدى مطابقة المعلومات والحقائق الواردة فى الوثيقة للواقع وفى نقد خصائص الشكل الداخلى للوثيقة ينظر الى الوثيقة من الداخل بفرض اكتشاف ما اذا كانت الرسالة المتضمنه فى الوثيقة اصلية حقيقية Genuine ويمكن دراية خصائص الشكل الداخلى فى نسخة من الاصل ، كما ان نقد خصائص الشكل الداخلى فردى فى طريقته Individual فاصاله وصحة كل وثيقة مثل خلوها من الاخطاء يمكن تعيينها فيها وهو ليس عملية منفصلة فيحدث كل وقت وهو فى الواقع جزء من العملية التى نعبر بها من الاشار الى الاحداث .

واذا تم النقد الداخلى للوثيقة بعناية فانه يقدم لنا افكارا كافية للدلالة على مصدرها كما تزودنا وتمكننا المقارنة المنهجية بين عناصر الوثيقة المدروسة وما يلاحظها فى الوثائق المشابهة لها المعروفة المصدر من الكشف عن عدد كبير من المزيفات وتحديد الظروف التى انتجت فيها معظم الوثائق المحيطة .
واما العناصر المكونة للنقد الداخلى للوثيقة فهى اللغة والصياغة اللفظية والوقائع التاريخية والقانونية .

اللغة والصياغة اللفظية :

يجب على الوثائقى فحص لغة الوثيقة ، فبعض التراكيب اللفوية لم يستعمل الا فى بعض الاماكن وفى بعض العصور وكثيرا ما تكون لغة الوثيقة مميزة لفترة من الفترات والتى لا يستخدم كثير من تعبيراتها فى الوقت الحاضر كاللغة العربية فى العصر الجاهلى .
ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم فى هذه الناحية فتبدر منهم الفاظ وتراكيب حديثة .

ولابد ان يكون الفقهاء: العرب المحدثين كما سبق ان ذكرنا قد طبقوا منهم في علم الحديث على الوثائق وذلك بنقدها وتحقيق نصوصها لمعرفة الصحيح من الزائف فيها لدقة التحري المعروفة عنهم .

كما ينبغي على الوثائقي فحص المصغى المستعملة والعبارات الاصطلاحية المعتادة والمألوفة في الوثائق في فترة الدراسة ويرى الاساليب المنطوية على مفارقات تاريخية . فلقد كانت هناك صيغ معينة تسعمل في انشاء الوثائق لزيادة البيان او للاحتياط والخروج عن الخلاف قطعا للنزاع والخصومات .

الوثائق التاريخية والقانونية :

ويمكننا ملاحظة كل المعلومات الايجابية الموجودة في الوثيقة ، الوثائق المذكور فيها اشارات الى احداث ، فاذا كانت هذه الوقائع والاحداث معروفة من طريق اخر بواسطة معاصر لم تكن في متناول من تنتسب اليه الوثيقة فانه بهذا تثبت صحتها ، ويحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعة الاحداث تاريخا التي عرفها المؤلف وبين الواقعة الاقرب من هذه والتي كان لابد له ان يذكرها لو انه عرفها .

ولقد استخدم فقهاء المسلمين الوقائع والشواهد التاريخية الموجودة بالوثائق في نقدها والاستدلال على صحتها وسلامتها ، فعندما عرض ابو القاسم على وزير القاسم على الحافظ المحدث المورج الحجة ابي بكر الخطيب البغدادي في سنة ٤٤٧ هـ الوثيقة التي اظهرها بعض اليهود مدعين انه كتاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - باسقاط الجزية عن اهل خيبر وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم - وذكروا ان خط على رضى الله عنه فيه قرر الحافظ الحجة ابوبكر الخطيب : ان الوثيقة مزورة لان فيها شهادة معاوية ، وقد اسلم عام الفتح وفتح خيبر كان في سنة سبع وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات يوم بنى قريظة قبل فتح خيبر بسنتين ، فاستحسن الوزير ابو القاسم منه ذلك واعتمده وامضاه ولم يجز اليهود على ما في الوثيقة لظهور التزوير فيها .

-٤٣-

وبعد معالجة كل مايتصل بشكل الوثيقة المادى نتناول المحنوى الموضوعى لها ولابد ان نسال الاسئلة التالية :-

١- هل هذا المحتوى الموضوعى يتفق مع ماعرفناه من المصادر الصحيحة الاخرى لنفس التاريخ والمكان ؟ .

٢- هل الكاتب جاهل لبعض الاشياء التى ينبغى لكاتب تلك الايام ان يذكرها

٣- هل الاحداث التى لم يعرفها فى تاريخ كتابة الوثيقة مألوفة للكاتب .

وبعدها يحاول الوثائقى تعيين تاريخ ومكان وكاتب الوثيقة Localization of the source وعندما يتم ذلك فان الوثائقى يمكنه الاعتماد على الوثيقة كشاهد او برهان او بينة ذلك ان الوثيقة ليس لها قيمة اذا لم يعرف تاريخها الزمنى وتاريخها المكانى ومنشئها ومن الواضح ان تعيين التاريخ الزمانى والمكانى له ارتباط وثيق بتقرير امالة الوثيقة . Authenticity واذا وحد التاريخ الزمانى والمكانى المنشئ فى الوثيقة فلا داعى للبحث عنه .

" التاريخ الزمانى للوثيقة "

غالبا مايكون تقرير تاريخ الوثيقة امرا صعبا ، وتأتى هذه الصعوبة عندما نحاول تقريره بواسطة المحتوى الموضوعى للوثيقة الذى تحكمه المعلومات العامة وايضا عن طريق دراسة الشكل ، واللغة والاسلوب ، وبهذا نستطيع ان نفع الوثيقة فى قرن معين او حتى فى جيل ، وهنا تظهر اهمية علم الكتابة الخطية القديمة Palaeography وعلم اللغة Philology ذلك ان علم الكتابات الخطية القديمة يخبرنا ان كتابة الوثيقة قد كتبت فى هذا القرن او ذللك والتعديلات فى الكتابة ذات الطبيعة المشابهة تعطى صفات لكل المراحل التاريخية للكتابة فالمعرفة بالتطور التاريخى للكتابة تمكن الباليوجرافى " عالم الكتابات الخطية القديمة " من تعيين تاريخ الوثيقة او المخطوط بالتقريب .

وفى هذا المقام يقدم لنا علم اللغة مساعداته فالكلمات تولد وتموت فيمكن لعالم تاريخ اللغات اخبارنا ان كلمة معينة ظهرت لأول مرة فى لغة ما فى قرن ما فلو ظهرت هذه الكلمة فى وثيقة معينة فلا بد ان تكون تلك الوثيقة قد كتبت بعد ذلك القرن . ويمكن لعالم تاريخ اللغات ان يخبرنا ايضا ان كلمة معينة قد اختفت من لغة معينة فى قرن معين ، فلو ظهرت هذه الكلمة فى الوثيقة فلا بد ان تكون الوثيقة قد انشأت قبل اختفاء هذه الكلمة .

ولكن فى بعض الاحيان لا يستطيع " علم الكتابات الخطية القديمة " ولا علم تاريخ اللغات ولا حتى الاسلوب ان يمكننا من تعيين اكثر من نصف القرن الاول والنصف الثانى من القرن ، ولكن كيف نتمكن من تثبيت التاريخ بتحديد اكثر ؟

وهنا يمكننا الاعتماد اكثر على المحتوى الموضوعى للوثيقة ، فالاشارة الى الاحداث المعروفة لنا من مصادر اخرى تثبت ان الوثيقة قد انشأت بعد الاحداث التى وقعت او فى وقت الاحداث ويمكننا رؤية هذا بالطريقة التى اشير بها للاحداث كما يمكن تاريخ الوثيقة قبل تاريخ وفاة كاتبها .

وعلى هذا فان كل وثيقة انشأها شاهد ميان ولكنه حررها بعد الاحداث يحتمل ان تزودنا بمثل هذه المفاتيح كما هو اعلاه ، " حتى تاريخ التحرير "

واستعمال مثل التعبيرات التالية)

حتى الوقت الحاضر او بالاشارة الى نتائج تصرفات معينة تلك التى وصفت وهذا يعنى الوثائقى .

وفى بعض الاحيان تكون اشارة واحدة كافية لتشبيت التاريخ وغالبا مايكون الاجراء معبا ويجب ان يقرر الوثائقى الحدود التى فى خلالها انشأت الوثيقة .

التاريخ المكانى للوثيقة :

ان تقرير التاريخ المكانى للوثيقة الاصلية عادة مايكون اكثر مصوبسة من تحديد التاريخ الزمانى لها وهو المكان الذى انشأت فيه الوثيقة ، وفى هذا المقام تمدنا اللغة والاحداث والبيئة المحيطة بالكاتب وصفات الاقليم او المدينة والمحتوى الموضوعى بالادلة القيمية عن مكان كتابة الوثيقة وتحريرها .

كاتب الوثيقة :

ان تقرير ذكر كاتب الوثيقة او منشوها امر له اهمية عظيمة فاذا امكننا بسهولة معرفة اسم المنشئ او المحرر فلا بد من البحث عن معلومات عنه ، فيجب ان نعرف اى نوع من الاشخاص يكون ؟ وماهى مكانته الاجتماعية ؟ وبهذه الطريقة فقط نستطيع ان نقرر ماذا تساوى شهادته ؟

وهذه المعلومات ينبغى الاستفادة منها حتى عندما نعلم اسم الكاتب او المحرر . والطرق المألوفة لتقرير ومعرفة الكاتب او المحرر للوثيقة هى مقارنتها مع الوثائق الاخرى وهنا يلحق التاريخ الزمانى والتاريخ المكانى للوثيقة الضوء على منشئ الوثيقة ويمكننا من تجديد كيان الوثيقة التى ندرسها .

الصحة التاريخية :

تتحقق الصحة التاريخية عندما تكون المعلومات الواردة فى الوثيقة مطابقة للواقع ويستفيد الوثائقى من الصحة التاريخية فى الحكم على الصحة الدبلوماسية وفى تقويم الوثيقة باعتبارها شاهدا تاريخيا .

فقد تكون الوثيقة صحيحة دبلوماسيقيا (شكلا) وصحيحة تاريخيا (موضوعيا) او غير صحيحة دبلوماسيقيا وتاريخيا او صحيحة شكلا غير صحيحة تاريخيا او صحيحة تاريخيا غير صحيحة دبلوماسيقيا . فترقى بذلك الى مرتبة الامل الصادق (فمن الامول مايشتمل على معلومات غير مطابقة للواقع ، ويعرف هذا الصنف من الوثائق

باسم "مزيفات الدواوين" وهو صعب تمييزه ، لكنه نادر)- يطمئن اليه المورخ عند استخدامه او تهبط الى مستوى النسخة التي تدعى انتساب عناصر الشكـكـسـل والموضوع فيها الى عصر سابق على العصر الذي انشأت فيه فتعد المورخ مع ذلك بمعلومات قيمة عن مظاهر الحضارة فيالعصر الذي وقع فيه التزييف وبذلك يمكن تحديد قيمتها عند استخدامها كشاهد ، وتحديد قيمه الوثيقة كشاهد تاريخي امر جوهري للوثائقي .

التحقيق واقامة النسخ

يخمد به بذل عناية خاصة بالوثيقة المراد تحقيقها حتى يمكن التثبيت من استيفائها لشروط معينة منها ان يكون نصها اقرب مايكون الى الصورة التي تركها محرر او كاتب الوثيقة .

وسحاول الوثائقي اقامة نص الوثيقة لتقدمه واضحا قدر الامكان ولهذا ينبغي على الوثائقي التمرس بقراءة الكتابات القديمة وذلك لان كتابات وخطوط الوثائق العربية في العموم الوسطى تحتاج الى مران طويل ومراس خاص وخبرة كافية لان القراءات الخاطئة لا تنتج الا خطأ .

وعلى الوثائقي ان يحافظ على شخصية الوثيقة وطابع العصر الذي انشأت فيه عند اقامته لنصها فيعجم (ينقط) حيث ينعدم الاعجام اتقاءا للتصحيف وهو الالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الصورة والرسم الاملائي كالباء والتاء والشاء والجيم والحاء والخاء والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء لان صور هذه الحروف واحدة ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة الا النقط او مقدارها . وعلى الوثائقي ان يشكل الحروف متى راي ضرورة للتشكيل ويصحح اخطاء المملى ويكمل النقص حيث يفتقد الحروف او الكلمات لسبب من الاسباب اتقاءا للتحريف - الذي قد يلحق النص - وهو تفسير شكل ورسم الحروف القريبة الصورة والرسم الاملائي كالذال والراء والذال واللام والنون والزاي والحروف المتباعدة الصورة الميم والقاف واللام والعين على ان ينبه الوثائقي النسخ التعديلات التي يجريها من اعجام او تشكيل وضبط او تصحيح او اكمال او اضافة او حذف بالطريقة المناسبة .

ومما لا شك فيه ان الحكم على الوثائق المحرفة او المزيفة التي نتجت من مجهود متعمد لتحريفها كلية من الامور الصعبة ولكنها مع ذلك تسبب للوثائقي المحقق ارهاقا اقل عما لو كانت الوثيقة غير محيطة في جزء منها نتيجة لخطا غير مقصود والذي ينتج عادة الحذف والتكرار والاضافة ويحدث هذا خاصة في نسخ الوثائق التي اختلفت او وولها وفي بعض الاحيان لا يرجع عدم صحة الوثيقة في جزء منها الى

الاهمال بادخال الناسخ تعليقات بين السطور او بين الكلمات ولكن قد يكون مرجعه

المعتمدة لتعديل او الحاق واضافة عبارات الى عبارات المحرر او كاتب النسخة
الام او اكمال او استمرار النص الاصلى .

وبالاضافات ربما تدل على ان الوثيقة من انشاء شخصين وهى على نوعين الاول
اللاحق والاقحام والثانى الاكمال ، ويمكن تمييز اللاحق والاقحام من الاكمال بدون
مناء من خلال العمليات الضرورية المطلوبة لتصحيح نص وثيقة يوجد منها نسخ
كثيرة حينما تكون لدينا النسخ ممثلة للنص الاصلى قبل الاقحام واللاحق والاكمال،
اما اذا كانت جميع النسخ قد تم فيها اجراء الاقحام واللاحق والاكمال فينبغى
الالتجاء الى النقد الداخلى لمعرفة الامور الاتية :-

- اولا : هل اسلوب كل اجزاء الوثيقة واحدا ؟
- ثانيا : هل تسود الوثيقة من اولها الى آخرها روح واحد ؟
- ثالثا : هل لا يوجد تناقض او انقطاع فى تسلسل الافكار ؟

على انه يمكن عمليا بواسطة النقد الداخلى فعل نص الوثيقة الاصلى - وكاننا
نستعمل مقما - حينما يكون للقائمين باللاحق والاقحام والاكمال شخصية بـارزة
ومقاصد واضحة على انه لا يمكن للمرء ان يميز مواقع اللحام حينما يمجج الكلام،
بعضه فى بعض . وفى هذه الحالة يكون من الحكمة ان يعترف المرء بعجزه عن تمييزها
بدلا من افتراض بعض الظروف .

ويمكن وصف الاسلوب الفنى الذى ينبغى اتبعه لتحقيق الوثيقة واقامة نصها
باجاز فى ان الواجب الاول هو جمع اكبر عدد من النسخ ذات النص المشكوك فيه
كلما امكن البحث الجاد ثم تقارن هذه النسخ وعندما نجد ان بعضها يحوى كلمات
او عبارات او فقرات لم تشتمل عليها النسخ الاخرى منذ ذلك يشار السوال الاتى :

هل وجدت تلك الكلمات والعبارات والفقرات طريقها لبعض النسخ كاضافات
لنص الاصلى ام انها محذوفات من النسخ الاخرى ؟

ولاجابة على ذلك السوال فمن المهم تقسيم النسخ التى فى متناول اليد
الى مائلة او اكثر وبمقارنة النص فى كل مائلة يمكن ببعض المجهود اقامة مسار
مقارن لكل نسخة طبقا لعلاقاتها مع " الاخرىات " .

ثم يشار السؤال من جديد هل هذه الكلمات والعبارات اضافات للنسخ التى تحتويها او محذوفات من النسخ التى لاتحتويها ؟ .

وعندئذ تعد اكثر العبارات الدقيقة التى يمكن الحصول عليها من الفقرات التى تضاف او تحذف عاملا مساعدا فى الوصول للنص الاصلى للوثيقة . فالتغييرات فى الكتابة اليدوية والمعارقات التاريخية فى الاسلوب والقواعد والرسم الاملاشى او التفاصيل الواقعية والآراء والأخطاء المتكررة التى لايجتمل ان تكون للمؤلف الاصلى تكشف الاضافات بايدى آخرين وعندما تكون صفات الاسلوب ومحتوى الفقرة موضوع المناقشة والتحقيق لها الصفات الخاصة بالكاتب او محرر الوثيقة فمن المأمون افتراض انها اجزاء من النص الاصلى ولكنها حذفت بواسطة ناسخ متحاصر ولكن عندما لاتكون لها صفات الكاتب الاصلى فمن المأمون افتراض انها ليست جزءا من النص الاصلى ، وفى بعض الحالات فالقرار النهائى ينبغى ان ينتظر اكتشاف المزيد من النسخ وكثير من الحالات امكن اقامة النص الاصلى كلية تقريبا وبذلك يصير تحقيق النص امر هين .

تقسيمات الوثائق

تنقسم الوثائق الى اربعة تقسيمات :

الاولى : من حيث مدى صحة الوثيقة ومبلغ الاعتماد على هذه الصحة الى :

وثائق رسمية ووثائق غير رسمية

الثانية : من وجهة نظر المورخين الى :

وثائق ديوانية ووثائق غير ديوانية .

الثالثة : من حيث الغرض الذي يرمى اليه الفاعل القانوني من كتابة الوثيقة

والسبب الذي من اجله حررت وكتبت

وثائق مثبتة ، اثباتية (وثائق منشئة) انشائية /

الرابعة : من حيث نوع التصرف الوارد في الوثيقة الى .

وثائق عامة ، وثائق خاصة .

-c1-

التقسيم الاول

تنقسم الوثائق من حيث مدى صحة الوثيقة ومبلغ الاعتماد على هذه الصفة الى وثائق رسمية ووثائق غير رسمية .

الوثائق الرسمية :

هى نوع من الوثائق قام بتحريره وكتابتها او اشرف عليه وراجعها موظف رسمى مكلف بخدمة عامة (الموثق Notary) واشتد هذا الموظف الرسمى ماتم على يديه او ماثلقاه من ذوى الشأن فى حدود سلطته واختصاصه وطبقا للاوضاع التى قررها القانون .

وهذا النوع من الوثائق غير مشكوك فى محتها لانه صحيح ورسمى وموثق واصلى غالبا ، ولايجوز الطعن فى هذه الوثائق ، ويعد الطعن فيه امرا بالغ الخطورة .

الشروط الواجب توافرها فى الوثائق الرسمية :

اولا : ان يقوم بكتابة الوثيقة موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة والموظف العام كل شخص تعينه الدولة للقيام بعمل من اعمالها سواء اكان ذلك باجر كالموثق والمحضر او كان بغير اجر كالماذون والعمدة وشيخ البلد .

ثانيا : ان يكون هذا الموظف العام او الشخص المكلف بخدمة عامة مختصا بكتابة الوثيقة .

فيدخل فى هذا النطاق كل موظف عام فيما يتعلق بالاوراق التى يختص بكتابتها كالقاضى بالنسبة الى الاحكام التى يقوم بها وكتابتها بالجلسة بالنسبة الى محاضر الجلسات التى يقوم بتحريرها والموثق بالنسبة الى المحررات التى يقوم بتوثيقها والمحضر بالنسبة الى اوراق المرافعات التى يقوم باعلانها ومحاضر تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية والماذون بالنسبة الى عقود الزواج واشهادات الطلاق التى يقوم بكتابتها .

فاذا حرر الموظف وثيقة لاتدخل فى نوع الاوراق التى يختص بكتابتها فلا تكون وثيقة رسمية كما لو حرر العمدة محضر عقد زواج او كتب الماذون عقد رهن رسمى واذا اشبت الموظف فى وثيقة يختص بكتابتها بيانا لايدخل فى اختصاصه فان هذا البيان لايكسب صفة رسمية .

ثالثا : مراعاة الاوضاع القانونية فى تحرير الوثيقة :

هناك اوضاع وقواعد يجب على الموظف العام مراعاتها عند تحريره وثيقة يختص بتحريرها فالقضاة عند كتابتهم للاحكام والمادونون فى كتابتهم لعقود الزواج والموثقون فى توثيقهم للمحركات كل هؤلاء وامثالهم يخضعون فى كتابتهم لاوضاع مقررّة يجب مراعاتها حتى تكتسب الوثيقة صفة الرسمية .

ويمكن تقسيم الوثائق الرسمية بحسب الموظفين المختصين بتحريرها الى اربعة

انواع .

أ - الاوراق السياسية :

التي تصدر من السلطات العليا فى الدولة كالقوانين والمراسيم والمعاهدات

ب - الاوراق الادارية :

التي تصدر من السلطات الادارية وفروعها كدفاتر الانتخاب ودفاتر قيود المواليد والوفيات واوراق الامتحان ودفاتر التوفير وحوالات البريد وحوافظ شحن البضائع وتذاكر السكك الحديدية .

ج - الاوراق القضائية :

التي تحررها السلطات القضائية واعوانها كالاحكام ومحاضر الجلسات وعرائض الدعاوى ومحاضر الخبراء .

د - الاوراق المدنية :

التي يقوم بتوثيقها الموثقون المختصون باشياء التمرفات القانونية المدنية والاقراءات الصادرة من ذوى الشأن كعقد الرهن الرسمى ووثائق الزواج والطلاق

الوثائق الغير رسمية (الاوراق العرفية) :

هى الوثائق التي قام بتحريرها وكتابتها افراد دون الرجوع الى موظف رسمى مختص او غير مستنده من جهة رسمية او هى تلك التي تصدر من اشخاص عاديين اصحاب مصلحة فيما يدون فيها فليس هناك ضمان يكفل صحتها ولهذا فان حيتهم متوقفه على الاقرار بها او ثبوت صحتها بعد انكارها ويجب التمييز بين ثلاثة عناصر فى الوثيقة غير الرسمية :

أولاً : نسبة التوقيع والخط الى من صدرت منه الوثيقة :

فالوثيقة غير الرسمية تكون حجة على الشخص الذي نسب اليه ،الم ينكر هذا الشخص التوقيع وفي احيان اخرى التوقيع والخط .

ثانياً : حجة البيانات المدونة في الوثيقة غير الرسمية :

اعتراف الخصم بنسبة الوثيقة او ثبوت هذه النسبة بعد الانكار ~~بجسم~~ بالوثيقة الغير رسمية في قوة الوثيقة الرسمية .
ثالثاً : لا تكون الوثيقة الغير رسمية حجة على الغير في تاريخها الا ان يكون
لها تاريخ ثابت وهذا بشأن بعد الاعتراف بها او ثبوت صحتها بعد انكارها .

التقسيم الثاني :

تقسم الوثائق كذلك من وجهة نظر المؤرخين الى وثائق ديوانية ووثائق غير ديوانية واساس التمييز هنا هو طريقة انشاء الوثيقة ومنهج التمييز هو دراسة خطها واسلوبها وغايته هو الكشف عن الجهة التي صدرت عنها .

(أ) وثائق ديوانية : وهي الوثائق التي تنشأ في ديوان معين فيفتح فـيـهـنـشـا انشاءها قواعد ثابتة ومجموعة مصاغتها وطريقة اخراجها بشكلها مما يسهل تقديمها مثل القرارات المناشير والمراسيم والتنازعات والمشكلات والمشاهدات والتعاسيط ويطلق عليها .
Actes chancelleries

(ب) وثائق غير ديوانية : وهي التي لم تصدر عن هيئة او مؤسسة او ديوان وليس لها قواعد معينة من حيث الصياغة وطريقة الاخراج والشكل ويطلق عليها :

Actes non chancelleries

وتد يبدو للوهلة الاولى ان هناك تطابقا في المفهوم بين الوثائق الديوانية والوثائق العامة وكذلك بين الوثائق غير الديوانية والوثائق الخاصة ، وهذا صحيح بوجه عام بمعنى ان التطابق قائم ولكن ليس تاماً ؛ فالوثائق الديوانية تشمل على وجه العموم على الوثائق العامة ، ولكن ليست كل الوثائق العامة وثائق ديوانية فان منها ما قد انشأ احياناً خارج الدواوين كذلك فان الوثائق غير الديوانية تشمل على وجه العموم . على الوثائق الخاصة ولكن ليست كل الوثائق الخاصة وثائق غير ديوانية فان منها ما قد انشأ احياناً داخل الدواوين .

والسبيل الرئيسى للتمييز بين الوثائق الديوانية وغير الديوانية وكذلك بين وثائق ديوان معين ووثائق الدواوين الأخرى هو دراسة الخط والاسلوب دراســــة مقارنة دقيقة عميقة فيها يقع الدبلوماسيتقى على خصائص كل كاتب او منشئ ويتعرف على وثائقه وبها يتوصل الى خصائص الكتابات الإقليمية المحلية ويتعرف على وثائقها ومحور هذه الدراسة هو التشابه فالتشابه فى الخط والاسلوب بين وثائق متعددة صادرة عن منشئ واحد وموجهة الى اشخاص مختلفين لارباط بينهم يكون بمثابة شهادة ميلاد لهذه الوثائق فيما ورد بمصدرها ويعنى بكل تأكيداتها صادره فى ديوان واحد هو الديوان المنشئ المذكور .

كذلك التشابه في الخط والاسلوب بين وثائق متعددة صادره عن منشئين مختلفين وموجهة الى شخص واحد بعينه يكون دليلا قاطعا على انها انشئت بمعرفة الشخص المذكور لاسيما عندما يلاحظ نفس التشابه بين هذه الوثائق ووثائق اخرى صادره عن الشخص المذكور باعتباره منشئا هذه المرة .

التقسيم الثالث : الوثائق المثبتة والوثائق المنشئة :

تقسم الوثائق من حيث الغرض الذى يرمى اليه الفاعل القانونى من كتابة الوثيقة والسبب الذى من اجله حررت وكتبت الى قسمين .

الوشائق المثبتة (الإثباتية) :

الاشبات هو تأكيد الحق بالبنية ويعنى ايضا تقديم الحجة واعطاء الدليل على امر حتى يعنى حد اليقين .

والوثائق المثبتة هي التي تخلد التصرف القانوني وتثبت عند الحاجة ويقصد بها ان تكون مستندا او دليلا Instrumentum اي وثائق للبرهنة والاثبات لتكون دليلا امام القضاء يشهد بها الفعل او التصرف القانوني الذي تتم بمجرد توافق الازدواج

ويمح ان ينشأ التصرف القانوني بدونها (الوثيقة) حيث يمكن اثبات التصرف القانوني بالاقرار او الشهادة او اليمين وذلك لان الكتابة والاقرار والشهادة واليمين والقرائن والمعاينة ادلة اثبات .

الوثائق المنشئة (الانشائية) :

والوثيقة المنشئة هي التي تنشئ التصرف القانوني فلا يكون له وجود بدونها فهي وثائق ضرورية لقيام التصرف القانوني ذاته مثل الهبة التي لا يمكن ان تتم الا بوثيقة مورخة موقع عليها من شهود وايضا وثائق الوقف والوصية واليمين والكفالة والعقود والاقطاع والمسامحات والعزل والطلاق وفي القانون العام وثائق الابلاغ والاعتراف والاحتجاج والتنازل وواضح ان الوثيقة المنشئة للتصرف القانوني هي في الوقت عينه مثبتة له اذا اما اقتضى الامر ذلك .

القسم الرابع : يقسم الوثائق الوثائق من حيث نوع التصرف الوارد في الوثيقة الى وثائق عامة ووثائق خاصة .

الوثائق العامة والوثائق الخاصة

يصنف الوثائق الوثائق الدبلوماسية الى وثائق عامة ووثائق خاصة وهو في مذهب هذا ينظر الى التصرف القانوني من حيث تعلقه بالقانون العام فيعتبر ان الوثيقة العامة هي كل وثيقة يتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون العام وان الوثيقة الخاصة هي كل وثيقة يتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون الخاص سواء زودت بعلامات الاثبات ام لم تزود والوثائق حينما يصنف ويقسم الوثائق الى عامة وخاصة يدخل في اعتباره :

اولا : طبيعة الفاعل القانوني الذي صدرت عنه الوثيقة .

ثانيا : الطبيعة القانونية للوثيقة اي نوع التصرف الوارد فيها .

اما مذهب عالم القانون في تصنيفه للوثائق الى عامة وخاصة فينظر الى علامات الاثبات من حيث كون الوثيقة رسمية ام عرفية فيعتبر عالم القانون ان الوثيقة العامة هي الوثيقة الرسمية التي تحمل علامات اثبات رسمية (الموثقة) سواء تعلق التصرف فيها بالقانون العام او الخاص ويذهب عالم القانون الى ان الوثيقة الخاصة هي الوثيقة غير الرسمية والتي لم تزود بعلامات اثبات رسمية ويتعلق التصرف القانوني فيها بالقانون الخاص ، وهذا التقسيم القانوني على اساس ان الوثائق عامة اذا كانت صادرة عن فاعل قانوني له صفة عامة كالحكام والموظفين العموميين حتى ان عقد البيع الموثق والمسجل يعتبر وثيقة عامة او رسمية كالمرسوم

تماما على ما بينهما في فارق كبير من حيث نوع التصرف ، اما وثائق البيع لدى الوثائقي فتعتبر خاصة سواء توجه المتعاقدون الى الهيئات العامة لتدعيم هذه العقود بعلامات الاثبات الرسمية او لم يفعلوا ، وبهذا يصعب على الوثائقي ان يفع في كفة واحدة المرسوم او الفرمان وعقد البيع او عقد الزواج الموثق والمسجل .

وبذلك يكون هناك فارق جوهري لدى الوثائقي بين الوثيقة العامة والوثيقة الخاصة في المضمون فلا يقبل ان يشمل بين وثيقتين من وثائق البيع باعتباره ان احدهما اتبعت فيها اجراءات تختلف عن الاخرى .

والوثائقي من منظوره الراسخ هذا الى الوثائق يعتبر الوثيقة مرآة تنعكس حضارة العصر الذي انشأت فيه فيدرس الوثيقة من حيث الشكل وطريقة الاعتماد للتحقق من صحتها وتحديد قيمتها باعتبارها مصدرا تاريخيا وبهذا يسمح منه للوثائقي بعزل مجموعة وثائق القانون الخاص ودراسة تطورها مرحلة مرحلة خلال القرون ، وهي مجموعة ضمه متميزه في نظر الوثائقي لانها تطورت على حدة وتتطلب منها نقديا مناسبا .

بينما يقوم مذهب عالم القانون على نظرة ضيقة النطاق فيعتبر ان الوثيقة مجرد اداة اثبات فيدرسها من حيث قيمتها الاثباتية في كتب القانون المدني وكتب الاجراءات المدنية والتجارية في فصل الاثبات وهو بذلك لا يسمح بتصنيف الوثائق تصنيفا ذا قيمة .

وبالتالي يتضح ان كلا من الوثائقي وعالم القانون يستعملون كلا من مصطلحي " الوثائق العامة " والوثائق الخاصة " في مفهومين متباينين تماما وينبغي ان يستبدلاهما بمصطلحين اخرين هما " وثيقة القانون العام " و " وثيقة القانون الخاص " وبذلك يختفي اللبس الناشء عن استعمال المصطلح الواحد في مفهومين متباينين .

مناقشة القانون العام :

وهي الوثائق الصادرة من احدى هيئات او منظمات الدولة الرسمية وتحتوى على تصرفات تتعلق بالقانون العام الذى يناول الدولة وغيرها من الهيئات العامة بصفتها سلطة عامة وينظم العلاقة التى تدخل فيها الدولة كاحد الاطراف باعتبارها صاحبة السيادة او السلطة العامة سواء اكان الطرف الاخر فردا ام دولة اخرى تظهر بمظهر السيادة .

وينقسم القانون العام بدوره الى قسمين :

أ) قانون عام دولى (خارجى) .

ب) قانون عام داخلى .

أ- القانون العام الدولى (الخارجى) .

وهي وثائق القانون الذى ينظم الروابط التى تنشأ بين الدول فى حالة

السلم والحرب والحياد ويشتمل على الوثائق :التالية .

١- المعاهدات : ينصرف لفظ معاهدات الى الاتفاقات الدولية الهامة ذات

الطابع السياسى كمعاهدات السلم والملاح والتحاليف .

٢- الاتفاقيات : وهي ماتبرمه الدول فى غير الشئون السياسية ويقسم

بالاتفاقية وضع قواعد قانونية ويكون اطرافها اكثر من دولتين اتفاقية لاهاي ١٩٠٧

لحل المنازعات الدولية سلميا .

٣- الميثاق : اصطلاح حديث يطلق على الاتفاقات الدولية التى يراد افساء

الجلال على موضوعها كميثاق عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة .

٤- البروتوكول : اصطلاح شائع يطلق على مختلف الاتفاقات الدولية ويتناول

تارة تسجيل ماحدث فى المؤتمرات الدوليه ويتناول تارة اخرى اتفاقات دولية

بالمعنى الصحيح غير انه كثيرا مايستعمل كوسيلة تكميلية لتسجيل توافق ايرادات

الدول على مسائل تبعية لما سبق الاتفاق عليه فى المعاهدة المنعقدة بينهما .

٥- النظام : اصطلاح حديثا ايضا يطلق على المعاهدات الجماعية ذات الصبغة

الانشائية كنظام المحكمه الدائمة للعدل الدولى .

٦- التصريح : يطلق عادة على الاتفاقات التى يكون موضوعها تأكيد مبادئ

قانونية وسياسية مشتركة .

٦- الاتفاق : اصطلاح عام شائع كثيرا ما يستعمل لتنظيم مسائل ذات صبغة سياسية .

٨- التسوية الموقتة : اصطلاح يقصد به التعاقد الذى يتناول بالتنظيم الموقت مسائل سياسية واقتصادية والاصطلاحات مترادفة (لجنة القانون الدولى الجمعيه العامة للأمم المتحدة يونيه ١٩٦٢)

ب (وشائق القانون العام الداخلى :

وهى وشائق القانون الذى يتناول الدولة ومرافقها العامة والهيئات العامة من حيث انشاؤها وتنظيمها وادارة شؤونها والروابط التى تنشأ بين الدوله او احدى هيئاتها العامة وبين الافراد . وينظم القانون العام الداخلى العلاقة بين الدوله والافراد الخاضعين لسلطانها .

وفروع القانون العام الداخلى هي :

١- القانون الدستورى ٢- القانون الادارى

٣- القانون المالى او التشريع المالى

٤- القانون الجنائى او قانون العقوبات .

١- القانون الدستورى :

يختص بنشاط الدوله السياسى ويبين شكل الحكم فى الدوله وينظم سلطات الحاكمين ويضمن حريات المحكومين وحقوقهم وقد تعارف فقهاء القانون العام على تسمية هذا القانون بالدستور وليس الدستور فى الدوله الا مجموعه القواعد الخاصة بطرق تعيين وتنظيم كيفية عمل السلطة السياسية (القانون البرلمانى)

٢- القانون الادارى :

يختص بنشاط الدوله الادارى تحت اشراف السلطات السياسية ويحكم الادارة باعتبارها هيئة او منظمه ذات نشاط ويبين كيف تعمل الادارة الحكوميه فهو يهتم أساساً بالسلطة التنفيذية وبوظيفتها الادارية بالذات اى لى اشرافها على المرافق العامة ويتناول السلطات المركزيه للوزراء والمحافظين والمديرين والسلطات اللامركزية كمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية وغير الاقليمية كالمومسات العامة .

٣- القانون المالى او التشريع المالى :

يختص بنشاط الدولة المالى الذى يتناول نفقات الدولة وابيراداتها والموازنة بينهما فسين طرق الانفاق ووجوه الايراد المختلفة من رسوم و فرائب ، وقروض ويضع الضوابط لتحصيل كل هذه الايرادات المتنوعة ثم يعين القواعد التى تتبع فى تحفيز الميزانية السنوية وفى تنفيذها وفى الرقابة على هذا التنفيذ .

٤- القانون الجنائى او قانون العقوبات :

قانون العقوبات هو مجموعة القواعد القانونية التى تحدد الجرائم وما يترتب على ارتكابها من عقوبات وقد يسمى القانون الجنائى ويعيب هذه التسمية انها تقسم القانون على نوع واحد من الجرائم على ان التسمية الشائعة فى معظم التشريعات الاوربية والعربية هى " قانون العقوبات " .

على ان الوقائع المنهى عنها بواسطة قواعد قانون العقوبات هى التى يطلق عليها الجرائم بينما الاثر القانونى المترتب على ارتكابها هو العقوبة ولم يحد ينحصر هذا القانون فى العقوبة بالمعنى الدقيق وانما جاوزها الى شكل جديد هى التدابير الاحترازية التى تتواجد حنبا الى جنب مع العقوبة فى القوانين الحديثة .

وشائق القانون الخاص

هى وشائق القانون الذى ينظم العلاقات والروابط القانونية بين الافراد او بينهم وبين الدول باعتبارها شخفا عاديا .

" ويشمل فروعا مختلفة اهمها :

١- القانون المدنى ٢- القانون التجارى .

٣- قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٤- القانون الدولى الخاص .

١- القانون المدنى :

وهو الجزع الاصلى للقانون الخاص ويشمل مجموعة القواعد التى تنظم علاقات الاشخاص فيما بينهم الا ما ينشأ له بالتنظيم فرع اخر من فروع القانون الخاص يشتمل القانون المدنى الذى يعتبر الاصل العام لجميع فروع القانون الخاص - على المبادئ القانونية العامة او المشتركة بين جميع فروع القانون الخاص كتعريف الاشخاص والاشياء وتقسيمها وبيان سريان القوانين من حيث الزمان وكثيرا ما تضاف اليه بعض القواعد التى تدخل بطبيعتها فى احد فروعها .

ويتناول القانون المدنى تنظيم نوعين من الروابط ويشمل تبعها لذلك مجموعتين متميزتين من القواعد .

اولا : مجموعة قواعد الاحوال الشخصية او قانون الاحوال الشخصية وهى تنظيم الروابط الناشئة من صلة الشخص باسره وتعيين اهليه الشخص .

ثانيا : مجموعة قواعد المعاملات او الاحوال العينية وهى تنظيم الروابط المتعلقة بالنشاط المالى للشخص وعلاقات الشخص بغيره فيما يتعلق بالمال فتعرف المال وتحدد انواعه وتحدد سلطة الشخص على الاشياء .

٢- القانون التجارى :

هو ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذى يحكم فئة من الاعمال تسمى الاعمال التجارية وطائفة من الاشخاص تدعى طبقة التجار .

٣- قانون الاجراءات او المرافعات المدنية والتجارية (قانون التنظيم القضائى)
هو مجموعة القواعد القانونية التى تنظم القضاء المدنى وتبين وظيفته ووسيلة ادائه لهذه الوظيفة والقانون المدنى يعرف اجراءات ابرام العقود

مراجعات الزواج والوصية والقانون التجارى بعرف اجراءات تكوين الشركات .

٤- القانون الدولى الخاص:

لاشان له بذات الدول او بكياناتها او بعلاقاتها وانما مداره هو العلاقات
والاوضاع الخاصه بافراد الدول المختلفه من حيث تحديد جنسيتهم وبيان كيفية
اكتساب جنسية معينة وكيفية فقدها وبيان القانون الواجب التطبيق والقضاء
المختص فى الدعاوى والمنازعات التى يكون اطرافها من جنسيات مختلفه والتى
يلازمها عنصر اجنبى ما ، كما لو تنازع مصرى وفرنسى على عقد حرر بينهما فنسى
انجلترا .

ديوان الانشاء والوشائق العامة

سمى ديوان الانشاء في اول امره بديوان الرسائل ثم اطلق عليه بعد ذلك ديوان المكاتبات واخيرا استقرت تسميته بديوان الانشاء وديوان لفظ فارسي معرب بمعنى الدفتر او السجل وانسحب هذا اللفظ على المكان الذي تحفظ فيه الدفاتر والسجلات وذهب البعض الى ان اصل كلمة الديوان عربية وهي مشتقة من دون اي اثبت ولقد اورد البعض ان الديوان اسم للشيعانيين في الفارسية وسمى الكتاب بذلك لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلى والخفى منها .

والديوان املاحا هو البلاط السلطاني وفروعه او الوحدات الادارية الرئيسية في الحكومة .

واما كلمة الانشاء فمصدر انشا الشيء بنشئه اذا ابتداه واخترمه ولقد تولي ديوان الانشاء امور المكاتبات الرسمية التي ترد الى الدولة وانتهى يصدرها الحاكم والمتعلقة بالنواحي السياسية والدينية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مما يجعل هذه المكاتبات مراة تعكس الصورة الواضحة للدولة وذلك لان اختصاصات هذا الديوان تشبه الان اختصاصات ديوان رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية مجتمعين .

ولقد كان لديوان الانشاء نظاما وتقاليدا مرعية كما كان له بناءه التنظيمي الداخلي وكان يعين لكل وظيفة الكاتب الذي نوبله كفايته اذ ان الوظائف كانت متدرجة فيه حسب اهميتها ولقد احتل صاحب او رئيس ديوان الانشاء منصب خازن اسرار او كاتب اسرار الدولة وتمتع بمركز قيادي مثير في الدولة وكان يراعى في اختياره مواصفات هامة وثقافات معينة .

ولقد صدر عن ديوان الإنشاء في العصور الوسطى ولايات ومنها العهود والبيعات والتقاليد والمراسيم والتفاويين والتواقيع هذا بالإضافة إلى الغرامات وعقود الملح والهدن والإيمان والمسامحات والمنشورات والامانات والمثالات والمطلقات والتحويلات وكانت تتلقاها القمم والتذاكر وهي المطالم التي يصدر بناء عليها بعض الوشائق السالفة الذكر وهي بالتفصيل .

الولايات

تصدر الولايات الكبيرة عن السلطان والمغير من دونه والولايات طبقات
فيها طبقة الخلافة اما بعهد من الخليفة السابق واما ببيعة اهل العقود الحل
في المملكة وايضا طبقة السلطنة اما بعهد من الخليفة السابق او السلطان السابق
ويدخل في الولايات ايضا بالاضافة الى العهود والبيعات التقاليد والمراسيم،
والتفاويض، والتواقيع .

العهود :

العهود نوع من الوثائق الديوانية التي كانت تعد في ديوان الانشاء وتصدر
عن الخليفة او السلطان لمن اختاره لولاية الخلافة او السلطنة ابننا كان او غيره
لولاية العهد .

والاصل في العهد ماكتب به ابو بكر الصديق رضي الله عنه لامرأة حين
وجههم لقتال اهل الردة وعلى طريقته سار الناس بعد ذلك .

" هذا عهد من ابي بكر خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لفلان حين
بعثه لقتال من رجع عن الاسلام عهد اليه ان يتقى الله ما استطاع ، ثم عهد عمر
بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري بولاية القضاء . وكانت العهود في مصطلح كتاب
المغرب والاندلس تسمى " بالظهار " وهي كثيرة منها ما يكتب لارباب السيوف ومنها
ما يكتب لارباب الاقلام من اصحاب الوظائف الدينية والوظائف الديوانية وكما
الفاطميون يطلقون على هذه العهود اسم " السجلات " .

وللعهود اربعة انواع :

- ١- عهود الخلفاء للخلفاء
- ٢- عهود الخلفاء للملوك .
- ٣- عهود الملوك بالسلطنة للملوك المنفردين .
- ٤- عهود الملوك لولاة العهد .

البيعات :

البيعات جمع بيعة ومعناها المعاهدة والمعاهدة وقد عظم الله تعالى شأنها
وحذر من نكثها فقال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ان الذين يبايعونك
انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن اوفى
بما عاهد الله عليه فسيثوته اجرا عظيما .

والاصل فيها انه لما توفي رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم - اختتمت الانصار الى سعد بن عباد في السقيفة : فقالوا هنا امير ومنكم امير فذهب عمر بتكليم واسكته ابو بكر ، ثم تكلم ابو بكر فكان مما قال : نحن الامراء وانتم الوزراء وهناك قال عمر : نبياءك يا ابا بكر فانت سيدنا واحبنا الى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم - ثم اخذ عمر بيده فبايعه وبايع الناس .

المراسيم :

هى نوع من الولايات استحدث زمن المماليك ولم يكن موجودا ايام الايوبيين وهى على نمط التقاليد ليس بينهما اختلاف وهو يدخل ضمن المكاتبات العامة التى يصدرها السلاطين المماليك بالولايات لارباب السيوف والاقلام وغيرهم والمرسوم هــ صـ ما يصدره رئيس الدولة كتابة فى شان من الشئون له قوة القانون .

ويعرفه ستيرن Stern بانه مكتوب يصدره الحكام بناء على قصة يقدمهها المتظلمون تحكى شكاواهم ويمالون حمايتهم وبعض الامتيازات لهم ، وقد يظل المرسوم بالتالى على ما يكتب فى صفائح الامور التى لاتتعلق بالولاية . والمراسيم تنقسم الى قسمين :

- ١- مراسيم مكبرة
- ٢- مراسيم مصفرة

٢- المراسيم المكبرة :

هى فى صورتها مثل التقاليد لاتختلف منها فى شىء الا فى اشياء صغيرة وهى ان هذه المراسيم تكتب اما فى قطع النصف بقلم الثلث الخفيف لنواب القلاع ومقدمى الاولوف والطبلخانات او ان تكتب فى قطع الثلث بقلم التوقيعات لنواب القلاع من امراء العشرات .

٢- المراسيم المصفرة :

وهى ماتكتب فى قطع العادة ويكتب بها لارباب السيوف والولايات المصغيرة مثل نظر الاوقاف .

طريقة كتابة المراسيم :

. يوجد فى بعض المراسيم المملوكية والمثمانية طرة فى اعلاها وهى عبارة

من طرف الدرج من اعلا ثم ممطوح الطرة على مايكتب في راس الدرج تسمية للشئ باسم محله مجازا وهي ملخص لما يرد في المرسوم وتبدأ صيغتها " بالاسم الشريف" في وسط السطر بقلم الرقاع وهذه الصيغة تشير الى ان العلامة بالاسم ثم تكتب الطرة بعد ذلك من اول عرض الدرج الى اخره دون هامش عن يمين ولا عن شمال وهكذا الى ان ينتهي مضمون الطرة .

ويترك بياضا بين الطرة والبسملة في اعلا الرسالة ويكتب فيه السامي بغيرياء او مجلس الامير .

التقليد :

وترجع اهمية التقليد على انها امر تعيين يصدر الى موظف من موظفي الدولة او تسجيل لهذا الامر او تجديد له ، ويكتب على لسان السلطان بقلم صاحب ديوان الانشاء .

والتقليد جمع تقليد يقال " قلدته امر كذا اذ وليته اياه " وهي تشتمل على طرة ومت وعنوانها " تقليد شريف لفلان بكذا " .

وكانت هذه التقليد من اكثر المكاتبات الديوانية مدروا لما تتعرض له الدولة من تعيين وعزل .

طريقة صياغة التقليد :

يتكون التقليد من الطرة ومتن التقليد .

الطرة : (أ)

يكتب فيها كما سبق ان اشرنا " تقليد شريف لفلان بكذا " وتذكر وظيفته فان كان النائب الكافل مثلا كتب له :

" تقليد شريف بان يفوض الى المقر الكريم العالي الاميري الكبير الكفلى الفلاني فلان الدين بلقب الاضافة الى لقل السلطان كالناصرى مثلا ، كفاة السلطنة الشريفة بالعمالك الاسلامية .

ثم تتوالى بعد ذلك في جميع التقليد وتسير على هذا النمط مع ذكر المنصب الذي سوف يتولاه الشخص .

ب) متن التقليد :

كل التقاليد لاتفتتح الا بالحمد لله ليس الا ثم يقال بعدها - اما بعد - ثم يذكر " مايسنح من حال الولاية وحال المولى وانه لم ير احق من ذلك المولى ويظنهم انه هو المقدم الوصف " ويقول " رسم بالامر الشريف العالى المولى السلاطنى الملكى الطلائى ويدهى له ان يقلد كذا او ان يفوض اليه كذا ثم يوصى بما يناسب تلك الولاية ويختتم بالدعاء للمولى .

ويقول " وسبب كل واقف عليه العمل به بعد الخط الشريف اعلاه ثم المشيئة والتاريخ والمستند والحمد لله والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - والحميلة "

واما عن مقادير قطع الورق المستخدمة فى التقليد فهي لاتخرج من مقداريسن منها قطع الثلثين ويستخدم معه قلم الثلث وفيه كانت تكتب تقاليد نواب السلطنة والوزير وكاتب السر وقاضى القضاة الشافعية والحنفية بالديار المصرية .

والاخر قطع النصف ومعه يستخدم قلم الثلث الخفيف وفيه يكتب لذوى التقاليد من امراء العرب وامراء مكة والمدينة وال فضل من عرب الشام ، ولايكتب من التقاليد شيء فيما دون هذا المقدار من قطع الورق .

التفاسويض :

جمع تفويض وهو مايكتب لعامة القضاة من نمط التقليد غير انه لايقال بعد الخطبة الا : وبعد - فان - ولايقال : يقلد وتكون مختصرة عن التقاليد " ويقال في تعريفها " تفويض شريف لفلان بكذا " .

التوقيع :

يذهب خليل الظاهرى الى ان التواقيع تعطى للارباب المناصب والوظائف واما التواقيع الشريفة فهي التى تقرر الحق وترفع الظلم .

والتواقيع لفظ يطلق على كل توليه سواء مناشير او مراسيم او تفاسويض والتواقيع مأخوذ من التوقيع على حواش القمص وظهرها بما يكتب به ولاة الامور كالخليفة والسلطان وغيرهم ، وامله الكتابه على الرقاع والقمص بما يعتمد الكاتب من امر الولايات والمكاتبات المتعلقة بالملكة والتحدث فى المظالم " صفح ٩١ " ويحتمل ان يكون مأخوذ من قولهم ووقع الامر اذا حق، ولزم كما فى قوله تعالى " ووقع القول عليهم بما ظلموا " اى حق ووجب .

ولقد خصى ابن فضل الله العمرى التوقييع بالمراتب والوظائف الدنيا فقال
"والذى ارى ان يكون لمن لحق بشأن الكبار منهم تفاويض وللصغار مراسيم وللدنى
توقييع لميزه السيوف على الاقلام .

وقد استخدم مصطلح التوقييع فى اكثر من معنى منها :

- ١- اطلق التوقييع على مكاتبات ديوان الانشاء التى يصدرها لان التوقييع هو الاصل
على يد ييسى / المكاتب المكاتبات طبقا لما يوقع به صاحب الديوان .
- ٢- اطلق التوقييع على بعض موظفى ديوان الانشاء وهم موقعى الدست وموقعى السدرج
- ٣- كتبت التوقييع بالوظائف لارباب السيوف من النيابات وغيرها قبل ان تحدث
المراسيم المكبره ثم خصمه التوقييع بالمتعممين واصبح من يكتب لهم مسن
ارباب السيوف فقط هم ناظر الحرمين الشريفين ناظرا بينما رستان المنمورى
والجامع الجديد الناصرى .
- ٤- كان التوقييع يطلق على الامر الذى يصدره الحاكم او طريقه اعداد هذا الامر
لاحتواء الوثيقه على امضاء او علامه مساوية لامضاء الحاكم .
- ٥- التوقييع يعنى الدلالة على القاب الحاكم فبساوى طغراء ال عثمان .
- ٦- التوقييع يعنى مايكتب على ظهور القمص وذهب خليل الظاهرى الى ان " التوقييع
لارباب المناصب والوظائف المنصفين على مظلوم والرايعين على خائف والتوقييع
الشريفة الموملة كل حق ذى حقه " .

والراجع ان التوقييع اقل درجة من المرسوم وهو اما على ظهور القمص او على
ورقة منفصله .

الفرامانات :

الفرمان فى اللغة هو مايمدره السلطان او الملك من الكتب للولاة والوكلاء
والقضاة يعلن فيها تنصيبهم ومهامهم ومسئولياتهم والجمع فرامانات وفراميس
وفرمانسه .

وكما ورد فى دائرة المعارف الاسلامية هو الامر المكتوب او خطاب امتيان
او قد يرد بمعنى شهادة .

ويطلق على الفرمان ايضا لفظ النيشان .

عقود المصلح :

كثرت فى عهد الدولتين الايوبيه والمملوكيه الحروب الصليبية والمغولية وغيرها مما استتبع وجود البلاد فى حالة استعداد دائم ولكن كان هذا لا يستمر حتى، تعقد عقود صلح بين الطرفين المتحاربين لاسباب معينة وصيغ عقود المصلح كانت تحرر بديوان الانشاء على يد كتاب متخصصين فى ذلك طريقة صياغة عقد المصلح .

الهدن :

الهدن تكون بين ملكين احدهما مسلم والاخر كافر او بين احدهما ونائب الاخر.

الايمان :

الايمان هى ما يحلف به الخليفة ، والسلطان او ارباب السيوف والاقلام المتولين لمناصبهم و السبب فى ابرازها بديوان الانشاء ان نسخ الايمان التى كانت يحلف عليها المنصب للمنصب تخرج منه ويحلفها بقاعه الديوان .

المسامحات :

معناها ان يسمح السلطان جهة من الجهات عن شئ مطلوب منها كغرائب او اى مقررات سلطانية .

وتختلف بعضها عن بعض فى نوعها واهميتها فهناك مسامحة تصدر عن السلطان اذا سمح بترك شئ وهى تكتب عادة فى قطع الثلث مفتتحه بالحمد لله وتسمى مسامحات عظام .

وهناك مسامحات عاديه تكتب فى قطع العاده مفتتحه " برسم بالامر الشريف" وغالب مايكتب له ذلك الخواص لخدمة لمسامحاتهم بما عليهم من مكوس ومقررات اخرى .

وهناك مسامحات تصدر عن نائب السلطنة بالممالك الشاميه وغالبها للتجار .

المنشور :

يستند المنشور تسميته من الشكل المادى للمكتوب فهو غير مختوم وغير مطوى ويجمع على منشائر وهو كل كتاب خاص باقطاعات الامراء والجنود بمعنى ان الخليفة او السلطان اذا اقطع اميرا او جنديا اقطاعا كتب له بذلك كتاب هو المنشور

وعلى العموم فان المناشير هي الكتب الخاصة بالاقطاعات وجباية ضرائبها .
والمنشور لغة خلاف المطوى منه قوله تعالى " وكتاب مسطور فى رق منسور "
سوره الطور اية ٣٠٢ ، ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا " الاسراء اية ١٣ .
وفى بداية الحكم العرسى لمصر كان المنشور يعطى للمسيحيين لاشبات شخصيتهم
وفى العصر الفاطمى اطلق المنشور على السجلات غير المختومة وغير المطوية وكان
اليوبيون يطلقون اسم المنشور على المكتوب بالاقطاع والولاية والحماية وفى عصر
المماليك اطلق الناشير على الاقطاعات خاصة .

ومن خصائص المناشير فى هذا العهد انها كانت لا تكتب الا من السلطان مشموله
بخطبه وليس لغيره فيها تصرف الا مايكتب فيه النائب الكافل .

وكانت للمناشير اربعة هي :

- ١- مايكتب فى قطع الثلثين - وهو الاعلى المراتب من الامراء .
- ٢- مايكتب فى قطع النصف وفيه يكتب للامراء والطلخانات بمصر والشام .
- ٣- مايكتب فى قطع الثلث ، وفيه يكتب لامراء العشرات بسائر الممالك .
- ٤- مايكتب فى قطع العاده المنصورية وفيه يكتب للمالك السلطانيه ومقدمى
الحلقة .

ولقد تطورت المناشير حتى اصبحت خاصة بالجلد فقط وكانت تخرج لها مثالا
من ديوان الجيش ترسل لديوان الانشاء حتى يصدر منشور باقطاع من يستحق اقطاعه
وفى العصر العثمانى كان مصطلح " المنشور يعنى الشهادة بالتعيين ولكن
استخدامه كان قليلا فقد حلت مصطلحات ومسميات جديد محله مثل الفرمان .

الامانات :

كانت المكاتبات الساعده فى العصرين الايوبى والمملوكى وميخ الامانات تنقسم

الى قسمين .

- ١- امانات المسلمين .
- ب- امانات الكفار .

المشالات :

جمع مشال وهو اذل مايكتب من ديوان الجيش فى امر الاقطاع وهى تلك المكاتيب
التي يامر كبار الامراء او النواب بكتابتها بناء على امر من السلطان نفسه

بل يكتب بإشارته وينبه على ذلك وتشمله العلامة الشريفة بعد ذلك .

حسب الامر الشريف .

حسب المرسوم الشريف .

بالإشارة الكريمة العاليه .

برسالة مجلس الاميرية .

ومن هنا يتضح لنا ان المثلات كان يمدرها كبار الامراء او النواب على مثال
ما يمدره السلطان من مراسيم .

المطلقات :

نوع من المكاتبات الديوانية يمدر من ديوان الانشاء الى اجزاء الدولة
واقسامها ويقعد بالمطلقات مخاطبه طائفة من الناس جملة وهى على ثمانية اقسام:
الى الوجه القبلى وإلى الوجه البحرى وإلى الديار المصرية عامة وإلى بعض
البلاد الشامية وإلى كل البلاد الشامية وإلى اولياء الدوله كالامراء يدمس او يخطب
وإلى قبائل العرب او التركمان او الاكراد او الى بعضهم .

التحويلات

وهي ما يكتب في التوفيق بين السنين الشمسية والقمرية - او بمسحارة
اخرى - تحويل السنين من هذه الى تلك وبالعكس .

وقد ظهرت حاجة كاتب الديوان الى ذلك منذ ادركت الدولة ان الخراج
وجبايته منوطان بالزرع ، والزرع منوط بالشهر من شهور السنة الشمسية ، وجباية
الخراج في الدولة الاسلامية منوط بتاريخ الهجرة النبوية وشهور السنة القمرية .

والمعلوم ان السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم تقريبا
والسنة الهجرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وسدس يوم تقريبا ، فكون التفاوت
بينهما احد عشر يوما وسدس يوم ، وتنتج زيادة السنين الشمسية على السنين
القمرية في كل ثلاث سنوات شهرا واحدا وثلاثة ايام ونصف يوم تقريبا ، ف اذا
تصادى الزمان تفاوت ما بين السنين تفاوتا قبيحا ، فيرى السلطان عند ذلك
ان تنقل السنة الشمسية الى السنة القمرية بالاسم دون الحقيقة توفيتا بينهما
وازالة للشبهة في امرهما ، وهنا تسمى الرغبة ظننا بالسلطان وتأخذ فـى
التشجيع عليه ، فيأمر السلطان بكتابة مراسيم يوجه فيها السلطان كلامه
للناس حتى يفهم منهم الغيب ويبصر الاعمى .

وعلى هذا الاساس فسر القلقشندي قوله تعالى في سورة الكهف (ولهبثوا فى
كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا) بقوله : انما خاطب الله عز وجل نبيه
بكلام العرب وما تعرفه من الحساب . فمعنى هذه التسع ان الثلثمائة كانت
شمسية بحساب العجم الذين لا يعرفون السنة القمرية . وزيادة التسع تصح بها
السنين شمسية .

منذ ادرك خلفاء بنى العباس منذ الخليفة المتوكل هذا الفرق بين السنة
الشمسية والسنة القمرية اضطر بعضهم الى نقل السنة التى هو فيها الى سنة
اخرى . فنقل المعتز بالله سنة ثمان وسبعين ومائتين الى سنة تسع وسبعين
ومائتين ، وامر (المطيع لله) ان تنقل سنة ست وثلثمائة الى سنة سبع وثلثمائة

اما فى الديار المصرية فقد كان نقل السنين قد اغفل بها حتى كانت سنة تسع وتسعين واربعمائة قمرية ، فنقلت سنة تسع وستعين الخراجية الى سنة احدى وخمسمائة ، وما برج الملوك والوزراء يعنون بنقل السنين فى اوقاتها الى اليوم (اى الى زمن المؤلف) والقاعدة فى ذلك انه اذا مضى ثلاث وثلاثون سنة حوت السنة الثالثة والثلاثون الى السنة التالية لما بعدها اى الى الخامسة والثلاثين والغيت السنة الرابعة والثلاثين .

هكذا استحدث نوع من المكاتبات فى ديوان الانشاء القصد منه نقل السنين القمرية على نحو ما راينا واصبح لهذا النوع الاخير من المكاتبات مواصفات فنية او خصائص كتابية لابد لكاتب الانشاء من الالمام بها هى الاخرى .

" التذاكر "

والتذاكر جمع تذكرة ، وقد جرت العادة ان تتضمن التذكرة جميع الاقوال التى يسافر بها الرسول ليعود اليها ان اغفل شيئا منها نسيه ، او لتكون حجة له فيما يورده ويصدره .

وعنوان التذكرة يكتب هكذا بعد البسملة : " تذكرة منجحه صدرت على يد فلان عند وصوله الى فلان بن فلان . ثم يقال : قد استخرنا الله عز وجل وندينك أو وجهناك الى فلان لايصال ما اودعناك وضافهناك به من كذا وكذا . ويقضى جميع الاغراض التى القيت اليه مجملا " . ثم يكتب " ان شاء الله تعالى " . ثم يكتب التاريخ ، ثم الحمد لله والملاة على نبيه ثم (حسبنا الله ونعم الوكيل) على نحو ماتقدم فى المكاتبات السابقه كلها .

وكتب القاضى الغافل عن السلطان صلاح الدين الايوبى الى دار الخلافة ببغداد وكان الرسول الذى يحمل هذه التذكرة هو الامير شمس الدين الخطيب :
" تذكرة مباركة ولم تنزل الذكرى للمؤمنين نافعة " ولعوارض الشك دافقة
ضمنت اغراضا يقيدها الكتاب الى ان يطلعها الخطاب . على ان السائر سيسار
البيان ، والرسول يمضى على رسل التبيان . والله سبحانه يسدده قاطلا وفاعلا
ويحفظه بادشا وعائدا ومقيما وراحلا . الخ .

وطبيعى ان تكون هذه المكاتبات او التذكرات على انواع : فمنها مايصدر عن السلطان : ومنها مايصدر عن نائب السلطان ، ومنها مايكتب للولاة ، ومنها مايكتب لنواب القلاع ، وهكذا .

-٧٣-

"مراحل تدوين الوثائق الماده"

من المعروف ان اى وثيقة لابد ان تمر بعدة مراحل تبدأ من التصديق القانونى حتى تصل الى الوثيقة المدونة فى شكلها النمائى. وهى :

مرحلة التصديق القانونى .

رفع القصة

تأجيل القصة والتوقيع عليها

مرحلة التدوين :

الامر الصادر بالتحريير وتدوين القصة

المسودة

المبينة

مراجعة الوثيقة

التوقيعات

القصة :

القصة اصطلاحاً كما يعرفها القليل تشدى هي : المظلمة التي ترفع السى ولاية الامور بحكاية صورة الحال المتعلق بتلك الحاجة وسميت قصصاً على سبيل المجاز من حيث ان القصة اسم للمحكى فى الورق لالفس الورقة ويتضح من هذا ان القصة يطلق على الورق التي ترفع بنقل المعنى مجازاً عن الحكاية والامر على الورقة التي تحمل الحكاية والامر .

والقصة هي اللفظ الشائع استعماله فى المراسيم المملوكية والعثمانية بمفهومه خاصه كما ان للقصة مترادفات تودى نفس المدلول وهي الرقعة ، الرفيعه ، المظلمه الحكايه ، والرقعة اكثر هذه المترادفات وبالذات فى المناشير الفاطمية .

ديوان القاضى

والوثائق الخاصة

فى خلافه عمر ابن الخطاب اتخذت الدواوين ونصبت الكتاب واجريت الارزاق على العمال فدخل من ذلك الوقت فى الدول الاسلاميه نظام ضبط الاعمال وتقييدها قياساً على ماكان جارياً فى مملكة فارس ومن ثم تعتبر خلافه عمر بن الخطاب تاريخاً لانشاء السجلات .

وتذكر المصادر ان الاحوال لم تكن تستدعى كتابه الاحكام فى عصر الخلفاء الراشدين والدولة الأموية لان المتقاضيين كانوا اشبه بالمستفتين فاذا اظهر القاضى حكمه اقتنعوا به غالباً ولكن جد بعد ذلك من الامور مالفت نظر القضاة الى كتابة الاحكام فى المخف قال محمد بن يوسف الكندى فى كتابه "تاريخ قضاة مصر" ان سليم بن مثر قاضى مصر من قبل معاويه بن ابي سفيان اختتم اليه فى ميسرات فقضى بين الورثة ثم تناكروا . فعادوا اليه ففضى بينهم وكتب كتاباً بقضائهم واشهد فيه شيوخ الجند فكان اول القضاة بمصر سجل سجلاً بقضائهم .

ومن هذا العهد صارت الاحكام تسجل وتورخ وفوقها ختم القاضى وقبل ذلك كانت الاحكام مهملة لاضبط ولاتاريخ ولاتسجيل .

-٧٥-

وان يمت مخاطب او عزلا
 فقد كان للتسجيل حجة مطلقة وكانت الوثيقة المعتمدة هي الوثيقة التي
 حفظ اصلها وسجلت في ديوان القاضي .
 تحفة الحكام لابن عاصم
 في نكت العقود والاحكام
 الشروط
 المحاضر والسجلات
 واشهدوا اذا تدابرتهم

الوثائق الخاصة

وثائق البيع

يعتبر البيع من اهم العقود المسماة واكثرها شيوعا ، ولم يسبقه
 في الظهور عند الامم المختلفة الا عقد المقايضة ، وفي النصوص الحديثة اصبح اهم
 اداة للتعامل والاتجار .

١- تعريف البيع :

البيع عقد يلتزم به البائع ان ينقل للمشتري ملكية شيء او حقا ماليا
 اخر في مقابل ثمن نقدي .

واما تعريف البيع في الشريعة الاسلامية فهو " تملك البائع مالا للمشتري
 يكون ثمنه للمبيع " وهذا التعريف يفيد ان البيع ينقل الملكية بذاته ولا يقتصر
 على انشاء التزام بنقل الملكية او التزام بتسليم المبيع وبذلك يصير هذا
 التعريف اقرب الى اعطاء الفكرة الصحيحة عن اثار البيع في القانون الفرنسي
 الحديث .

٢- ويجب ان يتوفر في العقد اربعة انواع من الشروط لكي يترتب على البيع
 سائر احكامه واثاره فور انعقاده وهي شرائط الانعقاد والصحة والنفاد وال لزوم .

أ- شروط الانعقاد :

المراد بشروط الانعقاد ما يشترط تحققه لكي يعتبر العقد منعقدا شرعا، فإذا فقد بعض هذه الشروط كان العقد باطلا ، كأنما لم يوجد فلا يترتب عليه حكمه والتزاماته .

ب- شروط الصحة :

وهي ما يشترط تحققه لكي يعتبر العقد سليما من الشوائب التي تمنع وجوب تنفيذه وجوب نسخه ، فإذا فات بعضها كان العقد فاسدا .

ج- شروط النفاذ :

شروط نفاذ البيع لا يوجد شيء منها إلا بعد استيفاء العقد شروط انعقاده وشروط صحته ، لأن النفاذ وصف للمقد الصحيح ، فالبيع النافذ هو بيع منعقد لا يتعلق به حق الفير .

د- شروط اللزوم :

شروط اللزوم في البيع هي : خلو العقد من الخيارات التي تسوغ لاحد المتعاقدين فسخه وذلك بعد توافر شروط الانعقاد ، والصحة والنفاذ ، وإذا فقد البيع شرطا من شروط اللزوم كان نافذا وإذا فقد البيع شرطا من شروط اللزوم كان نافذا غير لازم وحكم البيع اللازم ثبوت ملك المشتري للمبيع ، وملك البائع للمشتري في الحال فينتقل ملك المبيع للمشتري أو لورثته .

٣- ولابد من توافر الإيجاب والقبول أو توافق الإرادتين في مجلس العقد لظهور القصد والرضى ، لأن الركن الأساسي لكل عقد هو رضى المتعاقدين والرضى هو ارتباط الإيجاب بالقبول ، ومجموع الإيجاب والقبول يسمى صيغة البيع ، وحكم البيع يلزم بالإيجاب والقبول ويتفرق الإبدان .

٤- التزامات البائع والمشتري :

التزامات البائع :

منذ حصول الإيجاب والقبول بين المتعاقدين تنشأ بينهما التزامات متقابلة فالتزامات البائع هي :

أ- تسليم المبيع ونقل الملكية

ب- ضمان سلامة المبيع وذلك بضمن عدم التعرض للمشتري وضمن استحقاق المبيع ، وضمن العيوب الخفية .

التزامات المشتري :

وملى المشتري الالتزامات الآتية :

أ- دفع الثمن .

ب- تسليم المبيع .

وفاق الوقف :

كان انتشار الوقف من أهم مميزات عصر المماليك فكانت تصبح معظم أراضي مصر أوقافا ، وساعد على ذلك عدة عوامل منها : الطابع الديني الذي ساد العصر واعضاء الأوقاف من الخراج والضرائب ، والمنافسة بين سلاطين المماليك والأمراء للخلف بالسمة الطيبة والصيت الذائع والتهرب من ديوان الخوازيتم الحشوية والوقوف على منشآت الخدمات العامة لضمان استمرارها في تادية خدماتها .

أ- معنى الوقف :

لوقف معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي :

المعنى اللغوي :

هو الحبس مطلقا ، سواء كان حسبا ، أو معنويا ، وهو مصدر وقفت اقف بمعنى حبست ، ووقفت لغة غير مقبولة حتى ان يعنى العلماء انكر وجودها في لغة العرب ثم اشتهر اطلاق هذا المصدر على نفس الشيء الموقوف فتقول هذا البيت وقف اي موقوف .

المعنى الاصطلاحي :

حس العين على حكم ملك الواقف والتمدد بالمنفعة ، وهذا تعريف اصحاب نظرية التبرع وهم الامام ابو حنيفة والمالكية ، اما تعريف اصحاب نظرية الاسقاط وهم صاحبان ابو يوسف ، ومحمد والامام الشافعي فهو حس العين على حكم ملك الله تعالى والتمدد بالمنفعة وقريب من التعريف السابق تعريف المرحوم الشيخ ابو زهرة وهو "الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقائها عيبتها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء .

٢- اقسام الوقف:

ينقسم الوقف بالنسبة للموقوف عليهم الى :

أ- الوقف الخيري : وهو الذى وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات ودور العلم من مدارس ومكاتب او خوانق وربط وزوايا وعلى الفقراء والمحتاجين .

ب- الوقف الاهلى : وهو الذى وقف على الواقف نفسه وذريته ، او على من اراد نفعهم من الناس ، ثم جعل ماله الى جهات الخير .

ج- الوقف المشترك بين الاهلى والخيري : وهو فايكون بعضه خيريا ، وبعضه ذريا او اهليا ، كما اذا وقف الواقف وقفه على ان يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيبرات عينها ثم يصرف الباقي على المستحقين ويشترط الواقفون شروطا تمكن ذريتهم من الانتفاع بما وقفوا .

٣- لزوم الوقف:

يلزم الوقف لكونه مجتهدا فيه ، بعد ان يحكم به القاضى بدموى صحيحه وبينه وبعد انكار المدعى عليه ، وسميت هذه العملية اى الحكم بلزوم الوقف بالطريقة المشروحة باسم " تسجيل الوقف " فمتى قيل عن وقف انه سجل ، فمعنى ذلك انه قد حكم بلزومه فى خصومه صورية على ان الخصومة قد تكون احيانا حقيقية غير صورية .

٤- نفاذ الوقف:

الوقف النافذ هو وقف صحيح ، وهو تصرف من له الاهلية وحق الولاية على اصداره وبدا يكون الوقف مبرما ماضيا ، غير محتاج الى اجازة احد ورفاه وذلك بعد تحقق محتسه .

٥- اساس النظرية الفقهية فى نفاذ الوقف فهو:

أ- وجوب صيانة حق الغير ، عندما يكون فى وقف الواقف ما يمس لغيره حقا عينيا متعلقا بعين المال الموقوف .

ب- وجوب صيانة حق المتصرف نفسه ، كما فى وقف المكره .

ج- وجوب صيانة حق الورثة ، كما فى وقف الميراث مرض الموت ، فيتوقف نفاذ

- ٧٩ -

الوقف حتى يرضى به ويحزه احياء الحقوق .

فلا بد ان يكون الوقف حرا عاقلا بالغا وذلك لان الوقف من التصرفات التي هي من قبيل التبرعات .

ولا بد ان يكون الوقف مختارا لامكرها على الوقف لان الاكراه يفسد الاختيار وعدم الرضا .

ولا بد ايضا ان يكون الوقف غير محجور عليه بسبب دين عليه ، فبالا لسي التهرب من الدين بوقف ما يملك ، ولا يمكن ايضا محجور عليه فيلجا الى التهرب من الدين بوقف ما يملك ، ولا يكره ايضا محجورا عليه لفسده ، لان تصرف السفية غير نافذ محافظة على امواله وحق الغير (الورثة) .

وشائق الاستبدال :

الاستبدال هو اخذ العين الثانية (البديل) لتكون وقفا مكان الاولى فهو شراء عين اخرى تكون وقفا بدلها .

ولقد اختلف الفقهاء في جواز الاستبدال ، ما بين مانع - الا في احسوس استثنائية قليلة الوقوع وما بين مجيز لاشراط الوقف ذلك ، او لكثرة الربح عند الاستبدال .

ولقد كثر الفساد في الاستبدال ، فجعله القلمة من القضاة حيلة لابطال الاوقاف وبهذا اصبحت الاستبدال طريقا لانهاك الاوقاف مع انه شرع لابقائها وتكثير غلاتها وريعها ، وعلى هذا اشترط بعض الواقفين الا يستبدل بوقف ولو بلغ من الخراب ما بلغ وكان كثيرا ما يريد في وشائق الوقف في الفقرات الختامية الناهية " ومنهنا انه لا يستبدل به ولا يبعثه ولا ينقل به ولا يبعثه بوجه من الوجوه ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق ولا بحيلة من الحيل المتوصل بها الى استبدال ذلك ومنعقلته وعلى ذلك ذهب بعض الفقهاء الى عدم جواز الاستبدال املا ، سدا لباب التراضي وتجنب الفساد ، وقد درج كتاب وشائق الوقف على ايراد قوله تعالى في معظم الوشائق " فمن بدله بعدما سمعه فانما اشبه على الذين يبدلونه " . على ان التشدد في منع الاستبدال يجر الى ابقاء دور الاوقاف خاوية لا ينتفع بها ، وبقاء الارض ميتة لا تستفاد منها وذلك خراب وتعميمه فساد في وسائل الاستغلال ، واضرار بالمستحقين وجهات البسر .

ولعل هذا مما جعل فقهاء المسلمين يشترطون ان يتولى الحاكم او القاضى بيع الموقوف عند الاستبدال ، وشراء مايقوم مقامه ، اذ كان الوقف على مصلحة عامة ، لان الاستبدال فسخ لعقد لازم ، فى موضوع مختلف هيه اختلافا قويا ، فتوقف على الحاكم كالمفسوخ المختلف فيهما .

واجاز فقهاء الاحناف الاستبدال لنفورة او لمصلحة .

الاستبدال والنفورة والمصلحة :

اتفق الفقهاء على ان للقاضى جواز استبدال الوقف بشئ اخر تعود منفعتاه على الموقوف عليهم عندما يصير الوقف غير منتفع به ، بان تميز الارض سبخة او ضعيفة ويقل ايرادها ، ويصير ريعها لا يگفى لمونتما وتكاليفها ، وليس للوقف ريع اخر يعل به .

كما ان الفقهاء اجازوا استبدال الوقف بوقف اخر ، اكثر منه ريعا ونفعا لجهة الوقف ، وهذا لمصلحة الموقوف عليهم .

الذى يهمننا فى دراسة الوثائق هو الدراسة الدبلوماسية التى اى دراستها من ناحية (١) انتقال هذه الوثائق :لينا (٢) شكل هذه الوثائق (٣) اعداد هذه الوثائق .

وسنركز بمفظة خاصة على الشكل من حيث افتتاحياتها وعلبها وختامها وطريقة اخراج الوثائق وانواعها والصيغ القانونية الواردة فيها وصيغ تحريرها ونظام الشهادة والشهود .

والواقع ان معظم المجموعات التى ولت لنا من الوثائق العربية فى العصور الوسطى تخضع للقانون الخاص لان ارشيف الدولة وديوان الانشاء لم يعثر عليه والوثائق العربية موزعة فى اماكن مختلفة فى القلعة ، فى دير سانت كاترين فى الاوقاف والمحكمة الشرعية ومن هذه الوثائق اصول ومنها صور ، مجموعة كبيرة مثلا خامه بالوقف والبيع والشراء والاستبدال ، اما الوثائق الرسمية الخاصة بالدولة سواء فى سياستها الخارجيه والداخليه فى العصور الوسطى مثل معاهدات سياسية بين الدولة وجيرانها المغول ايطاليا - البندقية - الوثائق التأسيسية على مستوى القانون العام (معاهدات) لم يعل لنا منها شئ ، وكذلك الوثائق الخاصة بالسياسة الداخلية مثل : التقاليد والتفاويض مناشير الاقطاع هذه كلها فقدت عند الطح العثمانى لمصر او بعده بتليل .

أجزاء الوثائق العربية

للوثائق العربية ثلاث أجزاء هي
البروتوكول الافتتاحي ، النص ، البروتوكول الختامي

أولاً :

البروتوكول الافتتاحي :

إن أي وثيقة رسمية عند تسميتها لأجزاء رئيسية من وجهة نظر علم الوثائق لا تتألف من جزئين رئيسيين الجزء الأول وهو النص (Texte) والجزء الثاني ويطلق عليه البروتوكول (Protocole) .

ومن الوثيقة يحدد الطبيعة القانونية للشخصيات الواردة فيها أما البروتوكول فهو لا يختلف إلا تبعاً لما يجري عليه الأفراد والدرابين علاقة له بالشخصيات القانونية الواردة في الوثيقة ولذلك فإن نداء النص يتم البقاء من الناحية الوثائقية ولكنه يتيح فرصة أكبر لنقده من الناحيتين القانونية والتاريخية .

أما البروتوكول فهو يقسم إلى قسمين أولهما الميزة التي ترد في بدائية الوثيقة وتسمى بالبروتوكول الافتتاحي Protocol initial ثم الصيغ التي تختتم بها الوثيقة وتسمى البروتوكول الختامي (Protocol final) .

البروتوكول الافتتاحي فإنه يحتوي على عنصرين أساسيين هما الافتتاحية والمنصرفون ، أو كما في مصطلح الوثائق القاع القانوني ، أو المكتوب عنه ،

الافتتاحية : Invocatio

ترد البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) كميّفة افتتاحية ثابتة في الوثائق الإسلامية بلا استثناء ، وهي عادة ما تكتب في سطر مستقل لتكون أول ما يقرأ ويترك قبلها مسافة درج أو أكثر بدون كتابة .

وظاهرة استحباب الابتداء بها في المكاتبات ورد فيها كثير من الأحاديث الشريفة وقد حرص الكتاب على الاهتمام بكتابتها وبالغو في تحسينها .

وقد ترد البسملة مستقلة في سطر وأحياناً يرد معها صيغ الحمد له والملا أو الملا وحدها .

وترد صيغة الصلاة " وصلواته على ساير الانبياء والمرسلين " عندما يكتـون
احد المتصرفين من الذين يدينون بالمسيحية او اليهودية .

بداية الوثيقة :

تبدأ جميع الوثائق العربية الخاصة فى العصور الوسطى بالاعلان او التنويه
الى موقع التصرف القانونى الوارد فى كل منها بلفظ الاشارة " هذا " مصحوبا بكلمة
" كتاب او مكتوب " وهو الوثيقة الدبلوماسية او الشرعية التى تحوى تصرفا قانونيا
سواء من جانبين مثل البيع والاستبدال والايجار او من جانب واحد مثل الوقف او الهبة
وهذا المصطلح شائع بين المشتغلين بالوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وحصل
محل لفظ " حجة " بالضم فى العصر العثمانى " هذا كتاب تباع شرعى تام معتبر
عرى " .

" هذا كتاب وقف صحيح شرعى وحس تام معتبر مرعى "

" هذا كتاب استبدال شرعى معتبر محرر مدمى مضمونه ان "

" هذا مكتوب هبة صحيحه شرعيه معتبره ناجزه مرفيه "

" هذا مكتوب تواجر شرعى مضمونه ان "

الفاعل القانونى : Suscription

الفاعل القانونى فى وثائق الوقف هو الواقف وفى وثائق البيع هو البائع
والمشتري (المتصرفان) وفى وثائق الاستبدال فيكون الفاعل الوثيقي هو قاضي
القضاة وليس المتصرف (المبدل) .

وتبدأ الفقرة الخاصة بالفاعل القانونى فى وثائق البيع وفى وثائق الوقف
بذكر القاب المتصرف ثم الوظيفة ثم الدماء له وذلك فى كافة طبقات المجتمع ولكن
لكل فاعل قانونى ما يناسبه منها واللقاب هى اهم ما فى البروتوكول الافتتاحى
فانها تمدنا بما كان عليه العمل فى الدواوين فى المكاتبات الرسمية وما يجرى
فى التعامل بين الناس فى الوثائق الشرعية ومنها وثائق البيع فيسبق اسم الفاعل
القانونى القاب ثم الدماء له ووثائق البيع التى ترجع للعصر المملوكى تعج بعد
قخم من الالقاب التى استخدمت احيانا باسراف وهذه الالقاب بعضها القاب رسمية
وهيغية ومنها القاب .

فخرية سواء كانت مفردة او مركبة ومنها الالقاب الخاصة والالقاب العامة سواء الخاصة بالسلطين او الامراء او القضاة او نوابهم او الخاصة بافراد الشعب .
والمياغة الخاصة بالمكتوب عنه (الفاعل الوثيقي) في وثائق الاستبدال كجزء من البروتوكول الافتتاحي تشتمل على القاب قاضي القضاة واسمه ووظائفه والدعاء له ذلك ان سائر التصرفات الشرعية تنعقد بمجرد صدور ارادة المتصرف (العائد او الفاعل القانوني) اما الاستبدال فلا ينعقد بالارادة فقط وانما يلزم المتصرف ان يعرض ارادته (رغبته ممثلة في قصة الاستبدال فان رأى قاضي القضاة ان هذه الارادة صحيحة حولها الى احد نوابه للنظر وان ثبت عنده عدم صحتها ابطالها فصاحب الراي القاطع والنهاي في انشاء عقد الاستبدال هو الحاكم الشرعي الذي يترتب على موافقته على رغبة المبدل تحويل هذه الرغبة الى نائبه في الحكم للنظر في دعوى الاستبدال التي تتضمنها القصة وانشاء وثيقة الاستبدال فالتصرف في حاله الاستبدال لا يتم الا باذن قاضي القضاة وبعد موافقته على رغبة المتصرف ويترتب على نظر قاضي القضاة في القصة او الالتماس وتعيينه لها ، (تحويلها) على احد نوابه ، اتمام المتصرف القانوني (الاستبدال) وانشاء الوثيقة .

ولا بد ان يعرف كاتب الوثيقة ما يناسب المتصرف لينعته بالالقاب حسب وضعه الاجتماعي ووظيفته اي ما يليق به منها وقد تداخلت الالقاب بعضها مع بعض احيانا كثيرة فاصبح التاجر مثلا يلقب (بالمجلس السامي) .

وظالما ان المتصرفين (البائع والمشتري) في وثائق البيع يتمتع كلاهما بكامل الاهلية ينعقد البيع بسهولة ويسر اما في حاله عدم الاهلية لاحد الافراد كالإيتام والمجوز عليهم فيلزم وجود وصي ولكن ارادة الوصي ليست كافية لان يتصرف الا بعد حصوله على اذن شرعي من القاضي لتصير الارادة تصرفا بالطريق الشرعي وفي حالة المتصرف بالوكالة عن كامل الاهلية فانه يجب ان يتوفر في الوكيل نفس شروط المتصرف بالاصالة عن نفسه وهو تمام الاهلية ، وبالنسبة للبائع من املاك بيت المال فان وكيل بيت المال لا يملك التصرف الا بعد صدور الامر له بالببيع من السلطان وهو الولي الشرعي على املاك المسلمين قاطبة كحالة القاضي بالنسبة للوصي تماما اذ يلزم لعقد البيع ان يكون هناك طرفان البائع والمشتري امسا الاوامر او الاذن لهما بالببيع فهي مجرد اجراءات لاتوشر في شخصية الفاعل القانوني المتمتع بكامل الاهلية .

اما في وثائق الوقف فهو من التصرفات الاسقاطية التي ينبغي فيها ان يكون الواقف متمتعاً بكامل الاهلية .

ثانيا : النص : Texte

النص أو المتن وهو القسم الثاني من أقسام الوثيقة وهو أهم جزء في الوثيقة إذ يعتبر جوهرها وفلسفها لأنه يحتوي على الشريعة القانونية الذي بدونه لا يستطيع الوثيقة ويتكون النص في الوثائق العربية من المقدمة () والـ () ويتبعهما الصيغة الدالة على الفعل القانوني ثم الفقرات الختامية وقد لا تستدعي طبيعة الفعل القانوني وجود كل هذه العناصر .

المقدمة أو مدخل النص : Prologue

يبدأ النص عادة بمدخل أو مقدمة انشائية بليغة تتضمن اعتبارات دينية وقانونية عامة لتبرير الفعل القانوني الذي يبرر الوثيقة وهذا المدخل لا يوجد له في بعض التصرفات القانونية ويسمى هذا الجزء بمدخل الوثيقة هذا بالـ () للوثائق الشرعية عامة أما وثيقة الاستبدال فتشتمل المقدمة فيها على تعيين نص المقصد باعتبارها مبرر الفعل وتعيينها على القاضي الموثق وصيغة عرضها عليه . ولا يوجد هذا المدخل في وثائق البيع إلا في الحالات الغير عادية التي تحتاج إلى تبرير التصرف القانوني ببيع أموال يتيم أو بيت المال وفي هذه الأحوال يلزم وجود مدخل للنص .

العرض : Exposé

هو عبارة عن الأسباب والمبررات الخاصة والدوافع الحقيقية والمباشرة التي من شأنها إنشاء التصرف وضرورة أتمامه فهي المبرر المباشر له ويرد العرض في وثائق الوقف متضمنا اعتبارات ودوافع أو أسباب دينية متمثلة في رغبة الواقف في نيل الثواب والمغفرة في الحياة أخرى ، لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقه جاريه وعلم ينتفع به وولد صالح يدعوا له .

أما في البيع فلا يرد العرض إلا في الأحوال الاستثنائية مثل بيع أموال بيت المال لصرف ثمنه في كلفة المعسكر المنصورة القائمة بحفظ الثغور .

وفي وثائق الاستبدال يقسم العرض إلى جزئين ١- ثبوت المسوغ ، ٢- إذن القاضي الموثق .

١- ثبوت المسوغ:

هو الذى يتحقق به سبب استبدال العين كمبرر حقيقى ملموس ومباشر لاتمام التصرف، وذلك بعد قيام ارباب الخبرة بالكشف على العين ، وتقديم تقريرهم وتجسء هذه المسغة مصدقة لراى هؤلاء الخبراء ومدى كفة له وتختلف صيغة ثبوت المسوغ فى وشائق الاستبدال المملوكيه من نوع لآخر فى النوع الاول نجدها تبدأ بعبارة " ثبت عنده بالبينة الشرعية " اى عندالقاضى الموثق بشهادة المهندسين، وحيانا تبدأ بعبارة " ثبت لديه احسن الله تعالى اليه ... ثبوتاً شرعياً " .

اما فى النوع الثانى فتأتى هذه الصيغة فى محضر الكشف اكثر تفصيلا فتحكى عن توجه المهندسين الى العين ووصفهم لما شاهدوه ورايهم فيما شاهدوه .

٢- اما اذن القاضى للمبديل فى انمام الاستبدال فيعتبر خطوه مباشرة تودى الى انمام الفعل القانونى وجعله حقيقة واقعه ويأتى فى الوثيقة المملوكية بصيغة الفعل الماضى " اذن " ثم اسم المبديل وهو الماذون له وحيانا لا يذكر بالاسم ويرد بعد ذلك موضوع الاذن وغالسا مايكون بلفظ فى ابدال او " فى استبدال " والاول ادق لفة ثم يلى ذكر الاجراءات الفانونية التالية لانجاز الفعل القانونى والتى تودى الاستبدالات المماثله وينتهى الاذن بعبارة " اذنا صحيحاً شرعياً " .

الفعل القانونى : Dispositif

الفعل القانونى هو اهم جزء فى الوثيقة وبدوته لاتكون هناك وثيقة وفيه يبين الفاعل القانونى العمل القانونى الذى يريد القيام به وليس أدل على اهمية هذا الجزء ان الوثيقة كلها تسمى باسمه وصيغته تتحكم فى باقى اجزاء الوثيقة بل اكثر من ذلك ان كل تصرف اصبح له لون خاص من الوثائق والفعل القانونى يكسب الوثيقة معناها الدبلوماسى .

ويرد فى وشائق الوقف والبيع والاستبدال بصيغه الماضى وهى صيغة الزم -ر الانعقاد ولقد ورد فى وشائق الوقف .

" وقف وحبس وسبل وابد وحرم وتمدق " و " وقف وحبس وسبل وابد حرم وتمدق " و " وقف وحبس وسبل وابد وحرم وتمدق " و " وقف وحبس وسبل وابد وحرم وتمدق " .

وفى وشائق البيع " هذا ما اشترى " اشترى " اشترت " .
 اما وشائق الاستبدال فيرد بالصيغة الاتية :
 " واقتضى رأى ... ان يستبدل ذلك فبمقتضى ذلك استبدل " .

الفقرات الختامية

وهى عبارته عن صيغ قانونية فقهية مختلفة الانواع خاصة بالامتناع او الالتزام او الجزاء ، او التوثيق والاشبات ترد بعد موضوع التصرف وترمى الى تنفيذ العقد بضمان حقوق معينه لما ورد فى التصرف القانونى وعلان الصفة الرسمية للوثيقة ، والاجراءات التى اتخذت حتى تصبح صحيحة ونافذة ، وسميت بالفقرات الختامية لانها ترد عادة فى ختام النص اى بعد التصرف القانونى ، وهذه الفقرات تعكس نظم العصر وثقافته القانونية والهدف من هذه الصيغ تأمين تنفيذ العقد ومنع اى ضرر يلحق به وضمان صحة التصرف وحفظ حقوق الغير وتأكيد تنفيذ الاجراءات اللازمة ، واخيرا بيان الوسائل المستخدمة لاعطاء قيمة اشباته لضمان العمل بها كمستند .

وتوجد هذه الفقرات والصيغ مختصرة وقليلة فى عدد من الوثائق كما نجدها متعددة فى عدد اخر وقد تزيد احيانا زيادة غير عادية وقد تنتهى النص فى بعض الوثائق بانتهاء طلب الوثيقة دون ورود لهذه الصيغ .

والراجع ان هذه الفقرات مشتقة من علم الشروط وبعض مبادئ هذا العلم مستمدة من الفقه الاسلامى من حيث كون ترتيب معانيه موافقة لقوانين الشريعة وبعضها مأخوذ من علم الانشاء لدقة مصطلحه ، فبعضها من الرسوم والعادات والتقاليد والامور المستحسنة .

وتتميز الفقرات الختامية فى وشائق الوقف الاسلامية خاصة بوجود فقرات ترغى فى المحافظة على التصرف (الوقف) وتشبث المحافظ عليه ومن الافضل اطلاق عبارة " الفترة الترغيبية الشوابية " على هذه الصيغ .

كما تنفرد الوثائق العربية بوجود فقره بين فقراتها الختامية لضمان صحة ونفاذ ولزوم التصرف القانونى الوارد بالوثيقة وهذه الفقره عبارة عن صيغ وعبارات فقهية تؤكد الصلة الوثيقية بين علم الفقه وعلم الوثائق العربية .

كما نجد بين الفقرات الختامية احيانا فقرة اعتذار عن التصويبات وهذه
الفقرة مرتبطة بتصحيح وتصويب ما وقع في النص من زيادة او اصلاح او الحساق
او ضرب على الكلمات .

ومهما يكن من امر فان هذه الفقرات الختامية في الوثائق العربية
تتكون من :-
أولا : فقرات التنويه الى الاجراءات المتبعة كتحرير الوثيقة وتسليم المتصرف
فيه وقبض الشمن ونقل الملكية .

ثانيا : فقرة الاعلان عن علامات الاثبات الشرعية .

ثالثا : فقرة الاوامر .

رابعا : فقرة النواهي .

خامسا : الفقرات الجزائية :

أ- الترهيبية التهديدية العقابية .

ب- الترغيبية الشوابية .

سادسا : فقرات المخالفات (الاستثنائية) .

سابعا : الفقرات التنازلية .

ثامنا : الفقرات التحفظية .

تاسعا : الفقرات التعهدية .

عاشرا : فقرة ضمان صحة ونفاذ ولزوم التمرق القانونى

حادى عشر : فقرة الاعتذار عن التصويبات .

الاعتذار :

وتتضمن الفقرات الختامية الاعتذار :

وسميت هذه الفقرة بالاعتذار لانه يعتذر فيها مما لحق الوثيقة من نقص او زيادة او اصلاح (الترميمات) وقد التزم الموثقون وكتاب الوثائق (الشرطيون) بالاعتذار عند وقوع كسب او محو شطب او اضافة او اتمام او الحاق في صلب الوثيقة وكل تلك (الترميمات) محلها في غالب الاحيان نهاية الوثيقة وقبل شهادة الشهود .

ذلك ان الكاتب العالم بفقه الوثائق يحتاط كثيرا مما يودى الى اسقاط الحقوق او الخلل في صياغة الوثائق ، وليس بخاف ان الوثيقة المحررة بخط واضح الخالصة من الكسب او الاتمام واللاحاق تكون بعيدة من شبهات التزوير ، والتزوير لا يتسم الا بفعل محسوس ظاهر كتقليد الخط او الامضاء او الختم ، او الشطب او اضافة كلمات م ١٢٠ .

والاعتذار عن الترميمات في نهاية الوثيقة من زينة الوثيقة ، ويدل على مبالغة كاتب الوثيقة في الحرص على مراجعة الفاظها وتصحيح نصوصها وانه لم يكتب فيها الا ما وافق المراد ، وذهب البعض الى ان المحور البشرى والحق في الوثيقة يعتبر كالحل لها ومن اقوى الادله على صحتها وسلامتها منه تعتبر موضع رتبة ويذهب اخرون الى ان سلامة الوثيقة من الكسب والشطب والضرب واللاحاق والاقحام دليل على التمهل وامعان النظر والتامل قبل كتابة الوثيقة .

مكان الاعتذار في الوثائق :

غالبا ما يكون محل الاعتذار عما يلحق الوثيقة من الحاق او اصلاح او كسب او ضرب قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة باعتباره مانعا لاي زيادة ذلك اضبط للوثيقة وقد يعتذر عن اللاحاق والاصلاح بعد التاريخ ، لئلا يقع في التاريخ ما يجب الاعتذار عنه ، واذا اغفل الاعتذار الى ان وقع الشهود شهاداتهم على الوثيقة فيكون محل الاعتذار عقب شهادة الشهود معطوفا عليه بالواو فيقول الكاتب (الشاهد) : ويمسح ويمسح او بمسح .

المواقع التي يجوز فيها الاعتذار :

اذا وقع في الوثيقة بشرا ولحق او ضرب او محو في مواضع الارقام العددية

مثل عدد الدنانير في الثمن او تاريخ الوثيقة او على مالتم الوثيقة الا به
كاسماء المتصرفين او الشيء المنصرف فيه فتكون الوثيقة باطلة الا اذا اعتذر
كاتبها عما لحقها من بشر او لحق او ضرب او محو .

اما اذا وقع اللحق او المحو في اسم من اسماء الجلالة او في اسم النسب
على الله عليه وسلم - لا يعتذر عنه ويقطع الكتاب ويبدأ الكاتب من اول الوثيقة
اجلالا لله تعالى ورسوله - على الله عليه وسلم - واعظا ماله ومن الكتاب -
لا يفعل ذلك بل يورد اسم الجلالة او اسم النبي - على الله عليه وسلم - ملحقا
فوق العذر الذي وقع به السحو او الضرب او الكشط .

١- الكشط (البشور) :

وهو سح الورق بسكين لازالة ما عليه من كتابة وبطلق عليه ايضا البشور
او السح والضرب على الخط اجود من الكشط في ازالة نقطه او شكله او غيرها .
والكشط يحدث خدوشا واثرا واضحا في سطح الورق الاملس لا يمكن ان يمحى مهما
حاولت تشبيته لان الورق مصنوع من مادة معجونة ولو عرّض المكان المكشوط للشمس
في مستوى العين لظهر غبار مجينة الورق ، وافحا ولو وضع المكان المكشوط تحت
مجهر لظهر كوبر القطن وفي مكان الكشط يسيل الحبر متموجا اثناء كتابته فتراه
منتشرا شبيها كثيرا الحبر من غيره ويعتذر عن الكشط والبشر بان يقول الكاتب:
وعلى مصلح بشر .

" وماكتب على الكشط .. معتد به في موضعه " " فيه مصلح على كشط " .
" وماكتب على كشط .. صحيح ذلك معتد به في موضعه " .

الضرب على الخط (الشطب) :

والضرب على الحرف او الكلمة يحدث بعد خط على الكلمة المراد شطبها بحيث
تظل معه الكلمة المشطوبة " المضروب عليها " ظاهرة وهذا اجود من الكشط والمحو
لان كل منهما يقلل من قيمة الكتاب وفيهما خطر وافساد للورقة ولقد اطلق الموثقون
على الضرب او الشطب على الخط عند المغاربة ترميضا .

مكان الحرف او الكلمة التي يضرب عليها :

تعارف الموثقون على ان خط الضرب على الحرف المكرر يحمي ترميضا واختلوا
في المضروب عليه من الحروف فذهب البعض الى ان الحرف الثاني اولى بالشطب لانه

خطاً وذهب البعض الآخر الى ان الحرف الاجود صورة اولى بالابقاء واذا وقعت كلمة او حرف في اخر السطر وكررت في اول التالي فليضرب على الذى في اخر السطر فنان اوائل السطور اولى بالمراعاة .

طرق الضرب على الحرف او الكلمة :

هناك عدة طرق للضرب على الحرف او الكلمة اهمها واكثرها اتباعا فى الوثائق كما قال القاضي عياض هو مد الخط على المضروب عليه مختلطا بالكلمة المضروب عليها ويسمى ذلك بالشرايط ويطلق عليه عند المغاربة الشق واجوده ماكان رقيقا بيننا يدل على المقصود ولايسود الورق ولايطمس الحروف ولايمنع قراءة ماتحته .

واما الصيغ والعبارات التى ورد بها الاعتذار عن الضرب على الخط فى الوثائق فمنها .

" وفيه تحت ضرب ... ولايعتد بما تحت الضرب " " وفيه تحت شطب .
ساقط المضروب " " وفيه ضرب على .. لايعتد بما تحته " .

٣- الاقحام واللاحاق :

والاقحام ادخال الحرف بين الحرفين او الكلمة بين الكلمتين لفرجه بينهما واما اللاحاق فهو مايزاد من كلمه او كلمتين او اكثر بين السطور فى الوثائق او مايزاد بالطرفه او الحاشية فى الكتب او قد يضاف بين الكلمتين يسمى عنده علماء الحديث باللاحق ، وفى مصطلح الموثقين يسمى المخرج ولايزاد بين الكلمتين لان هذا يعد اقحاما وليس لاحاقا وقد يكتفى بذكر اللاحاق :

" فيه ملحق " وفيه ملحق .. معتد به " فيه ملحق " صحيح الملحق "
فيه ملحق صحيح ذلك معتد به فى موضعه " فيه ملحق .. صحيح ذلك معتد به معتذر عنسه .

ثالثا : البروتوكول الختامي :

التاريخ (التوثيق) في الوثائق :

التاريخ عنصر هام من عناصر تكوين البروتوكول الختامي للوثيقة واشباته عليها عند تحريرها وكتابتها له أهمية كبيرة منذ الاحتجاج بها ذلك لأنه يكسبها الصحة القانونية من الناحية الزمنية ، وعند افعال ذكره تصبح الوثيقة موضع انتباه والتعجب وإذا طعن بالتزوير في تاريخه وثبت ذلك تكون الوثيقة باطله هذا مع العلم بان التاريخ في الوثيقة الدبلوماسية يدل على الزمن الذي تم فيه تدوينها ، ووقت الشهادة على ماورد بها من تدرف .

ولم يفت فقهاء المسلمين هذه الأهمية فاستعملوا التاريخ كوسيلة لمعرفة الخطأ في الوثيقتين المتفقتين دليلا وكذلك استعمله ائمة الحديث لتحقيق الاخبار فقال سفيان الثوري : " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ ، وذكر حسان بن زيد : " لم يستعن على الكذابين مثل التاريخ والنهاية من التاريخ كما ذهب اليها السيوطي : هي معرفة الاحال وحلولها وانقضاء العدد واوقاتها ومواليد الشيوخ والرواية عنهم ، ومن ذلك يعرف كذب الكاذبين وصدق الصادقين .

ولقد استعمل التاريخ في العربية الجنوبية قديما لاثبات الوثائق واقرارها وهو عند الفقهاء المسلمين وسيلة للتحقيق من صحة الوثائق وطريق لمعرفة التزوير فيها ، بان يعلم ان الحاكم الذي نسب اليه الشبوت او الشاهد او غيرهما مات قبل تاريخ الوثيقة ويذهب القلقشندي الى ان " هناك اجماع على وجوب كتابة التاريخ في جميع المكتتبات " ونقل عن النويري انه " لاغنية عنه لان التاريخ يستدل به على بعد مسافة الكتاب وقربها ، وتحقيق الاخبار على ما هي عليه " .

تعريف التاريخ :

التاريخ في اللغة الاعلام بالوقت وهو بيان توقيت الوثيقة وهو عدد الليالي والايام بالنظر الى ماضي من السنة او الشهر والى ما تبقى منها وعرفه المولسي بان تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي اليه زمنه والمعنى الاصطلاحي للتاريخ هو التعريف بالوقت الذي تضبط فيه الاحوال ، من مولد الرواة والائمه ، ووفاتهم ومحتهم وعقلهم والرحله ، والحج والحفظ ، والضب ، والتوقيق ، والتجريب .

وتعريف تاريخ الوثيقة هو بيان الوقت والمكان الذي حررت وكتبت فيه .

التاريخ الزمانى للوثيقة :

هو تاريخ الوثيقة الوارد فى البروتوكول الختامى للوثيقة وهو الوقت الذى تم فيه تحريرها وكتابتها والشهادة على ماورد فيها من تصرف قانونى ويذكر قبل الشهادة باليوم والشهر والسنة وهذا من مقتضيات صلاحية الوثيقة وتأكيد قيمتها .

التاريخ المكانى للوثيقة :

هو بيان المكان الذى حررت فيه الوثيقة وعدم ذكره يقلل من قيمتها وقد يرد توقيت الوثيقة الزمنى ، وتاريخها المكانى معا ، فى صيغة خاصة او منفصلين تماما ، وقد يرد التوقيت الزمانى - على سبيل المثال - فى البداية والتاريخ المكانى فى نهاية الوثيقة او العكس .

والراجع ورود التاريخ المكانى فى جل الوثائق العربية ، التى صدرت فى اقاليم مصر المختلفة عدا العاصمة مقر الحكم وقضاة القضاة ، اما الوثائق التى صدرت فى عاصمة البلاد وورد بها الاشهاد الحكمى كجزء من ختامها ترد به اشارته الى المكان الذى صدرت فيه الوثيقة " وثبت اشهادهما على انفسهما بذلك لىدى ابنى البقا صالح ... خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية " وهذا كتاب تبايع شرعى .. صدر الاشهاد به من عند سيدنا .. خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية .

واذا وردت وظيفة القاضى الموثق بعد اسمه فى الاشهاد ذكرت " الناظر فى الاحكام الشرعية بالديار المصرية " او " خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية " مرتبطة بالمكان وذلك لان القاضى خارج محل ولايته ومجلس قضاة لا ولاية له ، واخباره فى غير محل ولايته لا يثبت حجة .

وهكذا نرى ذكر المكان واورد فى اشهاد القاضى على نفسه .

ويرد التاريخ المكانى لوثائق الاستبدال فى اعلى وجه (باطن) هذه الوثائق فنجد على سبيل المثال فى احدى الوثائق " هذا كتاب استبدال شرعى لازم معتبر الناظر فى الاحكام الشرعية بالملكة الشريفة الحموية " .

مكان التاريخ فى الوثيقة :

يرد تاريخ الوثيقة فى البروتوكول الختامى لها التاكيد قيمتها كسند قانونى وهذا امر ضرورى لصلاحيتها ، وقد استقر كتاب الوثائق العربية فى العصور الوسطى

على اشبات تاريخ الوثائق فى اخرها بخطوطهم وقد ترد صيغه توقيت الوثيقة بعد فقره التنويه الى علامات الاشبات الشرعيه وقبل العبارات الدعائية الختامية وترد فى احيان اخرى بعد الفقرات الختامية وقبل الاعتذار وقد يذكر بعد التاريخ مباشرة شهادة الشهود وفى وثائق الوقف قد يذكر الخصم بعد التاريخ فى بعض الاحيان .

عناصر التوقيت :

بتكون توقيت الوثائق من عناصر ثلاثة وهى : السنة والشهر واليوم ويذهب القلقشندى الى ان فائدة التاريخ ، لا تتحقق الا بذكر السنة بعد اليوم والشهر .

(١) العام والسنة :

لفظه العام مرادفة للسنة ، وذهب البعض الى : ان العام اخص من السنة فتقول كل عام سنة " وليس كل سنة عاما ، والعام يطلق على الشهور العربية بخلاف السنة ، وذكر البعض الاخر : ان العام لا يكون الا سنة او صيفا لكن كثيرا ما تستعمل السنة فى الحول الذى يكون فيه الجذب والشدة " المحل " ولهذا يعبر عن الجذب بالسنة والعام فيما فيه الرخاء والخصب والصحيح انها اسمان موضوعان على مسمى واحد قال الله تعالى : " فاست فيهم الف سنة الا خمسين عاما " وقد استعمل العرب الفاظا مرادفة للسنة منها الحول والخريف والحقة والعادة ان تذكر لفظة سنة قبل عدد السنين ولكنها فى بعض الاحيان قد تذكر بعد عدد السنين .

وقد يرد مع صيغة التاريخ (توقيت الوثيقة) عبارة دعائية بحسن عاقبة السنة .

الشهر :

العدد المعروف من الايام سمي بذلك لانه يشهر بالقمر ، وفيه علامة ابتدائه وانتهائه وقال البعض : " سمي الشهر شهرا لشهرته وبيانه ولان الناس يشهرون دخوله وخروجه " .

تسمية الاشهر :

المحرم : افتتاح السنة الهجرية وقد ورد بالعطف التالية والمبغ الاتية : " شهر الله المحرم الحرام " ، " شهر الله المحرم الحرام الذى هو افتتاح سنة " .

" شهر الله المحرم الحرام التتاج عام " .
مفسر: ورد بالمصغرات الآتية " صفر الخير " ، " صفر الخير المبارك " صفر الخير المبارك من شهر سنة " .
ربيع الأول: ورد بالمصغرات والآيات التالية : " شهر ربيع الأول " " ربيع الأول الشريف " " شهر ربيع الأول المشرف " " شهر ربيع الأول الثالث من شهر سنة " .
شهر ربيع آخر: ورد بالمصغرات التالية " شهر ربيع الآخر " شهر ربيع الآخر " " شهر ربيع الآخر المبارك " " شهر ربيع الآخر المبارك " .
جمادى الأول: ورد بالمصغرات التالية " جمادى الأول " جمادى الأولى " " جمادى الأول المبارك " رجب : ورد بالمصغرات التالية : " رجب الفرد " " رجب الفرد الحرام " " رجب الفرد الأصم الحرام السابع " " رجب الفرد الحرام الأصم الميمون " .
شعبان: ورد بالمصغرات التالية : " شعبان المكرم " .
رمضان: ورد بالمصغرات التالية " رمضان المعظم قدره " " رمضان المعظم قدره وحرمة " .
شوال: ورد بالمصغرات التالية : " شوال المبارك " شوال المبارك العاشر من شهر سنة " .
ذو القعدة: ورد بالمصغرات التالية " ذو القعدة الحرام " " ذو القعدة الحرام المبارك " .
ذو الحجة: ورد بالمصغرات التالية : " ذو الحجة الحرام " " ذو الحجة الحرام المبارك " .

"المباركات الدعائية الختامية"

داب أهل العصر الوسيط الإسلامي على تضمين وثائقهم بعض المباركات الدعائية الدينية أو اقتباس بعض أي الذكريات الحكيم وذلك لتحيين والتبرك منها : الحسنة والحمد لله والحمد لله والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - .
الحسنة:

يلزم بعض فقهاء مصطلح علم الوثائق العربية إلى أنه إذا وجد في السطر الأخير من المخطوط فراغ يمكن أن يعتد فيه عن تغيير في الوثيقة من مفسر المتصادقين والموثق فيجب أن يملأ هذا الفراغ بعبارات حسنة الله ونعم الوكيل أو بالحمد لله مع خيرة ذكر الله .

والاصل فى كتابية الحسيلة قوله تعالى " الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلب بنعمة من الله وفضل " ، " ومن قال حسبنا الله ونعم الوكيل لم يخب قصصه وجعلت لبنا لحسن المنقلب ، والمميانه من سوء وتكتب بلفظ الجمع لان المتكلم يتكلم باسمه ولسان غيره من الامه لا لستعظيم " .

والراجع ان الحسيلة صيغة او عباره دينية مناسبة لروح العصر الوسيط فقد وردت فى بعض الوثائق كثررة اساسية فى ختامها وجاءت فى احدى الوثائق فى نهاية السطر واستعملت الواو قبل وحسبنا الله ونعم الوكيل كاداة للربط ، فقد وردت فى اغلب وثائق الدراسة ولكن بعضها لم يرد قبله حرف الواو على ان حرف الواو لم يستعمل للعطف فقد ذكر القلقشندي انه لاعلاقة بين الحسيلة وما قبلها حتى يعطف عليها .

وقد وقعت المدات فى بعض احرف وحسبنا الله ونعم الوكيل والراجع انها لاتتمام السطر الاخير المكتوب باللتفخيم كما فى حرف السين وكما فى حرف اللام وكما فى حرف السين واللام مجتمعين .

١٧ "وسائل الاثبات"

(الشهادة)

للشهادة مكان العدالة بين وسائل الاثبات على صدور التصرف من اهله في محله وذلك لان الكتاب قد يكون موضع تزوير وافتعال ، وكذلك الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم وعلى القاضي الا يقضى الا بعلم ، وبوجود الكتاب مع احتمال تزوير وافتعال لا يحمل له العلم الكافي ، والمحمّل لا يكون عجة للقضاء ومنعاً من التزوير والمحاكاة والالتباس ، لم يعتمد العمل بالخط المجرد من الشهادة لان الهـمـد فـي
من ورود شهادة الشاهدين في الوثائق المتوثق من صحتها .

ولقد انفردت الشهاده من بين ادلة الاثبات ووسائله طوال العصر الاسلامى الوسيط بالامتماد الكبير عليها ، لانها سبب قطع التظالم وتثبيت الحقوق ونظرا لستفشى الامية وشيوع التقليد فى الفقه الاسلامى فى ذلك العصر خاصة المتأخر منه مما دعا فقهاء العصر الوسيط المتأخر الى جعل لفظة بينة مرادفة للفظه الشهادة ، حيث خصص الفقهاء البنية بالشاهدين او الشاهد واليمين ولكن البينة فى كلام الله تعالى اسم لكل ما يبين الحق من شهود وادلة اثبات اخرى ، فلا يقف ظهور الحق على دليل معين لكى لاتتعطل معالم العباد ، ولاتضيع حقوقهم .

تعريف الشهادة :

- الشهادة اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان ، وهى مأخوذة عن
المشاهدة المنبثقة عن المعاينة ، وللشهادة فى اللغة عدة معان منها :
- ١- الاطلاع على الشيء : تقول شهدت كذا ، اى اطلعت عليه ومعاينته .
 - ٢- ادراك الشيء : تقول شهدت الجمعة اى ادركتها .
 - ٣- العلم اى الاخبار القاطع : لانها مشتقة من المشاهدة .
 - ٤- تادية الشهادة : تقول شهد عند القاضى اى ادى ماعنده من الشهادة .

والشهادة هي بيان العلم سواء بمعناها المالوف وهو شهادة الشاهد
(من الفعل) " شهد " اي صاين) او بمعناها الديني والفقهى .

التعريف القضاى (الشهادة القضاية) :

الشهادة اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الشيسر ولو بلا دموى ويدخل في هذا التعريف الشهادات التى تسمع حصة وذلك لانها مسموعة

سرعا وان لم تتقدمها دعوى . وللشهادة تعريف اخر هو : الشهادة اخبار بحقوق
لغير على الغير .

لفظ " اشهد "

ركن الشهادة بموجب الفقه الحنفى هو اللفظ الخاص الذى يصدر من الشاهد
سخرى به عما يشهد به وهو قوله اشهد بكذا وكذا ولا بد فيه من كلمة اشهد
والراجح ان اشتراط لفظ اشهد لصحة الاداء فى الشهادة يسهل الموافقة والمطابقة
بين الشهادات ، ولقد اعتبر بعض فقهاء الشريعة الاسلامية ان لفظ الشهادة شرط
لصحة الاداء ، بينما اعتبره آخرون ركنها واجمع فريق ثالث على ان اللفظ شرط وركن
لصحة الاداء ، ومحل اشتراط لفظ " اشهد " انما هو فى الشهادة الملزمة التى يترتب
عليها وجوب الحكم على التقاضى عند استيفاء شروطها .

صيغة لفظ اشهد :

ورد لفظ اشهد بصيغة المضارع فى بعض وشائق الدراسة " اشهد على " لان الصيغة
الموضوعة لانشاء الشهادة هى صيغة المضارع ، وذهب البعض الى انه لا يجوز ورود
اللفظ بصيغة الماضى لانه موضوع للاخبار عما وقع فى الماضى لا الحال فلا يصح
اداء الشهادة بالخبر لان الماضى خبر والخبر يحتمل الكذب والصدق كما لا يجوز
تأديتها بصيغة المستقبل لانه وعد .

غير اننا نجد لفظ " اشهد " قد ورد بصيغة الماضى " شهد على " و " شهد عليهم "
و " شهد بذلك " وشهدت عليهم " .

اسباب استعمال لفظ اشهد :

أ- ورود النصوص القرآنية بلفظ " اشهد "
نطق القرآن الكريم بفضل الشهادة ورفعها ونسبها الله تعالى الى نفسه وخوف
بها ملائكته ورسله وافاض خلقه فقال تعالى " لكن الله يشهد بما ازل اليك
انزله بعلمه والملائكة يشهدون " و " فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك
على هؤلاء شهيدا " و " واشهدوا اذا تباعدتم " ، " واستشهدوا شهيدين من رجالكم
و " اشهدوا ذوى عدل منكم " .

ب- لفظ الشهادة اقوى فى تأكيد متعلقها من غيرها :

لا يقبل اداء الشهادة بغيرها من اللفاظ كلفظ الاخبار والاعلام ، ان

الشهادة اقوى فى تأكيد متعلقها من غيرها من الالفاظ كاعلم واتيقت لما فيها
من معنى المشاهدة والمعايينة والخلق .

ج - لفظ الشهادة تعبد ولايجزى غيره منه :

ذهب البعض الى ان اداء الشهادة بلفظ اشهد تعبد لا ادراك عند العلماء
لمعناه ولايجزى غيره عنه وهناك اجماع على ان الرجل لو قال للحاكم انا ابين
عندك او اعلم عندك لايعفى اليه ولم يقضى بقوله حتى يقول اشهد .

"علامات الصحة"

هى سمات او امارات تثبت سلامة الوثيقة من كل مايبطلها او يعيبها وتدل
على خلوها من كل ريبة فيها .

وتتكون علامات الصحة فى الوثائق موضوع الدراسة من :
الاختام والتوقيعات ، ورقم او تاشيرة او تصديق الموثق على توقيعات شهود التحرير
والتصرف ، وهناك فارق كبير وجوهري بين ادلة الاثبات فى وثائق الدراسة وبين
علامات الصحة فيها .

١- الختم :

لقد كانت الاختام علامه من علامات الصحة ولاتزال الاختام الى يومنا هذا منتشرة
الاستعمال بسبب كثرة عدد الاميين الذين لاغنى لهم عن استعمال الاختام فى التعامل
والاخذ والعطاء حتى ان هذه العادة كانت لها الغلبة فى المعاملات فى بقى الاحيان
وسار كثير من ذوى القدره على التوقيع كتابة يضيفون الى توقيعاتهم بمسميات
اختامهم ، ليكون ذلك ادمى الى الوثوق بالوثائق وموكدا اثباتها .

معنى الختم :

١) المعنى اللغوى :

الختم هو طبع او وضع نقش الخاتم على الوثيقة او الصك حتى لايجزى عليه
التزوير ومن معانى الختم اللغوية ايضا الفراغ من العمل ، وسد الاناء بالطيبن
وبلوغ اخر الشئ وقراءة الكتاب واتمامه والطبع عليه بالخاتم لصون المكتوب من
الاطلاع على ما فى باطنه .

ب - المعنى الاصطلاحي :

تطلق لفظة ختم Seal لوصف كل من الآلة المستخدمة في عمل الانطباع ونفس الانطباع على المادة المكتوب عليها ، ومن الافضل اطلاق لفظة ختم على الانطباع او النقش او الصورة الناتجة عنه كما يستحسن اطلاق لفظ الاكليسيه على الخاتم او القالب الذي يكون الانطباع او الاثر خاصة ويذهب البحث الى انه يستحسن في اللغة العربية اطلاق لفظة ختم على الانطباع ، ولفظة خاتم على الآلة استعماله في احوال الاثر .

والختم علامة من علامات الصحة في آخر الصحيفة غالبا اوفى بدايتها احيانا ار على هامشها عند مناطق التصاق الدروج في حالة الوثائق المطوية ، وتعتبر صحة المكتوب ، ويتم العمل بالمكتوب بهذه العلامات ، وهو بغيرها ملغى لين يتم ولا يعتد به كحجج او مستند - وسيقتصر البحث هنا على الجانب الذي يتناوله علم الوثائق من دراسة الاختام ، وهو الانطباع كعلامه من علامات الصحة ، اما الآلة المستخدمة في الطبع وما عليها من نقوش واشكال فهي جوانب اخرى لدراسة الاختام يبحث عنها الاثريون والمؤرخون والدارسون لتاريخ الفن .

الختم في الدولة العربية الاسلامية :

لقد استعمل الختم كعلامة من علامات اضاء الصحة على المكاتب (الوثائق) منذ قيام الدولة الاسلامية ، فقد ثبت في الصحيحين ان النبي - صلى الله عليه وسلم - اراد ان يكتب الى قيصر فقبل له : ان العجم لا يقبلون كتابا الا ان يكون مختوما فاتخذ خاتما من فضة منقوشا به ثلاث كلمات هي محمد رسول الله - في ثلاثة اسطر وقيل لا ينقش احد مثله ، واستعمله الرسول الى ان انتقل الى الرفيق الاعلى ، ثم صار هذا الختم في يد ابي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان الذي ظل يستعمله الى ان سقط منه في بحر اريس فاغتم عثمان وتطير ، واتخذ خاتما غيره ونقش عليه محمد رسول الله ، وقال البعض ان عثمان نقش على الخاتم غير ذلك ، ثم صار كسل خليفة بعد ذلك يتخذ خاتما . وينقش عليه ما يقتضيه رايه .

ولقد كان للختم في ايام الخلفاء الراشدين ديوان اطلق عليه ديوان الخاتم وكان خاتم الخليفة يغمس في طين احمر معد لذلك ، يجلب من سيران ببلاد فارس واستعملت طريقة الخزم الى جانب طريقة الطبع بالختم في صدر الاسلام .

ثم استخدمت إحدى طرق الختم وهي ختم المكاتب وسادها في العصر الأموي فقد أمر معاوية لمصر بن الزبير عند زياد بالكوفة بمائة ألف ففتح مصر بن الزبير الكتاب ومصر الصائفة ماختمين ورفع زياد حسابه فانكرها معاوية وأمر بعد ذلك بالحزم للكتب واتخذ ديوان الخاتم .

وفي العصر العباسي كان للخاتم أيضا ديوان وهو عبارة عن الكتاب القاطمين على انفاذ كتب السلطان وهذا الخاتم خاص بديوان الرسائل وكان ذلك للوزير ثم صار لمن إليه صناعة الترتيل (رئيس الديوان) وعلى الرغم من استعمال الختم فقد كان له أهمية يسيرة في الإثبات عند الفقهاء في ذلك الوقت وذلك لأن الختم يشابه الختم ويمكن استزوير فيه ، ولأن كتاب القاضي إلى القاضي صار حجة شرعا في المعاملات ، فيذهب أن فرعون (ت ٧٩٩ هـ) إلى أن اثبات الحقوق في الأمور اليسيرة أصبح بالخط والختم ، ولقد ذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه إلى أنه كان من أمر الناس القديم إجازة الاختام ، حتى فسدت الأخلاق واتهم الناس ، فصار لا يقبل الكتاب إلا بشاهدين وأحدثت الشهادة على خاتم القاضي أنه خاتمه .

ولم يقتصر استخدام الختم كعلامة من علامات الصحة على الوثائق والمكاتب بل استخدم أيضا في القرن العاشر الهجري للختم على الفتاوى احتياطا من تدليس أو التباس .

طرق الختم عند العرب :

هناك خمس طرق اتبعتها العرب في الختم ، طريقتان للختم خارج الوثيقة بعد لفها وطبها ويطلق عليها " ختم الختم " وثلاث طرق للختم في باطن " داخل " الوثيقة .

١- طرق الختم خارج الوثيقة :

أ) الحزم أو الملف :

وذلك بأن يلف على الكتاب بعد طيه بقصاصه ورق كالسبر في مرضي الخنصر ثم يعلق رأسها بما لفت منها ، ويكون ذلك في الرقاع الصغيرة المترددة بين الأخوان ، وتسمى هذه القصاص التي يلف أو يحزم بها سحابة ويحتمل أن يختم بالخاتم فسيحتمل أن يلف على موضع الحزم من الكتاب فتنتقل فيه حروف الخاتم وهو من السداد وقد استعمل الحزم في ديوان الإنشاء .

ب - لمق رأس الكتاب :

والمزاد شد راس الكتاب والطبع عليه بالخاتم حتى لا يطلع احد على ما فيه حتى يفضه المكتوب اليه وهو امر مطلوب مرفوب فيه فقد يجعل على مكان اللصق علامة يومين معها من فتحه والاطلاع على ما فيه فاهل المغرب يجعلون على مكان الدين قطعة من الشمع ويختمون عليها بخاتم نقشت فيه علامة لذلك فيرسم نقش الختم في الشمع او قد يلصق راس الكتاب عليه بالانشا المطبوع او الكثيراء المذاب بالماء ونحو ذلك ، وهذا هو المستعمل بالديار المصرية وبلاد تشرى في الكتب السلطانية وفيها حتى مصر القلشندي اللماق خليفه كالدن لثلا ينكرس ويكتنف في جانب الورق وقد استعملت هذه الطريقة كذلك في ديوان الانشاء .

٢- طرق الختم في باطن الوثيقة :

أ) الطبع او النقش :

يطبع على سطح القراطيس والمكاتيب بالخاتم الذي نقشت به كلمات او اشكال بعد فمه في مداف من الطين او المداد وتبقى اكثر كلمات الخاتم على ذلك السطح

ب) الخزم :

وهو ان يخزم المكتوب من وسطه بالمنفذ حتى ينفذ في بعض طيات الكتساب ثم يخرج من وجه الورق ايضا ويدخل فيه دسرة من الورق كالسبر المغير ، ويقسط طرفا الدسرة ، ثم يلصق على ذلك شمع احمر ويختم عليه بخاتم يظهر نقشه فيه ، وفي هذه الطريقة يجعل الختم على نفس الخزم وفي وسط الكتاب .

ج) الخسر :

وهذه الطريقة استعملت لحفظ المكاتيب في قنطر (ديوان) القاضي المرسل اليه ، فقد كانت المكاتيب الواردة الى القاضي المكتوب اليه لا تفتح الا بمحضر من الخصم فاذا قرأ عليه وعلم ما فيه فانه ينبغي عليه ان يخزم المكتوب ويختمه للتوثيق ، وليكيلا يغير شيء فيه بالزيادة او النقصان ، وينبغي عليه ان يكتسب عليه اسم صاحبه ، ليتيسر عليه وجوده في قنطره عند الحاجة اليه .

٢- التوقييع :

وهو رسم معين ترسمه اليد اختص به صاحبه واصبح دلالة على شخصية الموقع وهو ايضا الشكل الكتابي ، او العلامة التي اتخذها الموقع رمزا لنفسه ، وعرفه البعض بانه اشارة مخطوطة ، اعتاد شخص ان يستعملها للتعبير عن موافقته على اعمال او تصرفات تعنيه ، ويشمل عادة اسم الموقع واسم عائلته ولكنسه يقتصر احيانا على الاسم فقط او على اللقب اذا كان الشخص معتادا على التوقييع بهذا الشكل .

ويذهب الفلقشندي الى ان الاصل في التوقييع هو الكتابة على حواش القمص وظهورها ، مما يكتب به عظماء ولاة الامور كالخليفة والسلطان والوزير او صاحب ديوان الانشاء ، او كتاب الدست ، او من جرى مجراهم بما يعتمد في القضيه التي رفعت القصة بسببها ، ثم اطلق التوقييع على كتابة الانشاء .

شروط وعناصر التوقييع :

يشترط في التوقييع ان يكون بخط الموقع ، وان يشتمل على اسمه ولقبه كاملين فان كفى التوقييع بعلامة رمزية او بامضاء مختصرة مكونه من الاحرف الاولى للاسم واللقب ، ويجب ان يستقل التوقييع عن متن الوثيقة ، لكي يؤكد فيه الموقع فسي موافقه على جميع ماورد بها ، ولذلك فرق بعض العلماء في التوقييع بين عنصرين .

الاول : عنصر معنوي : وهو توافق ارادة الموقع مع محتويات الوثيقة ، وهذا العنصر الاخير هو الذي يثبت نية التعاقد عند الموقع ، وهو في نفس الوقت مختلف عنهما لانها سابقة له ، وقد تكونت عند التام ارادة المتعاقدين وموافقتهما على اجراء العقد قبل انشاء الوثيقة ، او على الاقل قبل التوقييع كما ان العنصر المعنوي متعلق بالتوقييع ، فاذا زال التوقييع زال معه ، ولم يتبقى للوثيقة غير الموقعة قيمة شئوته بذاتها .

الثاني : عنصر مادي : وهو يقوم في الاشارة الظاهرة التي يكتب بها التوقييع ، ويفيد بنوع خاص حقور الموقع مجلس العقد .

مكان التوقيع وزمانه :

لكى تعد الوثيقة صحيحة لا يكفي ان تقتن بالتوقيع ؛ بل يجب ان يحمل هذا التوقيع فى المكان اللازم فيه بحيث يشمل كل الوثيقة ولذلك يكون التوقيع على الوثيقة وصدور التصرف الذى تحويه من اهلل فى محله فى نهاية العقد او الوثيقة اى فى خاتمتها والتوقيع فى بداية الوثيقة او على هامشها او لى اى مكان اخر غير نهايتها على صدور التصرف من اهلل فى محله لا يعد كافيا ، اما الوثيقة التى لم تكف صفحاتها لتدوين محتويات التصرف ، وقد اكمل على الهامش باتجاه الطول فيصبح التوقيع فى نهايته على الهامش .

ولا يشترط ان يكون توقيع اطراف العقد جميعا فى زمان ومكان واحد وتعتبر الوثيقة دليلا على كل من وقع فيها ، ولا يحتج بها على من لم يوقعها من غير المتصرفين المشهود عليهم فيها ، ولو ذكر فى الوثيقة اسمه .

اصحاب التوقيعات فى الوثائق :

الشهود :

توقيع الشهود لازم لاثبات شخمية المتعاقدين (المتصرفين) اذا كان ناشب الحكم (الموثق) يجهل شخصياتهم ، وشهادتهم تصبح مفيدة فى بعض الاحوال لفصل النزاع ولكن الشهادة لاتعد تامة الا بالتوقيع عليها لان معنى التوقيع الاشتراك فى الفعل التوثيقى ، وخلق صفة الصحة على الوثيقة ، والشهادة على الوثائق هى شهادة على صدور التصرف من اهلل فى محله ، ثم هى ايضا شهادة على تدوين الوثيقة المشتملة على التصرف بمعرفة الشهود وفى حضورهم .

توقيع المتصرفين :

توقيع المتصرفين اصحاب العلاقة التعاقدية ضرورى لانه الطريقة التى يعبر بها هؤلاء عن رضاهم بمحتويات الوثيقة ولا يتبع عدم توقيعهم انتفاء المنفعة الرسمية للوثيقة فقط ، بل ايضا انتفاء قيمتها كمستند ، واذا كان التوقيع غير واضح اى غير مقروء فهو لا يفقد قيمته ، بل يؤخذ به كتوقيع واضح ، مسادام الموثق قد صادق عليه بعد ان تحقق من شخمية الموقع ، هذا ولم نصادف فى وثائق الداسة توقيعاً لحد المتصرفين الا توقيع الشيخ نور الدين على بن سليمان

الابشادى الواقف المتصرف فى وشيعة وقف بمحكمة الاحوال الشخصية بالقاهرة
برقم ٢٧٨ كذلك فى احدى وشائق البيع بلفظ " المنسوب الى فيه صحيح " وشيعة برقم
٦٤٩ بيع جديده بارشيف وزارة الاوقاف .

توقيع الموثق :

وهو نائب الحكم ، او خليفة الحكم العزیز (القاضى) او قاضى القضاة
ويوجد فى ثلاثة اماكن :-

- ١- التوقيع بالامر (ليسجل) فى بداية الوثيقة وفى باطنها .
- ٢- التوقيع بالعلامة فى ظاهر الوثيقة .
- ٣- الزم أو الناشير (التصديق على التوقيعات)

وتتصل دراسة توقيع الموثق بالامر (ليسجل) بد التسجيل فى الوثائق
واما دراسة توقيع الموثق بالعلامة ، فتتصل بدراسة التوثيق او الاشهاد فى الوثائق
العربية حيث يترك كاتب الوثيقة ، فى اثناء كتابته لها ثلاثة اماكن بياضاً
ليكتب الموثق فى الاولى علامته ، وفى الثانية التاريخ وفى الثالثة يكتب الحسبة
بخط يده بقلم جليل فى العصر المملوكى .

وتوقيع الموثق على نهاية الوثائق العربية هو الرقم (التصديق على توقيع
الشهود او تاشيرة القاضى الموثق) .

٣- الرقم (التصديق على توقيع الشهود) :

الرقم هو التصديق على التوقيعات ، وهو ليس الا وسيلة يقصد بها الاطمئنان
الى نتيجة معينه ، هى صحة التوقيعات ، لذلك كان التسجيل والشهر للوثائق غير
ممكن الا بعد التصديق على التوقيعات والاختام ، ويجب على الموثق قبل التوقيع
او الرقم (وضع تاشيرته) ان يستوثق من ذوى الشان والشهود الذين يصدق على
توقيعاتهم ، فاذا اتفق للموثق ان المتعاقدين يجهلون مدى ماتضمنته الوثيقة
من التزامات جهلا فاحشا يجعل رضاهم معيبا ، فيمكن الامتناع عن التصديق على
التوقيعات .

وفيما يتعلق بتوقيع المتعاقدين والشهود ، فالموثق يثبت فى العد فى عبارة ،
التصديق ان الحاضرين قد وقعوا امامه لانه المسئول عن توقيعهم ، وذلك يجسب

ان يتم التوقيع بعد تلاوة العقد مباشرة وفي مجلس العقد ، ويجب على الموثق ان يتأكد من توقيع جميع الحاضرين ؛ من متصرفين وشهود فاذا كان التوقيع بالامضاء وكان الامضاء غير واضح وصعب القراءة ، كما يحصل في كثير من الاحيان يكتب صاحب الامضاء اسمه بجانب امضائه ، واما فيما يتعلق بمعرفة الرقم في الوثائق فهو يختلف مراتب الشهود الاجتماعيه ، والاولى ان يرقم الموثق لكل شاهد برقم على حده ويكون وضعه تحت شهادة لشاهد وتوقيعه باسمه .

كتب المصطلح الوثائقي واهميتها

لم يمل الينا من وثائق الدواوين الخاصة بالدولة في العصور الوسطى الامسا حوته بطون الكتب التاريخية والادبية التي كتبت في العصور الوسطى ، والتي جمع بعض منها في الدراسات القيمة التي قام بها محمد حميد الله الحيدر ابادي في كتابه مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة وايضا ما قام به جمال الدين الشيال في كتابه " مجموعه الوثائق الفاطمية " ولا يمكننا دراسة الوثائق الواردة في كل من مجموعه الوثائق السياسية ولامجموعة الوثائق الفاطمية دراسة دبلوماسيته لان الدراسة الدبلوماسية تعتمد على دراسة الشكل الخارجي والشكل الداخلي والشكل الخارجي لا يدرس الا في اصول الوثائق كما ان هذه الوثائق الواردة في الكتابين المشار اليهما لا تعتبر وثائق ارشيفية بالمعنى الاصطلاحي المتفق عليه ولكن وصل الينا مجموعة من كتب المصطلح الوثائقي للوثائق العامة الصادره عن دواوين الدولة وهذه الكتب تفيدنا في رسم صور لما كانت عليه الوثائق في هذه العصور كما يمكن استعمال كتب المصطلح كاداة للتحقيق من صحة الوثائق التي تكتشف وتكون مورقة بفترة العصور وتمكن من نقد هذه الوثائق المتعلقة بالصادر من دواوين الدولة في العصور الوسطى .

ويجدر الاشارة الى المجموعه القيمه من الوثائق الموجوده في دير سانسكت كاترين واغلبها من الوثائق العامة الصادره عن دواوين الدولة وهي عبارة عن مناشير ومراسيم .

اما الاسباب التي ادت الى عدم وصول الوثائق الخاصة بدواوين الدولة فهي
العصر الوسيط فهي :

١- الحرائق : التي اصابته الدواوين التي تحفظ فيها الوثائق والسجلات ومنه
الحريق الذي اصاب الديوان الذي يحوى الوثائق في عهد عمر بن الخطاب ١٣ هـ .
٢٣ هـ رضى الله عنه في يوم الجماع ٨٢ هـ فقد حرق فيه الصندوق الذي يحوى كسب
كتب الرسول والمخالفات والمعاهدات التي تمت وحررت في عهد الرسول الى التباشر
والممالك المجاورة .

وايضا الحريق الذي اصاب ديوان الكتبخدا بالقلعة في رمضان ١٢٣٥ هـ يونيو
١٨٢٠ م قد اضاع كثير من الوثائق الهامة التي يرجع تاريخها الى العهد العثماني
قبل محمد على .

٢- الحروب والغزوات : التي اجتاحت المنطقة ابان العصور الوسطى .
المغول : ومنها الاعصار التتري الذي اكتسح اجزاء من اسيا بزمامة المغول
واحرق المغول بيت الحكمة في بغداد وقذف بما تبقى من التراث في النهر ولم
يرد هذه الغزوة الشرسة سوى هزيمتهم في عين جالوت .

المليبيون : اتلفت الحملات المليبية ذخائر لاتعوض من تراثنا الى جانب ما حمله
الغزاة معهم الى الغرب .

الاسبان : عمل الاسبان على تخريب وتدمير صروح العلم والدواوين عندما سقطت
دولة العرب والاسلام بالاندلس بين ايديهم .
العثمانيون : اما البنايا التي سلمت من التدمير والضياع وكانت مبعثرة في
الخزائن فحاء سلاطين آل عثمان ونهبوها وحملوها الى مراكز الشقافة في تركيا

ومنها الوثيقة التي كتبها الرسول الى رهبان دير سانت كاترين .

٣- الصراع المذهبي واختلاف نظم الحكم :
لم تنج بقايا التراث من معارك الصراع والفتن المذهبية فكان اصحاب
المذهب اذا تملكوا نفورا وسلطانا دمروا واتلفوا وحرقوا وثائق وكتب خصومهم
وكانوا يقومون بحرق ما يخص سابقينهم كلية لتعذر فحص الملايين منها ولقد سطوا

عسكر الايوبيون عند زوال الدولة الفاطمية على هذا التراث فحملوا منه ما حملوه وباعوه فى الاسواق بابخس الاشمان واتخذوا جلودها نعلا ولم ينج الا القليل من هذه الذخائر بفضل من تطوع بشراؤها صيانة للتراث .

٤- حركات الاستشراق :

لقد اخذت تتسرب الوثائق ضمن مواد التراث الى دول اوربا عن طريق قناصل الدول الاوربية والمستشرقين وعن طريق حراس الكتب وخدام دور العبادة لجهلهم بقيمة التراث ومنها ايضا اوراق البردى الموجودة فى جميع مكتبات العالم ومتاحفه

ومن اهم مصادر المطبخ الوشائقي

لوشائق دواوين الدوليه .

ابن الميرلي : امين الدين ابو القاسم علي بن منجب ت ٥١٢ هـ .

قانون ديوان الرئاسي .

كان الغرض من تأليفه التعريف بهذا الديوان وبسط نظام العمل به وهو صورة صادقة لبيان انواع العمل في ديوان الانشاء في العصر الفاطمي ذلك ان الفاطميين قد عونا بتسجيل دقائق اخبارهم وعملوا على الدعاية لعقائدهم من طريق سجلاتهم

محمد احمد حسين : الوثائق التاريخية ص ٦٥ .

ابن ماضي : ابو المكارم احمد بن مهذب بن منيا ت ٦٠٦ هـ .

قوانین الدواوین :

خلف لنا العهد الايوبي مرجعا هاما عن الدواوين المصرية وهو قواشين الدواوين
الذي شهد مولده عصر الانتقال من الفاطميين الى الايوبيين وورث من ابيه وجسده
رياسة ديوان الجيش ، ويعد ماكتبه ابن مماتي في كتابه تحريرنا للمكاتبات الدنيوية
في العصر الايوبي ولواء الحق انه قد ضاع الجزء الاكبر من هذا الكتاب اذ يحدثننا
المقريزي ان مابايدينا منه هو مختصر للكتاب الاولي ، وان فقدان الخمة اسباب
الاخيرة فبما لاهم مرجع عن ديوان الانشاء الايوبي .

ابن شيت القرشى ٦٢٥ هـ عبد الرحيم بن على القرشى :

معالم الكتابه ومغانم الامابه

تناول ابن شيت القرشى الرسائل الديوانية وصياغتها فشرح اجزاء الرسالة

والمصطلحات الديوانية وطرق تاريخ الوثائق .

ابن فضل الله المصري ٧٤٩ هـ :

التعريف بالمصطلح الشريف المسالك والممالك .

ولقد شغل ابن فضل الله العمري وظيفة صاحب ديوان الانشاء بمصر والشمام

ويعتبر هذا الكتاب مرجعا هاما عن ديوان الانشاء فى العصر المملوكى ولقد وضع

فيه ابن فضل الله العمري انواع الوثائق وحجم الورق المخصص لكل وثيقة ونوع

القلم الذى كانت تكتب به .

محمد احمد حسين : الوثائق التاريخية ص ٦٦ .

القلقشندي - ٨٢١ هـ، احمد بن على بن احمد ت ٨٢١ هـ

صبح الاعشى فى صناعة الانشاء

يعتبر الكتاب موسوعة واسعة تضم نماذج للوثائق فى العصور المختلفة

ويشتمل الكتاب على دراسة مفصلة لكل ما يتعلق بديوان الانشاء منذ نشأته الى وقت

الفراغ من تاليف الكتاب فى سنة ٨١٥ هـ ، لذلك فان الكتاب بالاضافة الى اهميته

التاريخية فهو يعطى صورة صادقة مفصلة لديوان الانشاء يكمل الصورة التى رسمها

ابن شيت فى عصر الايوبيين ، وابن فضل الله فى عصر المماليك عن ديوان الانشاء

وقد اشتغل القلقشندي بديوان الانشاء كما ناب فى الحكم وقد رتب الكتاب على

مقدمة وعشرة مقالات وخاتمه ونشرته دار الكتب المصرية فى ١٤ جزء .

" مصادر الشروط والوثائق "

وليس ادل على اهمية علم الوثائق او علم الشروط عند العرب من التاليف والكتابة فيه نظما كما حدث بالنسبة للنحو في " الفية ابن مالك ، " فقد نظم بعض مؤلفي علم الوثائق كتاباتهم ، امثال ابي بكر محمد بن عاصم الاندلسي الفرناطي (٧٦٠ - ٨٢٩ هـ) تحفة الحكام في نكت العقود والاحكام ، وقد قام كل من محمد بن احمد بن ميارة ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ ، وابو الحسن على بن عبد السلام التسوي ١٠٧٠ هـ ، في البهجة شرح التحفة ، وايضا محمد بن محمد التاودي في حلل المعاصم لبنت فكر ابن عاصم بشرح تحفة الحكام في نكته العقود والاحكام كما قام التسوي ومباريه والتاودي بشرح نظم لامية الزقاق وهو على بن قاسم بن محمد التحجبي الزقاق في الوثائق ايضا وكذلك نظم ابو زيد عبد الرحمن الفاسي بن عبد القادر الفاسي ١٠٩٦ هـ ، نظم " العمل الفاسي " .

وممن الف في مصطلح وثائق التمرقات الخاصه

ابن راشد القفصى ٧٢٣ هـ مؤلف الفائق في الاحكام والوثائق مخطوط المكتبة الوطنية بتونس ، واحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد الوائشريس التلمساني الفاسي ٩٩٤ هـ ، في كتابة المنهج الفائق والمنهل الرائق ، والمغنى اللائق باداب الموثق واحكام الوثائق مخطوط مكتبة الجامع الازهر وايضا احمد بن الحسن بن يوسف ابو الصباس بن عرضون ٩٩٢ هـ ، في مولفه " الكتاب اللائق لمعلم الوثائق دار الكتب الوطنية وممن الف فيه ايضا محمد بن احمد بن علي بن عبد الخالق شمس الدين السيوطى المنهاجى ٨١٣ - ٨٨٠ هـ مؤلف جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود .

وكتب علاء الدين ابي الحسن على بن خليل الطرابلسي الحنفى ٨٨٢ هـ معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام وابن بن فرحون ابراهيم بن على بن محمد بن ابي القاسم بن محمد البمرى ابن فرحون ٧٩٩ هـ تيمرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الحكام .

ولقد امر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في سورة البقرة اية المداينة ٢٨١ - الناس بكتابة الديوان للتحرز والاحتياط فقال تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يآب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس

منه شيئا فان كان الذى عليه الحق سفيها او فجعا او لا يستطيع ان يملئنى فليملئ
 وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يَجِدُوا رجلين فرجل وامرأتين
 ممن ترضون من الشهداء ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ولا ياب الشهداء
 اذا ماعوا ولا تسموا ان تكتبوه فقيرا او كسيرا الى اجاده ذلكم اقسط عند الله
 واقوم للشهادة وادنى الا ترتابوا الا ان تكون تجاره حافره تدبرونها بهيئكم
 فليس عليكم جناح الا تكتبوها واشهدوا اذا تباعدتم ولا يفسر كاتب ولا شهيد وان
 تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم .

ولقد وصل البينا الكثير من ورائق التصرفات الخاصة بين الافراد من المصنوع
 الوسطى وهى خاصة بالبيع والشراء والاستبدال والوقف ولقد عثر عليها فى وزارة الاوقاف
 وفى محكمه الاحوال الشخصية وغيرها .

دراسات الوثائق العربية

ومن الذين اهتموا بدراسة البردى العربى الأستاذ ادولف جروهمان Adolf

Grohmann فقد نشر المجلد الاول من السلسلة العربية *Corpus Papyrarum Rahnari* وقد نفذت طبعته

منذ زمن بعيد وكذلك نشر الأستاذ كرايتشك (أستاذ جروهمان) مجموعة من اوراق
البردى العربية فى مجموعة رينر ١٨٩٤م وعمل بعد ذلك المرحوم ادولف جروهمان
فى نشر مجموعات البردى العربى وفى دراساته العميقة فى هذا الفراغ .

وقد نشر ستة اجزاء من اوراق البردى مجموعة دار الكتب المصرية وترجم

منها الجزء الاول والثانى الى العربية بعنوان *Arabic Papyrai in the Egyptian Library*

وقد كان الأستاذ جروهمان يعمل فى جامعة براغ فى تشيكوسلوفاكيا استاذاً
للفات السامية والثقافة الشرقية وبعث له Mortiz الأستاذ مورتن مدير دارالكتب
المصرية ببعض صور رسمية لبرديات لم يستطع جروهمان وصفها جيداً وحضر سنة ١٩٢٥ ،
بعد الحرب العالمية الاولى بمساعدة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومعهد الدراسات
الشرقية فى براغ وعاش جروهمان بين كنوز البردى العربى فى دار الكتب المصرية
واستعان بالاراء القيمة التى ادلى بها الاخصائيون بعد ذلك فى علم البردى
فى مؤتمر المستشرقين المنعقد فى مدينة ليدن فى هولندا سنة ١٩٣١ ، فى تفهم
الرموز وتوضيحها ومنذ ذلك الحين عكف جروهمان على دراسة هذه المجموعات
النفسية من اوراق البردى العربية بدارالكتب المصرية حيث عير على ٧١ طراز ،
(بروتوكول) نشر بعضها كما عثر على بعض الوثائق الفقهية البردية (البردى
بعضه وثائق وليس كله) خاصة بالعنق والزواج - الميراث - الملكية - الاجراس -
كراة - زراعة - عقود عمل - عقود بيع - ايصالات - برديات متعلقة بالنظام المالى
والادارى .

وبرج الفضل فى انشاء وجمع واقتناء مجموعة البرديات فى دارالكتب المصرية
الى الأستاذ برنارد مورتن عندما كان مديراً لدارالكتب المصرية وهى عبارة عن
خطابات ومراسلات مكتوبة على برديات فى غاية الاهمية عثر عليها فى كوم اشفواو
من عهد الامير قرة بن شريك والى مصر فى عهد الوليد بن عبد الملك وقد نشر
الأستاذ مورتن بعض الاوراق البردية فى كتابه *Arabic palaeography*

وقام الدكتور الدالى بعمل رسالة دكتوراه عن البرديات فى دار الكتب المصرية
التي لم يتناولها الاستاذ ادولف جروهمان .
محمد حميد الله الحيدرابادى .
مجموعة الوثائق السياسية ، فى العهد النبوى والخلافة الراشدة القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤١ .

يحتوى هذا الكتاب على قسمين القسم الاول، يشتمل على الوثائق التى تتعلق
بالعهد النبوى اما القسم الثانى على وثائق من عهد الخلفاء الراشدين .
ويذهب المؤلف الى انه من غير الممكن ان نفهم الحياة السياسية فى عصر من
العصور الا بمراجعة الوثائق الرسمية التى تتعلق بذلك العصر ، لان الوثائق
تعتبر من اجل المآخذ للحقائق التاريخية حتى يتشأن لنا فهم العصر الذى ندرسه
فهما صحيحا ، ولا يقال ان الرواية الشفوية هى وحدها التى اعتمد عليها فى اوائل
الاسلام اذ ان المسلمين قد أمروا ان يكتبوا جميع ما فيه حقوق العباد ويستشهدوا
عليه فان " ذلك اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا " ومن ثم يكتب
النبي - صلى الله عليه وسلم - جميع المخالفات والمعاهدات مع القبائل والملوك
غير ما كتب اليهم من المراسلات ، ويقال ان امير المؤمنين عمر رضى الله عنه
كانت عنده نسخ العهود والمواثيق ملء صندوق ، ولكنها احترقت حين احترق الديوان
يوم الجماجم سنة ٨٢ للهجرة ، والذي بقى بعد ذلك قضت عليه صروف الزمن وغسار
التتار .

ولم يمل اينما الا اصل اثنتين او ثلاث اولها كتاب النبي محمد صلى الله
عليه وسلم - الى المقوقس الذى وجده المستشرق الفرنسى بارتيلمي فى كنيسة قىرب
اخميم فى مصر ، والوثيقة الثانية هى كتاب النبي الى المنذر بن ساوى وقس
نشر فلا بشر المستشرق الالمانى صورتهى واما الثالثة فهى كتاب النبي الى النجاشى
الذى نشره الاستاذ دىلوب الانجليزى .

مراد كامل :

فهرست مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين - ٢ ج القاهرة ١٩٥١ .

وقد قام الاستاذ الدكتور جمال الدين الشيال بنشر مجموعة الوثائق الفاطمية وهي في الواقع صور من الوثائق جمعها من امهات الكتب التاريخية ودرسها من الكتب التاريخية الادبية الخاصة بالتاريخ الاسلامي مثل " حسن المحاضرة في اخبار الادبية الخاصة بالتاريخ الاسلامي مثل " حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة للسيوطي وكتاب صبح الاعشى في صناعة الانشاء للقلقشندي وكتاب الاشارة لمن نال الوزارة لابن الصيرفي وكتاب اتعاض الحنفيا باخبار الاشعة الخلفاء للمقريزي وذييل تاريخ دمشق لابن القلانسي ومفرج الكروب في اخبار بني ايوب لابن واصل والروضتين في اخبار الدولتين لابي شامة والنجوم الزاهرة في اخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي وهذه الوثائق ، التي حواها كتاب الشيال غير ارتيفيك بالمعنى الدقيق وغير اصلية جمعها من كتب التاريخ .

وهناك دراسات فردية متقطعة غير مستمرة على نطاق ضيق ومنها الدراسة التي قام بها الدكتور Myer في لندن ١٩٣٨ حيث نشر جزء من وثيقة وقف السلطان قايتباي بارشيف وزارة الاوقاف برقم ٨٨٦ والتي هي عبارة عن صورة بعنوان
The Building of Kaytbai as Discribed in Indoment
ومنقولة من النسخة الرق رقم ٨٨٨ بنفس الارشيف من الاصل الورقي نشرها ماير في ٨٧ صفحة دون تحقيق او تعليق على نشر النص وهو موضع اعجاب وتقدير واهتمام لكل المشتغلين بالوثائق والاشار ومهما يكن من امر فهو عمل يشكر عليه وبالرغم من ان هناك اخطاء وقع فيها وقد وعد بنشر Glossary للمصطلحات الفنية الموجودة في الوثيقة ولكنه لم يفعل .

وقد قام الاستاذ برنارد موريس Bernard Moritz في عام ١٩١٨ بنشر مرسومات من عصر السلطان قايتباي .

وكذلك نشر Alex Moberg اكسيل موبرج في عام ١٩١٨ بعنوان "وثيقتي وقف مصر يتبين " ترجعان الى ٦٩١ هـ . ومن الذين اهتموا بدراسة الوثائق لسي العمور الوسطي برنارد لويس Bernard Lewis لقد كتب مقالا في Journal Asiatatic Society بعنوان
The Ottoman Archives as a source of the History of Arab Lands

ولقد وضع في بحثه هذا اهمية الارشيف العثماني في دراسة تاريخ السـودول العربية التي خفـة للعـثمانـيين .

ولقد استفاد على مبارك عند تاليفه الخطط التوفيقية من وثائق الوقف عندما كان وزيرا للاوقاف .

وكذلك استفاد الدكتور ابراهيم سلامه من عدد قليل من وثائق الوقف المحفوظة في ارشيف الاوقاف في بحثه الببليوجرافي عن التعليم في مصر وهي على سبيل الحصر اربعة وثائق واحدة للامير الناصري والسلطان حسن ابن قلاوون وبرساي والاشرف قايتباي .

وقد نشأ الاستاذ الدكتور / احمد دراج وثيقة السلطان برساي وحمل عليها بها على درجة الدكتوراة وهذه الوثيقة محفوظة في دار الكتب المصرية وهي صورة صغيرة وموجزة جدا من وثيقة السلطان برساي ويوجد لها تفصيل قيم وهام في نسخة اخرى برقم ١٧٣ محفوظة في دار الوثائق ضمن مجموعة المحكمه الشرعية .

البحوث والدراسات التي قام بها د. عبد اللطيف ابراهيم على حمل على جائزة الدولة التقديرية .

- ❑ دراسات تاريخية واشية في وثائق من مصر الفوري ، رسالة دكتوراه ١٩٥٦
- ❑ التوثيقات الشرعية والاشهاديات في ظهر وثيقة الفوري .
- ❑ مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧ .
- ❑ وثيقة السلطان قايتباي " دراسة وتعليق " .
- ❑ سلسلة الدراسات الوثائقية - ٢ - المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية المنعقد في مدينة فاس نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
- ❑ وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي الجمدار ، دراسة ونشر وتحقيق مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ .
- ❑ من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، وثيقة استبدال .
- ❑ مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ٢٥ ج ٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ .
- ❑ من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، خمس وثائق شرعية مجلة جامعة ام درمان الاسلامية عدد ٢ لسنة ١٩٦٩ .

- ❖ وثيقة بيع ، دراسة ونشر وتحقيق ، مجلة كلية الاداب مجلد ١٩ عدد ، ديسمبر ١٩٥٧ .
- ❖ وثيقة الامير اخور كبير قراقا الحسينى ، نشر وتحقيق، مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .
- ❖ من وثائق دير سانت كاترين ، ثلاث وثائق فقهية ، مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢٥ ج ١ ، مايو ١٩٦٣ .
- ❖ نمان جديدان من وثيقة الامير صرغتمشى ، مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة مجلد ٢٨ سنة ١٩٦٦ .
- ❖ دراسات فى الكتب والمكتبات الاسلامية ، القاهرة دار مطابع الشعب ، ١٩٦٢ ،
- ❖ الوثائق فى خدمة الاثار - كتاب المؤتمر الثانى للاثار فى البلاد العربية سنة ١٩٥٧ .
- ❖ الوثائق القومية المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراثة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية دمشق ١٩٧٢م .
- ❖ دكتور حسن على حسن الحلوة ، الدبوماتيقا مجلة اداب القاهرة مجلد ٢٧ ، مايو ، ديسمبر عام ١٩٦٥ .
- ❖ ولقد قام الدكتور محمد امين بدراسة للوقوف والخدمات الاجتماعية من واقع الوثائق التاريخية . والواقع ان المحال متسع وفيصح للدراسات المبكرة والاصلية التى ينسبها القيام بها مستقبلا .

علم الوثائق العربية في ضوء المصطلحات الحضارية العربية والاوروبية

لايستطيع المرء ان يوفى الوثائق العربية في العصور الوسطى حقها الا اذا اوضحنا مدى ماوصلت اليه الحضارة العربية من تقدم وازدهار وماكانت عليه الحضارة الاوروبية في ذلك الوقت .

وبيضيق بنا المقام عن ذكر الاضافات والنتائج العلمية التي شمل اليها العلماء العرب الانذاذ ، خلال الفترة من ق ١٠ م ، الى ق ١٣ م ، في ميادين العلوم النظرية والتطبيقية ، ولقد استهلمت جميع الحركات الفكرية التي قامت في اوروبا لاسيما نهضة القرن الثاني عشر الميلادي ، والنهضة الاوروبية الحديثة التراث العربي فعندما ظهرت الجامعات الاوروبية منذ ق ١٢ م كان التراث والعلوم العربية يشكّلان فيها معظم مناهج الدراسات العليا المتخصصة سواء اكانت علوم نظرية ام تطبيقية وظل الحال كذلك حتى مرحلة متاخرة ، وربما الى ما بعد القرن السابع عشر الميلادي ومما ساعد على ذلك سياسة التسامح الاسلامية التي ساعدت على ظهور المستعربين الذين مهروا في الثقافة العربية ونظموا الشعر بها . ولم يتعلموا العربية لكن يدحضوها بل لكي يكتسبوا نطقا عربية سليما .

ولم يكن اقبال الغرب على العلوم العربية وليد الجوار او اشتباك المصالح فحسب ، كما لم يكن وليد ضغط القوة الاسلامية سياسيا او عسكريا بدليل ان هذا الاقبال لم يزد ولم يتضاعف ولم يوت ثماره الا بعد ان ضعفت قوة العرب السياسي والمسكرية في الارض الاوروبية .

وهناك عوامل كامنه في الحضارة الاسلامية ادت بالغرب الى الاخذ بعناصر الحضارة العربية وهى :

- ١- قوة الحضارة الاسلامية واصالتها .
- ٢- التسامح الذى درج عليه المسلمون في فتوحهم وسياستهم .
- ٣- سياسة العرب في الاندماج والمصاهرة في اسبانيا ومقلية .
- ٤- تخلف اوروبا وحاجتها الى علوم العرب وفتوحهم .

ولقد اتخذ الفكر العربي الاسلامي معابر ثلاثة الى العالم الغربي الاوربي،
بالإضافة الى التجارة - وهي اسبانيا وقلبية وجنوب ايطاليا ، وذلك من طريق
الترجمة وعن طريق الزيارات التي قام بها العلماء الاوربيون الى بلاط الامراء
المسلمين .

فصنما سقطت طليطلة عام ١٠٨٥م في ايدي الاسبان ازداد تدفق طلاب العلم من
مختلف بلدان غرب اوربا على اسبانيا الاسلامية للاستفادة من الدارسات الاسلامية
فشطت حركة الترجمة نشاطا منقطع النظير وفي عام ١١٣٠م ، انشئت مدرسة للترجمة
في طليطلة بعناية ريموند رئيس الاساقفة واخذت تترجم الى اللاتينية اشهر مؤلفات
علماء العرب خلال ق ١٢، ١٣، ١٤م .

فالى العرب وحدهم - لا الى رهبان القرون الوسطى ممن كانوا يجهلون حتى وجود
اللاتية ، يرجى الفضل في معرفة علوم الاقدمين ، وحفظ التراث اليوناني ، وذلك
لان اوربا كانت تتخبط في ظلمات الجهل كما يقال وكان الشعوب الاوربية لاتزال
تحاول محاولتها الاولى للخروج من العصور المظلمة ، وتسابت الشعوب الاوربية
للاخذ من علوم العرب وترجمتها للافادة منها .

والسبب في تاخر اوربا انها كانت تترزح تحت سلطة البابوات ينصرفون فيها
باهوائهم ويتحكمون في الارواح والاشباح والناس تائهون كما قال دوزي : في ظلمات
الجهالة وكان اهل الطبقة العليا في اوربا اميين لايقراون ولايكتبون وكانت المراكز
العلمية الوحيدة في بلاد الغرب ابراجا يسكنها سادة يفاخرون عبارة عن رهبان
فقراء جهلة يقضون الوقت بالتكسب في ادبرتهم بنسخ كتب في مسائل لاتتمل بتطوير
العلم وترقيته وانصب تفكيرهم على ماعرف باسم الخلاص الروحي للانسان .

ولقد كان شارلمان اعظم ملوك اوربا وصاحب فرنسا وجرمانيا وشمالي ايطاليا
اقرب الى الامية وهو معاصر للرشد وذكر روبرتسون انهم عثروا على عدة قوانين
ووثائق صادرة من اهل الطبقة الاولى من الاميان يستدل منها انهم كانوا اميين،
ولذلك كانوا يعمدون الى وضع صرة الصليب على الوثائق الصادرة عنهم ، بسبب ان
هريون اعظم قضاة الدولة كان اميا وكان وجسليين رئيس الجيوش الفرنسية في ق ١٤
واعظم رجال عصره اميا وكان كل من يطلب منمبا يسال ان كان يقرأ الانجيل .

ووصف هذه الفترة بالعصور المظلمة ، وليس حديث العهد ، وانما كتبها أوريبا في القرن السادس عشر الميلادي هم الذين نُعتوها بذلك لتشمل العصور الوسطى حتى قبيل النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي .

هذا بينما بلغت حضارة العرب في القرنين ٤٠٣ هـ / ١٠٠٩ م ذروتها في الازدهار فليقد كانت مصر وشارس وبغداد والبصرة وسمرقند ودمشق والقيروان وقرطاطة وقرطيبه هي المراكز العظيمة للعلم ، وماكان في بلاد الاسلام مدرسة ولجامع ولابلد ولادار كبرى تخلو من خزائن الكتب مسيلة على المطالعين ، حتى كان في بلاد الاندلس الاسلامية سبعون مكتبة عامة هذا مع عشرة المخطوطات في ذلك العصر حتى كان معظم سكان لسيانبا يقرأون ويكتبون وكان ولاية الاقاليم الاسلامية والوزارة يناقشون السلاطين في اعلاء مقام العلم والانفاق على بيوتهم ، فقد انفق وزير السلطان نظام الملك ماكنى ألف دينار في السنة على مدرسته وكان وكان فيها ستة الاف تلميذ منهم اربع اعظم علماء المملكة وابن اقر المناع غير ان ابن الفقير كان ينفق عليه من ريع المدرسة ، وابن النسي يكتفى بمال ، ابيه ، اما المعلمون فكانوا يتقاضون رواتب وانسرة .

ولقد بلغت الحضارة الاسلامية ذروتها في الاندلس في النصف الثاني للقرن ١٠ م عندما أصبحت قرطبة عاصمة الخلفاء الامويين من اعظم مدن العالم المتحضر وسكنها مليون نسمة ، وصارت الرقعة الاسلامية تزدهر بحضارتها على كل حضارة سبقتها لانها خلاصة حضارات مختلفة ، ولامرأ في ان لذلك اثرا كبيرا في الفقه الاسلامي الذي بلغ قروته في هذه الفترة .

ومن المبادئ الملم بها الطلة القوية بين علم الوشائق (الشروط) ففى العصور الوسطى والقانون بمفة عامه والشرعة الاسلامية بصفة خاصة ، وذلك لانعلم الوشائق (علم الشروط) فرعا من فروع الفقه الاسلامي فلا شك انه قد تاشر بما اصاب الفقه من الازدهار في عصور ازدهاره اذا اشتغل بالتأليف فيه كبار ائمة الفقه الاسلامي معن هم افقه اهل زمانهم ومن فاقوا معاصريهم في تصانيفهم ، وسعة علمهم وكثرة فهمهم ، ومن الف وصف في الوشائق والشروط والحجج والمحاضر والسجلات كل من هلال الراى ، ت ٢٤٥ هـ ، وابو جعفر احمد بن عمران قاضى الديار المصرية ت ٢٨٠

واحمد بن عمر بن مؤيد الشهير بالخصاف ت ٢٦١ هـ وابو عبد الله محمد بن سماعيل التميمي ت ٢٢٢ هـ وابو اسحق ابراهيم بن احمد المروزي ت ٢٤٠ هـ ، وابو جعفر احمد بن محمد بن سلامه الازدي الطحاوي ٢٢٠ - ٢٢٢ هـ ، وقتيبة بن زياد وابو زيد الشروطي وابن موهل والامام ابو عبد الله محمد بن ادریس الشافعي ت ٢٠٥ هـ ، وابو العباس بن رجا ، وابن دقيقار الهمداني ، وداود بن علي ت ٢٧٠ هـ ، وابو جعفر محمد بن يزيد بن خالد الطبري الايلي ت ٢٩٠ هـ ، ويحيى بن بكر والفري وابي الحسن الاشعري ، ومحمد بن احمد بن سهل السرخسي ت ٤٨٢ هـ في كتابه المبسوط ومحمود بن احمد بن عبد الصريز ابن عمارة بن ماره البخاري برهان الدين المرفياني ٥٥١ - ٦١٦ هـ ، مؤلف ذخيره الفتاوى (والجزء السادس منه هو الخاص بالوثائق) وعلاء الدين ابو الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي قاضي القدس الحنفي - ٨٤٤ هـ مؤلف معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام .

ولقد اشتغل علماء الفقه الاسلامي ممن صنفوا في علم الشروط والوثائق امثال ابي جعفر الطبري المحدث المورخ المشهور ، والامام محمد بن ادریس الشافعي امام الشافعية والاصطخري وداود بن علي ، وابي جعفر الطحاوي والخطيب البغدادي المورخ المحدث المشتغل بعلوم الحديث . هؤلاء الفقهاء المحدثين - في فترة الاجهاد في الفقه الاسلامي - لابد ان يكونوا قد طبقوا ما يجي في علم الحديث على الوثائق ، وذلك بنقدتها وتحقيق نصوصها ، لمعرفة الصحيح من الزائف فيها لدقة التحري المعروفة عنهم وذلك لان الحديث ما هو الا علم بقوانين يعرف بها احوال السند والتمتن وموضوعه السند والتمتن ، وغايته معرفة الصحيح من غيره ، والمقصود منه تحقيق مبادئ المتن .

ولقد اتخذ الفقهاء المسلمون من شكل الوثيقة ومبلة لنقدتها والتحقق من الوثائق الصحيحة والمزورة وذلك باستعمال خصائص الوثيقة الخارجية في نقدتها وهي المادة التي كتبت عليها وكتبت بها والاختام والتوقيعات وطريقة الاخراج كما استخدم الفقهاء والمسلمين الوثائق والشواهد التاريخية الموجودة بالوثائق في نقدتها والاستدلال على صحة الوثائق وسلامتها .

واذا معنا النظر في اجزاء الوثائق العربية التي عثرنا عليها نجد تقسيم اجزائها هو نفس التقسيم الذي اوردته Giry : Manuel de Diplomatie Paris, 1925

عن تقسيم Von Sichel الالمانى لاجزاء الوثيقة .

البروتوكول الافتتاحي والملب والبروتوكول الختامي هذا بالإضافة إلى المشايخ والتطابق بين الفقرات الختامية بين ما أورده جيري وماهى عليه وثائقنا العربية ، مما يؤكد الصلة القوية بين علم الوثائق العربية ، وبين علم الوثائق الأوربية مع العلم بان Jean Mabillon ١٦٣٢ - ١٧٠٧م هو أول من وضع أسس علم الوثائق الأوربية في كتابه القيم De Replomatica الذى ألفه قديماً بين عامي ١٦٨١ - ١٧٠٤ م وضمنه أسس نقد الوثائق والتحقق من صحة تواريخها ، وتحقيق المخطوطات ، وأسس علم الكتابه .

Mabillon

ولاشك ان الوثائق التى وصلتنا من العصر المملوكى تسبق ظهور مابيلون لان العصر المملوكى ينتهى ٩٢١هـ / ١٥١٧ م وفى فترة الحكم المملوكى تمكنت روح التقليد فى الفقه الاسلامى من نفوس العلماء الفقهاء ، وكان لايجوز لفقيه ان يختار ولا ان يرجح ، ولاشك ان تلك الروح التقليديه التى سادت بين فقهاء الشريعة الاسلاميه فى العصر المملوكى المتأخر والتى ابتدأت عندما تركت جهود الفقهاء على نصره مذاهب ائمتهم قد سمعت الوثائق العربية بصيغة التقليد والاتباع فى الصياغة ، وذلك لانها فرع من فروع الفقه الاسلامى وعلى ذلك ترجع هذه الصيغ الوثائقيه الفقهية التى وردت فى الوثائق - لكى تكون مرعياً فيها الضوابط الشرعيه ، ومحركة على الاوضاع الشرعية والقوانين المحركة المرمية الى القرنين الثالث والرابع الهجريين وربما قبلهما وعلى ذلك لم تأخذ الوثائق العربية صيغها او اجزاءها عن الوثائق الاوربيهة .

ويذهب المستشرق الاسبانى لويس سيكودى لوشينا الى ان كتب الوثائق والشروط العربية كانت واسعة الذبوع عظيمة الازدهار فى اسبانيا الاسلاميه ، ولقد تطورت هذه التاليف الشرعية تطوراً فائقاً وتقدم هذا اللون من الكتابة الفقهيه تقدماً عظيماً وانتشرت انتشاراً واسعاً فى جميع انحاء اسبانيا الاسلاميه ، وقد بدأ التوسع فيها منذ القرن ١٠ م حيث بدأت العناية بها وهى تطلعنا على ما جرى العمل به من التقاليد الفقهية السائدة فى مختلف مناطق وجهات الاندلس العربى الاسلامى حيث عاش مولفوا كتب الوثائق وباشروا وظائفهم .

ويذهب ابن عربي في رحلته التي استغرقت عامين فيما بين ١٠٧٨ هـ ، ١٠٨١ هـ ،
 ١١٨٢ - ١١٨٥ م ، الى ان بعض ملوك صقلية قد استعملوا علامة عربية للتوقيـع
 بها على مكاتباتهم ومنهم الملك وليم الثاني ملك صقلية الذي كان يقرأ ويكتب
 بالعربية وكانت علامته : الحمد لله حق حمده " وكانت علامة ابيه " الحمد لله
 شكر لا نعمه " .

ويفتح ايضا من وثائق ديوان التحقيق في صقلية في القرن ٦ هـ التي اوردها
 المستشرق الصقلي Savatore Cusa شيوخ الاعتماد على الوثائق العربية فـسـى
 المعاملات حتى بين غير المسلمين I Diploma Graci ed Arabi di Sicilia

ويذهب الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١م - ١٨٧٣م الى ان " العلوم الحكمية
 العملية التي يظهر الان انها اجنبية هي علوم اسلامية نقلها الاجانب الى لغاتهم
 من الكتب العربية ولم تزل كتبها الى الان في خزائن ملوك الاسلام كالخبره بل لازال
 يقرأها ودراستها من اهل اوربا حكماء الازمنة الاخيرة " وفي مكان اخر من نفس
 الكتاب .

يذهب الى ان " من امعن النثر في كتب الفقه الاسلامية ظهر له انها لا تـخلـو
 من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية حيث بوبوا للمعاملات الشرعية
 ابوابا مستوعبة للاحكام التجارية كالشركة والمضاربة والقرض والمخابرة والحارسة
 والملح وغير ذلك ولا شك ان قوانين المعاملات الاوربوية استنبطت منها كالفنـجـه
 التي عليها مبنى معاملات اوربا " .

وتذهب المستشرقه الالمانية المعاصرة سيجر يدهونكه
 في كتابها " شمس الله على الغرب " الى : " ان اوربا تدين للعرب والحضارة العربية
 وان الدين الذي في عنق اوربا وسائر القارات الاخرى للعرب كبير حـداه وكان يجب
 على اوربا ان تعترف بهذا المنبع منذ زمن بعيد " .

واذا كانت الظروف الحضارية التي احاطت باوربا جعلتها لاتعطى الحضارة
 العربية شيئا من العلوم في العصور الوسطى ، بل اخذت من ينابيع الحضارة العربية
 في تلك العصور ، واذا كان علم الوثائق قد ازدهر في البلاد العربية في العصور

الوسطى ، بل اخذت من ينابيع الحضارة العربية في تلك العصور ، واذا كان علم الوثائق قد ازدهر في البلاد العربية في العصور الوسطى بما فيها اماكن عبور العلوم الى اوربا وهى اسبانيا ومغربيه وجنوب ايطاليا ، فان ماذهب اليه المستشرق لويس سيكودى لوثينا الاسبانى وابن جبير والمستشرق الصقلالى ، ورفاعه رافع الطهطاوى وسيجيريد هونكه يجعل اخذ اوربا لعلم الوثائق عن العرب في العصور الوسطى امر لاشك فيه .

قائمة

مصادر ومراجع الدراسة

أولا : المخطوطات :

١- المنهاجى الاسيوطى (أبى عبدالله محمد بن شهاب الدين أحمد ٨١٣ - ٨٨٤ هـ)

٢- (محمد بن أحمد ت)

• شرح على الامية ابن القاسم الرزاق فى احكام القضا .

(مخطوط بمكتبة الجامع الازهر بخط مغربى برقم ٢٢٧٠ فقه مالك)

٣- (أحمد بن يحيى بن محمد بن عبدالواحد بن على ت ٩١٤ هـ)

(المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بسآداب

الموثق وأحكام الوثائق) .

(مخطوط بخط مغربى بمكتبة الجامع الازهر)

ثانيا : مخطوطات مجهولة مؤلف :

١- التقييد اللائق لمعلم الوثائق .

(ومخطوط بدار الكتب المصرية بخط مغربى)

٢- رسالة العدالة :

(مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٢٣٠ ت) .

٣- فتح الجليل الصمد وشرح التكميل والمعتمد المعروف بالعمليات العامة .

(مخطوط بخط مغربى دار الكتب المصرية)

ثالثا : الكتب المطبوعة :

١- أحمد ابراهيم ابراهيم :

العقود والشروط والخيارات مجلة القانون والاقتصاد السنة

الرابعة عدد ٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

- ٢- _____
المعاملات الشرعية المالية . القاهرة . المطبعة
السلفية ، ١٩٣٦ .
- ٣- _____
طرق القضاء في الشريعة الاسلامية . القاهرة ،
المطبعة السلفية ، ١٣٤٧ .
- ٤- أحمد أبو الوفا
المرافعات المدنية والتجارية ط ٦ . القاهرة ،
دار المعارف ، ١٩٦٢ .
- ٥- أحمد المزيـري
الخطوط والتوقيعات المزورة . القاهرة ، مطبعة
مصر ، ١٩٥١ .
- ٦- أحمد فتحي سـرور
أصول قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية
العامة للجريمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية
١٩٧٢ .
- ٧- أحمد نشـأت
رسالة الاثبات في التعهدات ط ٦ القاهرة ، دار
الفكر العربي ، ١٩٥٥ .
- ٨- إدوارد عيـد
قواعد الاثبات في القضايا المدنية والتجارية .
بيروت ، مطبعة بيروت ، ١٩٦١ .
- ٩- أنور محمود عبد الله
قصة الورق . القاهرة ، دار القلم (د . ت) .

- ١٠- ابن الصيرفي
قانون ديوان الرسائل ، مطبعة الوعظ ، ١٩٠٥ .
- ١١- ابن اياس (محمد بن احمد بن اياس الحنفى المصرى ت ٩٣٠ هـ)
بدائع الزهور فى وقائع الزهور . المطبعة الاميرية
١٣١٢ هـ ج ٣ ، ط ٢ دار احياء الكتب العربية ،
١٩٦١ ج ٥ .
- ١٢- الانصارى (أبى يحيى زكريا ٨٢٥ - ٩٢٥ هـ)
فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب . القاهرة ،
دار احياء الكتب العربية (د . ت) جزءان .
- ١٣- التسولى (أبى الحسن على بن عبد السلام ت ١٠٧٠ هـ)
حاشية على شرح محمد التاودى على لامية الزقاق .
تونس ، المطبعة التونسية ، ١٣٠٣ .
- ١٤- البهجة فى شرح التحفة . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ جزءان .
- ١٥- الناودى (محمد بن محمد ١١١١ - ١٢٠٩ هـ)
حلى المعاصم لبنت فكر بن عاصم . القاهرة ،
المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ ج ٢ .
- ١٦-
شرح على لامية الزقاق . تونس ، المطبعة التونسية
١٣٠٣ هـ .
- ١٧- توفيق شحاتة
مبادئ القانون الادارى ، القاهرة ، دار النشر
للجامعات ، ١٩٥٤ .
- ١٨- جمال الخولى
وثائق الاستبدال ، رسالة ماجستير ، آداب
القاهرة .

١٩ - جمال جرجس يوسف

القضاء في العصر المملوكي (رسالة ماجستير
أجيزت من كلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٢) .

٢٠ - جواد علي

تاريخ العرب قبل الاسلام - ج ٣ الفقه الاجتماعي
والثقافي . بغداد ، مطبعة المجمع العلمي
العراقي ، ١٩٥٩ .

٢١ - حامد مطرسان

القانون الدولي العام في وقت السلم ، ط ٥ ،
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

٢٢ - حسن عثمان

مصر العثمانية (بحث في كتاب) المجلد في
التاريخ المصري . القاهرة ، البابي الحلبي ،
١٩٤٢ . (نشرة حسن ابراهيم حسن) .

٢٣ - حسين علي الاعظمي

احكام الاوقاف . بغداد ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٩ .

٢٤ - حسن علي حسن الحلو

الدبلوماسية . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة
مجلد ٢٧ ج ١ ، ٢ مايو ، ديسمبر ، سنة ١٩٦٥ .

٢٥ - حسين المؤمني

نظرية الاثبات ج ٢ الشهادة - القاهرة ، دار
الكاتب العربي ، ١٩٥١ .

٢٦ - الحفكي (محمد علاء الدين ت ١٠٨٨ هـ)

شرح الدر المختار . القاهرة ، مطبعة الواصف
(د . ت) ٢٠ جزء .

۲۷۔ الخرشى (أبو عبد الله محمد)

شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الفـيـهـاء
سيدى خليل . القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ،

• 21317

٢٨- ابن خلدون (عبد الرحمن ت

المقدمة ، القاهرة ، مطبعة النقدم ، ١٣٢٢ هـ .

۲۹۔ زامبیا اور

معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ
الإسلامي ترجمة زكي محمد حسن ، وحسن أحمد محمود
القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٢-

۳۰۔ زکی الدین شعبان

أصول الفقه الإسلامى ، القاهرة ، دار النهضة

العربيلا ١٩٦٨٠

٣١- زكى عبد المتعال

تاريخ النظم السياسية والاقتصادية على الأخص
من الوجهة المصرية . القاهرة ، مطبعة نوري ،

• 1970

۳۲- زینب طلعت

دراسة ونشر لبعض وثائق الوقف العثمانية لدى
مصر ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ،

• 1970

۳۳- زینب محفووظ

وشائق البيع ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة
التطور الدبلوماسي لمراسيم دير سانت كاترين
رسالة ماجستير ، آداب القاهرة •

- ٣٤ - السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ٩٠٢ هـ)
الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . دمشق ،
مطبعة الترقى - ١٣٤٩ هـ .
- ٣٥ - السرخسى (ابن سهل ت ٤٨٣ هـ)
المبسوط . القاهرة ، مطبعة السعادة (د . ت)
٣٠ جزء .
- ٣٦ - سعيد عبد الفتاح عاشور
العصر المماليكى ، فى مصر والشام ، القاهرة ،
دار النهضة العربية ١٩٦٥ .
- ٣٧ - شوى على ميسر
السجلات القضائية لمحكمة الصالحية النجيرية -
رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة .
- ٣٨ - سليمان مرقس
أصول الإثبات فى المواد المدنية ، القاهرة ،
المطبعة العمالية ، ١٩٥٢ .
- ٣٩ - سليمان محمد الطمساوى
مبادئ القانون الإدارى المصرى المقارن ، ط ٢
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٦ .
- ٤٠ - سليمان مرقس
المدخل للعلوم القانونية ط ٣ ، القاهرة ،
دار النشر للجامعات ، ١٩٥٧ .
- ٤١ - عبد البديع
فى التقنين المدنى الجديد تأليف سليمان مرقس
محمد على امام ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ،
١٩٥٥ م .

- ٤٢- السيوطي (جلال الدين ت ٩١١ هـ)
الاشياء والنظائر في الشروع . مكة ، مطبعة الترقى
الفاجية العثمانية (١٣٣١)
- ٤٣- الشماخي في علم التاريخ - لندن ، مطبعة بربل ، ١٨٩٤م
- ٤٤- شاخت ، يوسف
في تاريخ التشريع الاسلامي . مجلة المشرق ١٩٣٥ .
- ٤٥- الشافعي (أبي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي)
كتاب الام في فروع الفقه رواية الربيع بن سليمان
المرادي . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٢١هـ ج ٣ .
- ٤٦- صبحي محمضان
فلسفة التشريع في الاسلام ط ٣ . بيروت ، دار العلم
للملايين ، ١٩٦١ .
- ٤٧-
النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة
الاسلامية ، بيروت ، مكتبة الكشاف ، ١٩٤٨ .
- ٤٨-
النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة
الاسلامية . بيروت ، مكتبة الكشاف ، ١٩٤٨م .
- ٤٩- الطرابلسي (علاء الدين بن الحسن علي بن خليل الطرابلسي ، ٨٨٢ هـ)
معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الاحكام .
القاهرة ، المطبعة اليمنية ، ١٣١٠ هـ .
- ٥٠- عبد الجليل عبد الرحمن عثوب
كتاب الوقف ، القاهرة ، مطبعة الرجاء ، ١٩٣٥ .
- ٥١- عبد الحميد أبو هيف
المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي
في مصر ط ، القاهرة مطبعة الاعتماد ١٩٢١ .

- ٥٢ عبد الرحمن بدوى النقد التاريخى القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية
- ٥٩ الوجيز فى المرافعات المصريه . القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٢١ .
- ٥٤ عبد القادر معروف الكردى السنجى :
الاصاليب الجليظة فى التوثيقات الشرعية . مطبعة
التمتعن (د . ت) .
- ٥٥ عبد اللطيف ابراهيم على :
- التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الفورى
مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٩ ج ١
مايو عام ١٩٥٧ م .
- _____ :
- دراسات تاريخيه واثرية فى وثائق من عصر الفورى
ج ١ (رسالة دكتوراه) .
- _____ ٥٧ :
- وثيقة السلطان قايتباى " دراسة وتحليل "
سلسلة الدراسات الوثائقية ٢٠ - المؤتمر الثالث
للاثار فى البلاد العربيه المنعقد فى مدينة فساس
نوفمبر عام ١٩٥٩ .
- _____ ٥٧ :
- وثيقة وقف مسرور عبد الله السبلى الجمدار ، دراسة
ونشر وتحقيق .
- مجلة كلية الاداب جامعة القاهرة ، مجلد ٢١ ج ٢
ديسمبر عام ١٩٥٩ .
- _____ ٥٨ :
- من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وثيقة
استبدال ، مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة
مجلد ٧٥ ج ٢ ديسمبر عام ١٩٦٣ .

- ٥٩ : _____
من الوثائق العربية في العصور الوسطى ، خمس وثائق
فرعية مع جامعة ام درمان الاسلامية مسدد
سنة ١٩٦٩ .
- ٦٠ : _____
الوثائق القومية
٦١ وثيقة الامير اخور كبير قراقجا الحسنى ، نشر وتحقيق
مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة مجلد ١٨ ج ٢ ديسمبر
١٩٥٦ .
- ٦٢ : _____
وثيقة بيع ، دراهم ونشر وتحقيق مجلة كلية الاداب
جامعة القاهرة - مجلد ١٩ عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .
- ٦٣ : _____
من وثائق دير سانت كاترين ، ثلاث وثائق فقهية
مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة - مجلد ٢٥ ج ١
مايو ١٩٦٣ .
- ٦٤ : _____
نصان جديان من وثيقة الامير مرغتمش ، مجلة كلية
الاداب - جامعة القاهرة مجلد ٢٨ ، ١٩٦٦ م .
- ٦٥ : _____
دراسات في الكتب والمكتبات الاسلامية ، القاهرة
دار مطابع الشعب ، ١٩٦٢ .
- ٦٦ ابن عرفون : (احمد بن على ت ٩٩٢ هـ)
٦٧ عبد المنعم فرج الصده :
الاثبات في المواد المدنية ط ٢ القاهرة ، مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .
- ٦٨ عفاف سيد صبره : ديوان الانشاء وتطوره في عصرى الايوبيين والمماليك
رسالة ماجستير - اداب القاهرة - ١٩٧١ .
- ٧٠ على قراعة : مذكرة التوثيقات الشرعية - القاهرة ، مطبعة الانصر
١٩٢٧ .

- ١٣١ -

- ٧١ :
الاصول القضائية في المرافعات الشرعية ط ٢ - القاهرة
مطبعة النهضة ، ١٩٢٥ .
- ٧٢ :
دروس المعاملات الشرعية ، القاهرة ، مطبعة الشريعة
١٩٥٠ .
- ٧٣ عمر ابو شادي :
شهر الحقوق العقارية ، القاهرة ، مصطفى البابي
الحلبي ، ١٩٤٧ .
- ٧٤ عمر لطف :
الادلة الخطية والمحاكم الشرعية ، القاهرة ، مجلة
المجلات المصرية - السنة السادسة ، ١٩٠٦ .
- ٧٥ الغزى ، نجم الدين :
الكواكب الماثرة بامعان الماثرة العاشرة ، بيروت
المطبعة الامبريكانية .
- ٧٦ فتحي والي :
الوسيط في القضاء المدني ، القاهرة ، دار النهضة
المصرية ، ١٩٨٠ .
- ٧٨ القلقشندي (احمد بن علي بن احمد ت ٨٢١ هـ)
صبح الاعشى في صناعة الانشاء ، القاهرة ، دار الكتب
١٩١٣ - ١٩٢٠ . ١٤ ج .
- ٧٩ الكاساني (علاء الدين ابى بكر بن مسعود الكاساني الحنفى ت ٥٨٧ هـ)
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، القاهرة ، مطبعة
الجمالية ، ١٩١٠ ، ٦ ج .
- ٨٠ لوشينا ، لويس سيكودى :
وثائق عربية غرناطية ، من القرن التاسع الهجرى
الخامس عشر الميلادى - مدريد ، معهد الدراسات الاسلامية
١٩٦٩ .

- ١٣٣ -

- ٨١ :
 الشريعة المصرية الشرفاءية وقيمتهما التاريخية
 صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد المجلد ٨٠٧
 ١٩٦٠/١٩٥٩
- ٨٢ :
 وشافق مربية غرضانية لم تنشر ، صحيفة معهد الدراسات
 الإسلامية في مدريد مجلد ٤ عدد ٢٠١ ، ١٩٥٦
- ٨٣ :
 قاضون المقويات القسم الخامس ، القاهرة ، دار الفكر
 العربي ، ١٩٧٩
- ٨٤ :
 صاحب الدين محمد سعد ، محمد فواد محمود هالي :
 المخرج في احكام الشهر العقارى والتوثيق والرسوم
 المتعلقة بها ، القاهرة مطبعة مخيمر ، ١٩٦٢
- ٨٥ :
 محمد احمد حسين : الوثائق التاريخية القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة
 ١٩٥٥
- ٨٦ :
 التطبيقات الشرعية والصكوك ، بغداد ، مطبعة بغداد (١٩٤٦)
- ٨٧ :
 محمد البشير التواتي :
 كتاب مجموع الافاده في علم الشهادة ، تونس ، المطبعة
 العمومية ، ١٣١٤ هـ
- ٨٨ :
 محمد ابو زهرة :
 محاضرات في الوقت ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية
 العالية ، ١٩٥٩
- ٩٠ :
 الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ، القاهرة
 مطبعة نوري ، ١٩٣٩
- ٩١ :
 محمد زين الابيانى :
 مباحث الوقف ، القاهرة ، مطبعة الواعظ ، ١٩٠٩

- ٩٢ محمد الخفسرى : تاريخ التشريع الاسلامى ط ٧ ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٠ .
- ٩٣ محمد سلام مذكور : تاريخ التشريع الاسلامى ومصادره ، ونظرية للاموال والعقود ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- ٩٤ : _____ الفقه الاسلامى ، المدخل والاموال والحقوق والملكية والعقود ، القاهرة ، مطبعة دار الهنا ، ١٩٥٤ .
- ٩٥ : _____ الفاء فى الاسلام ، القاهرة ، دار النهضة العربية . ١٩٦٤ .
- ٩٦ : _____ الامر فى نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الاحكام القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .
- ٩٧ محمد شفيق العائى : اصول المرافعات والصكوك فى القضاء الشرعى ، بغداد ، مطبعة العائى .
- ٩٨ محمد العزيز جعيط : الطريقة المرضية فى الاجراءات الضريبية على مذهب مالك ط ٢ ، تونس ، مطبعة الاستقامة ، (د . ت) .
- ١٠١ محمد فريد العرينى : القانون التجارى الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٧٧ .
- ١٠٣ محمد كامل ليلة : مبادئ القانون الادارى ، القاهرة ، دار النهضة العربية (د . ت) .
- ١٠٤ اشهار التمرينات العقارية . السنة الرابعة العدد ٢ فبراير ١٩٧٤ ، السنة الثالثة العدد ٣ لسنة ١٩٣٣ .
- ١٠٥ محمد كردى على : الاسلام والحضارة العربية ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٢٤ .
- ١٠٦ محمد مرسى الخولى : نص فى ضبط الكتب وتصحيحها وذكر الرموز الواردة فيها للعلامة بدر الدين الغزى ، مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ١٠ ج ١ مايو عام ١٩٦٤ .

- ١٠٧ محمد يوسف موسى : الاموال ونظرية العقد في الفقه الاسلامي ، القاهرة مطبعة دار الكتاب العربي ، ١٩٥٢ .
- ١٠٨ : الفقه الاسلامي ؛ مدخل لدراسة نظام المعاملات فيه القاهرة ، دار الكتب الحديثية ، ١٩٥٨ .
- ١٠٩ : فقه الكتاب والسنة ، البيئوع والمعاملات المالية القاصرة ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٤ .
- ١١٠ محمود رزق سليم : عصر تلاميذ المماليك وتنازع العلم والادب ، القاهرة مكتبة الادب ، (د . ت) .
- ١١١ - محمود عباس حمودة : دراسات في وثائق القرن ١٢٠١١ الهجري ، رسالة دكتوراة من كلية الاداب جامعة القاهرة .
- ١١٢ : مدخل لدراسة الوثائق ، القاهرة ، دار الشقافة ١٩٨٥
- ١١٣ محمود بن محمد بن عروس : تاريخ القضاء في الاسلام ، القاهرة ، المطبعة المصرية الاهلية الحديثية (د . ت)
- ١١٤ معظي الزرقا : احكام الاوقاف ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٤٨
- ١١٥ : العقود المسماة في الفقه الاسلامي ؛ عقد البيع دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٤٨ م .
- ١١٦ معهد الحقوق الفرنسي : الوقف ، بيروت ، دون (د . ت) .
- ١١٧ مياره (محمد بن احمد ٩٩٩ - ١٠٧٢ هـ) شرح على لامية الزقاق - تونس ، المطبعة التونسية ١٣٠٣ هـ .

- ١١٨ : _____
شرح مبارزة على تحفة الحكام ، القاهرة ، المطبعة
الشرقية ، ١٣١٦ م .
- ١١٩ ابن نجيم (زين الدين ت)
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ
- ١٢٠ ابن تيمية :
الظهرت . ليبزج ، فلوجل ، ١٨٧١ .
- ١٢١ الشويرى (شهاب الدين بن احمد بن عبد الوهاب ٩٧٩ - ٧٣٣) :
نهاية الارب فى فنون الادب ، القاهرة ، دار الكتب
المصرية ، ١٩٣٣ .
- ١٢٢ ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندري ت
٨٦١ هـ) .
فتح القدير - القاهرة ، مطبعة بولاق ، ٣١٧ .

References

1. Causa Savatore,
I Diplomi Greci d Arabi Di Sicilia. Publicati
Nel Testo Originale Tradotti et Illustrati.
Palemro, Stabiliments Tipografics, 1868.2Vols
(Documenti de
2. Giry,
Manual de Diplomatiaue, Paris, 1925. 2 Vols.
3. Grohmann, Adolf:
Arabic Papyri in the Egyptian Library.
4. Gottschlk, Louis
Understanding History;a primer of historical
method,2nd ed. New York, Alfred A. Knopf, 1969.
5. Hulme, Edward Maslin:
History and its Neighbors , London, Oxford
University Press, 1942.
6. Ranier, G.J.
History; its purpose and method, London, George
Allen & Unwin [nd.].
7. Salvemini, Gaetano
Historian and Scientist. New York.
Books for Libraries press, 1967.
8. Vincent, John Martin
Aids to Historical Research. New York,
Books for Libraries Press, 1969.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب الطب

والذي هو من كتب الطب

في الطب والصيداع
مفيد لاندسة ومربى

رعي في الطب والصيداع
والذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

الكتاب المسمى بالكتاب
الذي هو من كتب الطب

كتاب الطب

البركة

سید علی محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه و موزه سینه

پیشوایان و علمائے دین

۱۰۰

4

1

1

1.

•

22

• • • • •

من الجوار

تبرکات

6.

۲۱۱

١٠٠

جہاں

1.

1251

1

1-23-

...

هنا ما تشهد على نفسه من رواية الفقيه في شرح الفقه العالم

ما هذا من العلم الا خلاصة ما في الكتب والسير والادب الفاضل من كتب العرب والفرس
والهند واليونان والروم والاندلس والاسبانيا والارمن والترك والافغان والهندوستان

درجہ عمر سالانہ امتحان السلسلہ اولہ الذی یلزم فی حلیہ و اکامالہ و یدار المقصد

ایمان و احکام و امور الدین و دنیا
مجلس علمیه تصانیف و تالیفات

وَأَكْثَرُ مَا تَجِبُهَا وَذَلِكَ فِي الْمَوَدِّ وَالْوَدِّ الْمَدِّ

السادة العزیزین و اہل بیت علیہم السلام

کتابخانه عالمگیری

و نفنہ۔ جس میں سب سے زیادہ

و نفعه و ايكما التالى السبني

فرقاسی ایناری لایا ایامنه

جس میں انہیں اعتدال

التيابم السطرا المنة والفض

الامام رحمه الله في مسائل

وہی کہ جس نے اسے دیکھا ہے

۵۰ مالروایه کی افواتی

عند صلي عليه

25.

۱۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم

۱۱. از برای المسالین:

100

۱۷۰۳

فقد استبانتم من قبل ان
وحياتكم محيية بغير من قبض
من المورث كبري لو انفق
لما ربحتم وشرتم انما ربح ما
مكتون وروايتكم بغير من
سنة من بغير من حيايتكم
فيما في الحيايتكم
والله اعلم بالصواب

منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم

منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم

منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم

منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم

منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم
منه في الحيايتكم

٧٤٤٤

وحياتنا في هذا الزمان

لقد اذنت له الامام العام الخاتم النبي المرسل الى العالمين

المعطر محمد المودودي في تلك المار التي كانت في سنة خمس مائة

على انقضاء شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠

وسلما استهوا هذا المرحوم في داره في سنة ١٢٨٠

سید احمد علی خان

مجلسه اول

الحمد لله الذي جعلنا من هذه

سید بن علی بن ابی طالب

سید محمد علی شاہ

سید: حکیم الامت، شیخ الاسلام

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

در این کتاب

تتمتع بالحرية الدينية والاعتقادية

تَارَ الْمَوَاطِنَ الْكَرِيمَةَ وَأَمْلَأَهُ مِنَ الْبَيْتِ بِ

۱۸۹۷ء کے لیے

وہاں سے ملے۔

وہاں سے

10

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

三

۵۳۰

[illegible]

والله اعلم بالصواب

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ماز علی الدردی
الری - صنعاء
سید محمد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لما ذكرنا في كتابنا في تاريخ العرب - ١٥٢ -

انقضاء رايه الى الاعلان في وجوده في المسألة للوقت في حينه في تاريخنا
شعب الاسلام في الدار والبر في كتابه اسبغ الوسيط في بعض المسائل وقال انه في رايه في
واستظهر وقال في الزوال في دأ شرط الاستسنة في الوقت في رايه في المسألة للوقت في
فاجتمع مضاف الى ان في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في

مصلحة الوقت في عطل في الوقت في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
الحال في الوقت في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
و هو ما ذكره في كتابه في بعض المسائل في رايه في المسألة للوقت في
المسألة في كتابه في بعض المسائل في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في

في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في

انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في

انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في
انتهى في رايه في المسألة في بعض الظاهر في رايه في المسألة للوقت في

[illegible]

المسجل الذوق واليوم المسجل الحاي والمعتبر من مسجل

وملح البعز من المجر والبرق وشمس خستانية وليل لركا
مستحقا من مائة مائة

مطلب من الحاكم

الاذن المسجل الميزانية

لن الحكمه وزاد عامه

المستند الميزانية الميزانية

الميزانية الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

مطلب من الحاكم

للاذن المسجل الميزانية

لن الحكمه وزاد عامه

المستند الميزانية الميزانية

الميزانية الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

في تاريخ الميزانية

الحسن والجمال
لن الحكمه وزاد عامه

الحسن والجمال
لن الحكمه وزاد عامه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً وهدى
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة

والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة

والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة

والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة

والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة
والعلماء أئمة الدين وأعلام النبوة

١٤٦١
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

[illegible]

بشيء مما يوجب له ذلك ولا يوجب له ذلك
فليس له تسليم ولم يلقه في ذلك ولا يلقى له ذلك ولا يلقى له ذلك
التي هي وحدهم ويعبر عنها اهل من اجل كبر والذين للعلم اجماع بفساد
الملكه ويجوز ان يخطر على ذهنه على المتغير / علم من الايام القداما ببدل
وحسابه وحسابه او ما يقدم تمام من المفقود ويعبر عنه في شدة تميز في المال
مستور لا يملك من النقص كعدم او ما يقدم تمام كعدم المفقود عما به ولا يجوز ان يعبر عنه في شدة تميز
الرائد في كل من شدة التميز من النقص ما يدل بالبلد كعدم او ما يقدم تمام
تمام كعدم من المفقود ويعبر عنه للتبني المثل الذي يميزها الواقع في كل من شدة
من النقص ما يدل بالبلد كعدم او ما يقدم تمام كعدم المفقود عما به ولا يجوز ان يعبر عنه في شدة تميز
في تمامه عذب محل في ليل كبح في كل من شدة التميز من النقص ما يدل بالبلد كعدم او ما يقدم تمام
يقوم تمام كعدم من المفقود عما به ولا يجوز ان يعبر عنه في شدة تميز
المبادىء لاطلهم ثم بعد ذلك ولا يوجب له ذلك ولا يلقى له ذلك ولا يلقى له ذلك
المبادىء لاطلهم ثم بعد ذلك ولا يوجب له ذلك ولا يلقى له ذلك ولا يلقى له ذلك

[illegible]

[illegible]

والسنة من بعد فعله في ذلك وقت هذا الوقت ولم ينسجك وانهم وصادق
محرار ما لا يمكن مرفوعه عنه مع انه لم يمد له ذلك بل لا يحل بغيره من الناس
والسنة الاخرى وعلمنا ان البرهان الحكيم حكايا في هذا الوقت والوقت في
ولا يسي من غير فعل الله اوست منه فالتكامل ونحوه طلبة وحسنه وحسنه
موسى لئلا يكون عظمى الاكدار يوم يكمل السجادة فقال كادس
يوم لا تسمع لظالم من ذمهم وطعن اللغنه ولم سوا الدلر ونسج عباد
مستحسنة برواها من فضله ولست خيرة وعلمنا ان الاخير المطهر
الذي يعرف علمه ولا يجوز من دون الراقنا الماربا لعلاء عن نفسه يمد
مدولانية ونظرة ووجه كماله وعلمه والظلم في تفرير طلب كماله وسؤال
ولسنا لدايع ونسبة التوكلا على سماع كماله في الموضع من
اشهد على ان انا انا اليك
بما تاليه لعلاء في رتبة اعلان
على نصوص اعلان
اشهد انك
والعزم في السجادة



١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

لا

عبدالله بن احمد

-۱۶۵-

ویدلداشلاز ایدانه نعلی احکامه و احضار به مشور علمه و نام در
محمد بن علی

ویدلداشلاز ایدانه نعلی احکامه و احضار به مشور علمه و نام در
محمد بن علی

ظهر من هذه السلسلة

١ - مقدمة للوثائق العربية

د. محمد إبراهيم السيد

٢ - وسائل الاتصال الوثائقية المكتوبة

د. محمد إبراهيم السيد
(تحت الطبع)

٣ - الأسس العلمية لتطبيق نظم المصغرات في مجموعات الوثائق

د. ناهد حمدي أحمد
(تحت الطبع)

Bibliotheca Alexandrina



0259819